

البوصلة وتجارة القطر

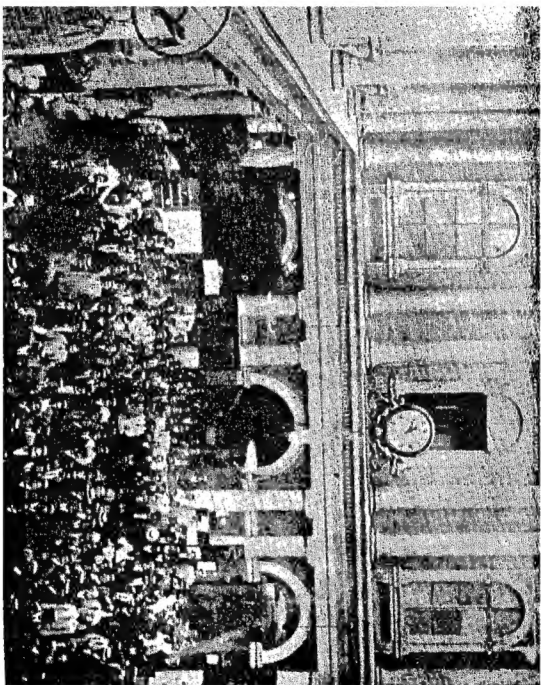
تأليف

حسين تيمورزي

« الطبعة الرابعة »

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

طبعة المقطف والمقظم



مقصورة بو رصة البضائع للنساء بالإسكندرية

تفضل بوضع هذه المقدمة محضرة صاحب العزة يوسف بك نحاس الدكتور في
علم الحقوق والكاتب المعروف بمباحثه النفيسة في الشؤون المالية والاقتصادية

مقدمة

ان الرجل — خصوصاً اذا كان في مستقبل الحياة — ان
دفعته العزيمة والطمع في نشر افكاره بين الناس الى الاحتباس
وراء مكتبته معتزلاً بالعالم الخارجي الذي يجتذبه بملذته وملاهيته
فأن عمله هذا يدل على نبل في النفس واستقامة في الضمير، لانه
يسعى لنيل اعتبار معاصريه له من سبيل وعز مخفوف بالصعاب
عوضاً عن طلبه بالسعاية والترلف

ان للمجد الذي يحيط باسم الكاتب الكبير جمالاً رائعاً يستهوى
قلوب الشبيبة التي طبعت على حب الجمال . وان الفتي الذي تسمو
به مداركه الى تفهم معنى هذا الجمال الادبي فيجمع قواه ويشد
اليه رجال العزيمة ، انما يرتفع بمجده هذا فوق مستوى العامه سواء
أفاز بأمنيته أو لم يفز . فأن كل مؤلف مهما كان أمره لا يخلو من
شيء حسن

أما الذين يتابعون جوته (Goethe) في القول بأن مؤلفاً اما أن
يكون بالغاً درجة الكمال واما أن لا يكون ، أولئك الذين يطالبون
المبتدئ بمضارعة الاستاذ المحنك لاول وهلة ، انما هم ألد أعداء
التطور والرفق . وأقل ما يقال في مذهبهم الذي لا يرتكز إلا على
الكبرياء وتبسيط الهمم ، انه يقضي على الشبيبة بالعدم وعدم الانتاج

انهم يريدون أن لا يكون من المصنفات الا الملح . ولا يدرون ان في هذا التضييق القضاء المبرم على الملح !

أما أن تتحلل شبيبتنا المتعلمة في هذا الوطن العزيز من خوف عدم الاجادة الذي يشل عزائمها وان تهزأ بالانانية الباطلة فتأخذ حظها من شوقها الى البيان وتطلق لقلمها العنان . أما أن يكون لها في حضرة حسين تيمور بك الذي أضع هذه الكلمة مقدمة لكتابه مثالا صالحا واسوة حسنة فيكثر فيها عدد من ينسجون على منواله . ان حضرة تيمور بك الذي لم يكن حديث العهد بالتأليف قد أخرج لنا اليوم سفراً نفيساً من حيث حسن اختيار الموضوع وترتيب التأليف ترتيباً رائعاً مع غزارة في المادة ودقة في البحث والتنقيب

من دواعي الدهش ان تكون البورصة عندنا في المكان الاول من حياتنا الاقتصادية وان لا يوجد على ما أعلم (ماعدا بحثاً وجزراً ظهر حديثاً لحضرة محمود خاطر بك) ، كتاب واف في البورصة يشرح تكوينها ونظاماتها وما يستحسن ان يدخل عليها من الاصلاحات . فما هي علة هذا النقص الذي اتيح لحضرة المؤلف أن يسد منه بكتابه هذا ؟

هذه العلة ترجع في رأي الى سبب وحيد . وهو أن المصري بفطرته غير متمرس بطرق كسب المال بل هو باستعداده الوراثي ممن يرغبون عن المباحث الاقتصادية والمالية ولا يخشون بأس المجاهرة بهذا الخلق . كأنهم يجهلون ان المسائل الاقتصادية والمسائل المالية هما الدعامتان اللتان تقوم عليهما الامم الحديثة

وانهما هما الباعث الاول على انفجار بركان هذه الحرب الشعواء
التي تخضب للآن العالم المتمدن بالنساء
ان نظامنا الاقتصادي والمالي لا زال في دور التكوين بينما
نحن خطونا خطوات ذات شأن في كافة المجالات الاخرى

فلا تجد في مصالحنا العمومية على كثرتها (بل على زيادتها عن
اللزوم في رأي البعض) ووفرة عدد الموظفين فيها ، قلماً تجارياً
فنياً يديره اختصاصيون قديرون ، تكون وظيفته مراقبة أعمال
البورصة ودراسة الاصلاحات التي يلزم ادخالها عليها والنظر في
كافة الشؤون المتعلقة بالتجارة في بلدنا وفيما ينشأ عنها في كل
لحظة من المسائل المتشعبة المرتبطة

هذا النقص تجلي بأجلى مظاهره أبان أزمة البورصة التي
حدثت في شهر أغسطس الماضي وهي مذكورة بالتفصيل في غضون
هذا الكتاب . ولا زلنا نشعر به كل يوم بمناسبة تسعير المواد
الغذائية والحجر على تصدير بعض أصناف حاصلاتنا أو اباحة
هذا التصدير الخ . وانه لتقص مؤلم يجر علينا كثيراً من الضرر

انك لترى مثلاً ان القمح أو الذرة تباع في احد الاسواق
بسعر معلوم بينما هي تباع في سوق مجاور بفرق قد يكون من عشرة
قروش الى عشرين قرشاً . وما ذلك إلا لان مصر ، وهي بلد زراعي
قبل كل شيء ، لم يفكر ولاية امرها في ايجاد تسعيرة للأصناف على
نحو ما هو معروف في أوروبا باسم المركور بال *Mercuriales* حتى
تتعادل الاسعار في مختلف اسواق البلد بأن تنتقل البضاعة من
الاسواق النائية بها الى حيث الحاجة ماسة اليها

ان عدم وجود نظام عام لمراقبة مرافقنا التجارية وتنظيمها
واقفانها قد أنتج نتيجة ضرورية وهي ان جشع الطماعين وأساليب
العش والتدليس لم يجد لها من حاجز تقف عنده. فأصبح المزارع
الصغير الجاهل وهو احق الناس بالعطف والحماية فريسة سائفة
لمن هم أسد منه قوة واوسع حيلة : غبن في الاثمان وتطيف في
الكيل والميزان وغش في البضاعة . كم من هذه الافراطات كان
لا يجد له بين ظهر انبنا محلا اذا سيطرت على التجارة ادارة قديرة
حسنة النظام واسعة الخبرة

هذا النقص في الادارة التجارية الرسمية لا يخف اضراره
مع الاسف همة الافراد

مصر وهي تعد بين اهلها طائفة من الكتاب والشعراء يكادون
لا يزلون في مراتب المقارنة عن أسلافهم في عصور جدة الآداب
مصر وهي تفيض بأقطاب البلاغة وكبار الفقهاء ونطس الاطباء
وبالمهندسين على اختلافهم . مصر ، وهي على ما ذكرناه ، فقيرة
جداً في الاقتصاديين والماليين . كيف من ثم ينتظر من الافراد
أن يتألقوا جماعة الدفاع عن مصالح البلاد التجارية ؟

لهذه الاعتبارات حق القول بأن حسين تيمور بك أحسن اختيار
موضوع كتابه . فانه مع ما سدد به من النقص الذي ذكرناه استن
سنة حسنة وشرع لشبيبنا نهجاً واضحاً تمنى أن تتمشى عليه
لمصلحتها الذاتية ولمصلحة البلاد معا . ذلك بأن الباحث
الاقتصادية والمالية توسع دائرة النظر وتنفع في تربية صدق
الحكم واصالة الرأي وهي لكونها تجعل العقل تلقاء حقائق

محدودة عملية ، تربى فيه بالممارسة ملكة الدقة والضبط
أما الطريقة التي اتبعها المؤلف في بيان ما عني به من موضوعاته
فان مجرد قراءة الكتاب كافية في الحكم بأنها كما ذكرت آنفاً
حسنة جميلة . فانه يكاد يكون قد استوعب كل المسائل الخاصة
ببورصة البضائع وأتاها حقها ياناً وتبويماً . قد يكون مرغوباً
فيه أن تأخذ بعض المواضع نصيباً أوفر من الاستقصاء . الا
أنه من المحتمل ان يكون قد قعد بهمة المؤلف ووقف به عند هذا
الحد خوف تنفير القراء من موضوع خاص غير مألوف ، اذا افاض
فيه هال القاريء حجمه بعد ان يكون قد هاله عنوانه العيوس .
وما علينا إلا ان نحترم للمؤلف تحرجه الناشيء عن فرط التواضع
وان نأخذ الكتاب كما هو ونعترف بأنه حسن الديباجة وان في
قراءته من اللذة ما يعدل ما فيه من الفائدة

ان عمليات البورصة معقدة دقيقة للغاية فالذي يعرفها حق
معرفتها هو وحده ذلك الذي يستطيع أن يلقي بنفسه في هذه
الحومة التي فيها تقبل الثروة أو تدبر على اسرع من ملح البرق
على أن هذه المعرفة وان كانت غير عاصمة للمرء من الخسارة ،
ألا انها تنفعه على الاقل في اكتشاف الحبال التي تنصبها له
المضاربة فهو بها يضطلع بدخائل الدواليب المتنوعة التي تتركب منها
تلك المكنة المتضاعفة التركيب الشديدة الخطر التي يسمونها البورصة
لئن كانت البورصة تسهل المضاربة فهي من هذه الجهة خطر
قلما يستطاع اجتنابه . فانها على ذلك عامل حيوي للزراع والتاجر
والصانع . فيها تلتقي مصالحهم وتراجع منافعهم وتودي حقها من

المساومة والتقدير والحماية . ان كان من المستحيل أن ننكر أن تلك الطبقات الثلاثة التي تهتمها البورصة تؤلف معظم مجموع الأمة فمن المستحيل ايضا أن ننكر أهمية البورصة وفائدتها . من أجل ذلك ليس من الصواب ان تتدخل الحكومة عن مراقبتها وتنظيمها لتبعد عنها عوامل الاختلال التي تعوق حسن سيرها وتسيء سمعة البلاد المالية في العالم . فما هي عوامل الاصلاح التي يجب ادخالها على البورصة التجارية عندنا ؟

ذلك ما بحث فيه حضرة المؤلف بعد ما حدد البورصة وبين فوائدها وكيفية سيرها . وافاض على الاخص في وجوب انشاء غرفة المقاصة تلك الغرفة التي لا استطاع انكار اهميتها . وانا نلت نظر القاريء الى هذا الموضوع من الكتاب ونتمني ان أولى المصلحة يتقدمون الحكومة في انشاء هذه الغرفة التي تسهل أعمالهم تسهيلا وتعزز الثقة المالية بالسوق وتمنع رجوع الحوادث الموجبة للاسف التي وقعت في اغسطس الماضي

بحث هذا الكتاب فوق ذلك في المسائل والنظريات الخلافية التي يثيرها سوق البضاعة الحاضرة بميناء البصل وأشدّها خطورة هو على رأينا تعيين رتب القطن المختلفة والفرق بينها . وحسبنا ان نحيل القاريء الى هذا الجزء من الكتاب لكي لا تزيل بهاء بتفسير وجيز يقلل من قيمته

على جملة القول فانا نشهد بأن تيمور بك قد وضع كتابا يجب ان يقرأه الكل وينتفعوا به . اليس من موجبات الاسف ان زارعا كبيرا حاصله يعد بالآلاف القناطير يحمل تماما كيف يعمل

بورصة البضاعة في سوق الحاضر وسوق الاجل فلا يمكنه أن
يحمي مصالحه ويبيع قطنه بالثمن الملائم ؟
بل أشد من ذلك داعية للأسف أن نرى بعض التجار الوطنيين
الذين يضربون في التجارة بحظ عظيم لا يعلمون البتة ماهي عمليات
البورصة المشروحة بالاسهاب في هذا الكتاب . عمليات لا ينتج
عن جهلها الا اعتبارهم غير مستعدين لمزاومة التجار الاوربيين
والقضاء على مركزهم التجاري بالانحطاط دائما عن مركز مزاحمهم
ولي وطيد الامل أن تتداول هذا الكتاب كل الايدي
فينتفع به الذين يهمهم أمر البورصة وهم السواد الاعظم منا .
واننا نكرر تمحيص النصيح الى الشبيهة ان تقدم على طرق
أبواب هذه المباحث المالية والاقتصادية والتجارية . فأن بهذه
العوامل وحدها تطمع مصر بحق أن تنبأ مركزاً أسمى وأرقى
مما هي فيه يليق بمجدها المنشود

برسيف نحاس

القاهرة : ١٥ يناير سنة ١٩١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

لا ريب أن التجارة لم تبق في حالة المدينة الحاضرة بسيطة اذ هي الآن نسيج دقيق من العلاقات يشبك سداه بلحمته. وهذا شأن تجارة القطن وغيره من الحاصلات التي ينتجها القطر المصري وانما خصصنا القطن بالذكرو جعلناه موضوع البحث في كتابنا هذا لانه فضلا عن أنه أصبح أعظم موارد الثروة في البلاد وأن مقدار المحصول منه والسعر الذي يباع به لها أثر مباشر في كل مرافق الحياة حكومية أو قومية فأن تجارة القطن وما تقتضيه من العمليات المختلفة وصلت من الدقة والتخصص الى درجة لا تكفي معها المعلومات العامة عن البيع والشراء في تفهم أخبارها والتصرف في شؤونها على الوجه الذي يتحقق معه أكبر النفع للقطر عموماً وللأفراد

وغير خاف على أحدهما أصبح للمسائل الاقتصادية من الأهمية في المدينة الحاضرة وليس أدل على ما لها من الشأن في سياسة الحكومات من الحرب التي اضطرت نازها بين معظم بلاد أوروبا وما السبب الأول فيها الا طمع فريق من المتحاربين في فتح الاسواق وحرصه على التفوق فيها والتغلب على الفريق الآخر

على أننا لا نطمح بوضع هذا المؤلف في ايقات المصريين
على كل ما تجب معرفته من تلك الشؤون . وإنما نأمل أن نصف
لهم بإيجاز الأديوار التي يمر بها القطن المصري حتى يجتاز البحر
المتوسط الى أوروبا والمؤثرات في سعره صعوداً وهبوطاً والعلاقات
التي تربط تجارته بأكثر المعاهد التجارية عندنا أي بورصة البضائع
المنسأة وبورصة ميناء البصل وأهم البورصات الأجنبية مراعين في
ذلك السهولة والاختصار

ويجدر بنا أن نسارع الاقرار هنا بأن الراسخين في معرفة
تلك الشؤون سيرون فيه أن بعض المسائل لم توف حقها من
البسط والشرح . وربما رأوا فيه وجوهاً أخرى للنقد . وأنا لنستقبل
النقد بكل سرور ونرضى من عملنا بأن يصبح من السهل على
الزارع والمضارب والتاجر والمحامي وكل قارئ في مصر ان يلم
بمعلومات عامة عن المجرى الذي يتسرب فيه أكبر ينبوع من
ينابيع الثروة المصرية

وما مولنا أن المصاعب والمتاعب الجملة التي قامت في سبيل هذا
التأليف كدقة الموضوع والحاجة الى كلمات عربية في موضوع جديد
كهذا تقوم لنا ببعض العذر عما يراه القراء في هذا المؤلف من القصور

صبيح نجمور

البورصة التجارية العامة

نحديدها

البورصة بمعناها العام مجتمع يعقد في مواعيد مضمونة أو يومية بين التجار والمستغلين بالتجارة بقصد البيع أو الشراء وهي مركز تجاري ذو مقام رفيع لأنها عامل كبير فعال في الحياة الاقتصادية

أصلها

أما أصل البورصة التجارية فلا يمكن تعيينه بالتدقيق ولكن المعروف أن الناس كانوا يجتمعون منذ زمن عريق في القدم للمقايضة في مجتمعات كالأسواق والموائد. وهناك يعرض كل منهم البضائع التي لا يحتاج إليها ليأخذ بدلها البضائع التي تعوزه ولما كشفت أمريكا وطريق الهند في أواخر القرن الخامس عشر حدث انقلاب جوهري في التجارة فازداد التعامل ازدياداً عظيماً وكثر العلاقات التجارية بين الانحاء واستست شركات النقل وعدل التاجر عن عاداته القديمة من السفر بتجارته واستبدل بها كتابة العقود والاتفاقات والرسائل حتى بلغ التعامل بالكتابة أعلى درجة من الأهمية

وعلى أثر ذلك الانقلاب أصبح عدد من المدن الكبرى ذا شأن تجاري كبير يجتمع فيها التجار والعملاء التجاريون في

مكان معين اطلق عليه اسم « البورصة ». واخذوا يعنون اسعار البضائع المختلفة وتدرجت حركة المعاملة في سبيل الاهمية الى الحد الذي نراه في هذا الزمان

مهمة البورصة ونفعها

البورصة واجبة كل الوجوب لان توزيع النشاط الانساني في فروع الاعمال المختلفة يزداد يوما فيوما فيجعل حصر التعامل التجاري على قدر الامكان في مراكز معينة امراً ضرورياً للمصالح العامة تسهيلاً لسرعة المعاملة وتقريراً للاسعار على وجه خال من الابهام . وعليه فان المهمة الكبرى للبورصة هي ان تكون منظمة لجرى الاسعار تطلع الجمهور على سير الاعمال التجارية وتتلقى اخبار الاسواق الاجنبية وترسل اخبارها اليها فيتمكن التاجر عند اجتماع تلك الاخبار لديه من الوقوف على الحالة التجارية العامة في الداخل والخارج

صفة البورصة

البورصات اسواق ذات نظام خاص لان التعامل فيها يكون بمقتضى شروط وعادات مقررة سواء كان الواضع لها الشارع او الذين يهمهم امر الاخذ والعطاء بخلاف ما هو جار في الاسواق الحرة ويجري التعامل في البورصات على وجهين : البيع بالنقد والبيع الى اجل . فالبيع بالنقد هو الذي تسلم فيه البضائع وتدفع الاثمان ساعة التعاقد او بعد مدة قصيرة ، والبيع الى اجل هو الذي يؤجل الدفع والتسليم فيه الى آجال معينة على شروط مقررة ونحن قاصرون بحثنا هنا على البيع الى اجل لان اهم ضرر وب

التعامل ومن اجله نشأت البورصات . والاسواق ذات الاجل
او بورصات البضائع المنسأة لها مميزات خاصة وفيها يتلاقى العرض
والطلب بأبسط المظاهر وتتجلى التجارة بأسمى المجالى

بورصات البضائع المنسأة

تحدد لها

هي اسوق تجري المعاملة فيها بناء على قيود وشروط معينة
متفق عليها بين سماسة البورصة ومذكورة في قانون البورصة
ولوائحها ، بخلاف مايجرى في الاسواق العادية حيث يتم البيع
بناء على شروط خاصة لكل عملية سواء كانت تتعلق بنوع
او بعدة انواع من البضائع المعينة

مميزاتها

ان بين بورصات البضائع المنسأة والاسواق العادية اربعة
فروق وهي :

١ — ان البضاعة في البيع الى أجل اي البيع بالكونترات
في البورصة لا تكون معينة ولا موصوفة وصفاً وافياً كما تكون
في البيع العادي ولا يعقد الاتفاق في عقود البورصة إلا على المقدار
والثمن اما نوع البضاعة فيكون الاتفاق عليه بناء على النموذج
عام لجميع المتعاملين في البورصة بدلا من ان يكون بناء على النموذج
معين بين البائع والشاري كما يجرى في البيع التجاري العادي

وغني عن البيان ان مثل هذا الاتفاق لا يستطيع إلا اذا كانت البضاعة التي جرت المضاربة عليها مثلية أي قابلة للابdal بعضها من بعض . وهذا لا يتسني الا اذا كان البيع والشراء يتم بناء على انموذج متوسط لا يتغير من مراتب البضاعة . ولا يمكن ان تناول عمليات البورصة جميع البضائع على اختلافها لان هناك عدة انواع منها يتعذر تعيين اصنافها ولو على وجه التقريب . كما أنه يتعذر أن نجد لها مقياس المثلية نعي أنموذجاً ثابتاً للابدال خذ مثلاً أنواع الاثاث والملابس فان المضاربة عليها غير ممكنة لان كل وحدة منها لها صفة خاصة تختلف عن صفة الاخرى وبناء عليه فان البيع الى أجل في بورصة البضاعة المنسأة لا يكون إلا للمواد الاولية والبضائع « الخام » او المواد الغذائية وغيرها من البضائع المثلية التي تستهلك ويمكن ابدال بعضها من بعض كالقطن والصوف والحبوب وماشا كلها

ولقد يحدث أن يكون تعيين كل من أصناف هذه البضائع نفسها صعباً . وان تدعو الحالة الى خبراء لأن الطبيعة خصت كلا منها بصفات عديدة لا يسهل تحديدها

٢ — أن شروط التعاقد في عقود البورصة يجب أن تكون طبقاً لانموذج عام لا يتغير في كل العقود . وبحسب هذا الانموذج تنفذ شروط التسليم وتعين طرقه وتجري أعمال الخبراء وتم التصفية وليس هذا شأن البيع العادي

٣ — ان البيع العادي يؤخر التنفيذ فيه الى موعد مضروب يجب ان يتم فيه التسليم والدفع فعلاً . خلافاً للبيع بالسكترانات

في البورصة فان كلا من البائع والشاري يمكنه ان يجتنب التسليم او الاستلام وذلك بالشراء او البيع مرة ثانية، كما يمكنه ان يصفي عملياته بقبض الفرق او دفعه حسب مقتضى الحال

٤ — ان البيع في بورصة البضائع المنسأة يعلن بين الناس بعكس ما يجري في البيع العادي ، وأن العرض والطلب يكونان فيها جهرأ فيقول المشتري مثلاً : اجتاح مقدار كذا — بسعر كذا و يقول البائع « انا ابيع مقدار كذا بسعر كذا » فاذا تم البيع والشراء اعلن الثمن للجمهور على لوحة التسعير، وهذا الامر كبير الاهمية لان سعر البورصة يؤثر في الحركة الاقتصادية العامة ويكون مقياساً للأسعار في البلاد كلها. وقد يتطرق هذا التأثير الى ما وراء البحار فيكون ذا شأن في الاسواق الاجنبية

تاريخ انشائها

ان تاريخ انشاء بورصات البضائع المنسأة لا يرجع الى زمن عريق في القدم لان ظهورها في أهم المراكز التجارية بصورتها المعروفة انما كان في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر واليك على وجه التقريب تواريخ تنظيم البورصات الكبرى المشتغلة بالقطن :

بورصة الاسكندرية	سنة	١٨٦١
» نيويورك	»	١٨٧٠
» ليفربول	»	١٨٧٣
» نيو اوروليس	»	١٨٨٠
» الهافر	»	١٨٨١

نعم ان التجار كانوا يتعاملون ويتعاقدون الى اجل قبل ذلك

ولسكن نظام البورصات في تلك المراكز التجارية العظمى لم يبلغ
مقاماً جديراً بالذكر الا في السنوات المذكورة

منشأ أهميتها

ان الاهمية العظمى التي نالتها بورصات البضائع المنسأة انما
نشأت فيما يظهر عن الشكل الحديث الذي اتخذته التجارة في انحاء
العالم ، فان تجمع الحاصلات والبضائع في مراكز تجارية واشتداد
الطلب عليها من جهة اخرى ، كل ذلك ادى الى تقلبات متوالية
في اسعار بعض البضائع فهب اصحاب الاموال للاستفادة من
هذه التقلبات كما نهض التجار والمنتجون من وجه آخر لاتخاذ
الوسائل اللازمة لحماية مصالحهم من مطامع اصحاب رؤوس المال
فتلاقى تياران متعارضان في البورصات وتضاربت المصالح المختلفة
فيها حتي بلغت من الشأن المقام الاسمي
وظائفها

لبورصات البضائع المنسأة أربع وظائف وهي .
الوظيفة الاولى — انها تحفظ توازن الاسعار في البورصة
المحلية واليك مثلاً : ان المضارب المشتري يضع نصب عينه انه
سيبيع ، وان الاسعار سترتفع ، فتي ارتفعت الى الحد الذي يراه
كافياً وتوقع نزولها باع البضاعة التي اشتراها الى اجل ليربح الفرق
بين ثمن الشراء و ثمن البيع . فبهذه العملية يكون قد ساعد عند
الشراء علي رفع الاسعار وعند البيع علي انزالها فينشأ عن ذلك
ضرب من التوازن يحول دون الضرر الذي يتجهم عن الغلو في
النزول او الصعود

ولا يخفى أن حفظ التوازن في الاسعار ذو شأن كبير لان
السعر الرسمي في البورصة هو كما قدمنا مقياس للاسعار العامة
الوظيفة الثانية — انها تحفظ تناسب الاسعار بين البورصة
المحلية والبورصات الخارجية. مثلاً: ان المضارب يرى سعر القنطار
من القطن المصري ٢٠ ريالاً في بورصة الاسكندرية و٢٣ ريالاً
في ليفر بول فيشتري في الاسكندرية ويبيع في ليفر بول المقدار
الذي اشتراه في يوم واحد بعد ان يعمل حساب النقل والشحن
وما شا كل ذلك ويتأكد انه رابح

فاذا فرضنا ان مضارب يف النقل والتأمين وغيرها تبلغ ريالاً
واحداً عن القنطار الواحد، كان الفرق، أى الربح، ريالين من
كل قنطار فبعد اتمام الشراء والبيع في وقت واحد بالاسكندرية
وليفر بول ينتظر التاجر الوقت الذى تناسب فيه الاسعار في
ليفر بول والاسكندرية ويزول الفرق كله او بعضه فيعمل عكس
العملية التى عملها اى انه يبيع في الاسكندرية ويشترى في ليفر بول
في وقت واحد . وهذا ما يسمونه العملية الراحلة كما ستري. وهي
ذات شأن خطير في حفظ التناسب بين الاسعار لان من يشتري
في الاسكندرية يساعد بشارته على رفع الاسعار فيها كما يساعد
بيعه في ليفر بول على انزال اسعارها . وبكرار مثل هذه العملية
يحدث التوازن والتناسب بين البورصتين

الوظيفة الثالثة — انها تكون على الغالب وسيلة للتأمين
الزراعي والصناعي والتجاري واليك ثلاثة امثال توضح كيفية
هذا التأمين :

أولاً — عن التأمين الزراعى :

نحرض ان زيدا المزارع يملك ارضاً واسعة تنبت له من القطن
الف قنطار وان سعر القنطار قبل جني القطن بثلاثة أشهر كان
٢٠ ريالاً فاراد ان يضمن لنفسه هذا السعر وخشي أن تؤدي
تقلبات البورصة الى النزول . فما هي الطريقة التي تضمن له هذا
السعر وتؤمنه من ضرر النزول ما دام قطنه لم يجن ؟

الطريقة هي ان يبيع في يونيو بسعر عشرين ريالاً في بورصة
البضائع المنسأة الف قنطار (تسليم نوفمبر) التي يؤمل الحصول
عليها من ارضه . فاذا تم جني القطن وكان سعر البورصة في موعد
التسليم تسعة عشر ريالاً فقط كان له ان يسلم بمقتضى عقده فيستفيد
ما كان ينتظره ولكن لا يسعه ذلك لانه مضطر الى حليج القطن
وشحنه الى الاسكندرية وغير ذلك مما يقتضي وقتاً وتعباً فلا
سبيل للحصول على ما يرجوه من الربح الا ان يعمل عمليتين في
وقت واحد : احدها أن يبيع قطنه لـ أحد التجار يبعاً بقصد
التسليم ويقبض الثمن بسعر ١٩ ريالاً وفي الوقت نفسه يشتري مثل
هذا المقدار من بورصة البضائع المنسأة ليصنف مركزه فيها يأخذ
الفرق بين العملية التي باشرها في يونيو وكان سعر القنطار فيها
٢٠ ريالاً والعملية الاخيرة وسعرها ١٩ ريالاً . وبذلك يكون قد
أخذ من بورصة الكونتانات الريال الواحد الذي خسره ببيعه
قنطار القطن بـ ١٩ ريالاً لـ أحد التجار

ولا يقصر نفع البورصة للمزارع على ما تقدم فهي ذات نفع
آخراهم منه لانها بفضل عملية التأمين تمكن المزارع من الصبر

والثاني الى أن يرى فرصة موافقة لبيع محصوله . ومعلوم انه ليس من المصلحة العامة أن يأتي المزارعون كلهم في وقت واحد و يعرضوا حاصلاتهم للبيع لان ذلك يؤدي الى النزول وهو امر طبيعي في كل سوق تكثر فيها المعروضات للبيع كما انه من الطبيعي صعود السوق التي تكثر فيها طلبات الشارين . وهنا امر آخر نحسن الاشارة اليه وهو ان المزارع اذا لم يلجأ الى عملية التأمين التي شرحناها وأبقى قطنه مخزوناً عنده أصبح معرضاً لتقلبات الاسعار وقد يكون في تقلباتها مالا يستحب

ثانياً — عن التأمين الصناعي :

تقرض ان محمداً صاحب معمل لعصر الزيت وانه اشترى ألف اردب من بذرة القطن بسعر ١٠٠ قرش الاردب ليستخلص منها الزيت ثم يبيعه . وبعد أن حسب حسابه وأضاف جميع المصاريف الى السعر الذي اشترى به البذرة أي ١٠٠ قرش ، وجد انه اذا باع الزيت بسعر السوق وقت شرائه البذرة يربح ٥ قروش في كل اردب . فأراد قبل الشروع في عصر الزيت أن يضمن لنفسه هذا الربح ويأمن الضرر من نزول الاسعار قبل الفراغ من عصره . فما هي الطريقة التي تضمن له ربح القروش الخمسة من كل اردب وتؤمنه من كل خسارة قد تناله من تقلبات الاسعار ؟

الطريقة هي أن يبيع ألف أردب في بورصة البضائع المنسأة في الوقت الذي اشترى فيه ألف أردب بذرة من السوق العادية (بضاعة حاضرة) وبالسعر الذي اشترى به. فاذا تم عصر

الزيت في معمله وأراد بيعه وكان سعر الارذب في البورصة وقتئذ قد نزل عن ١٠٠ قرش أي السعر الذي اشترى به من السوق العادية ، يذهب فيبيع الزيت بسعر السوق الجديد ثم يعمل في الوقت نفسه عملية ثانية في بورصة البضائع المنسأة وهي ان يشتري منها مثل المقدار الذي باعه فيها أولاً أي ألف أردب ويأخذ فرق السعر ، وهذا الفرق يعوضه من الخسارة التي اصابته بنزول سعر الزيت . وعلى ذلك يكون ربح الخمسة قروش قد بقي مضموناً له . قال بورصة اذا تكون مؤمنة لهذا الصانع من الخسارة

ثالثاً — عن التأمين التجاري :

قبل أن نضرب المثل الثالث يحسن بنا أن نذكر

١ — ان البيع والشراء في بورصة البضائع المنسأة يكون بناء على انموذج متوسط عام لكل العمليات

٢ — ان كبار تجار القطن الذين يتعاملون مع ارباب المغازل والمعامل في الخارج يؤلفون لهم أنموذجاً خاصاً بهم في غالب الاحيان وهو يكون عادة من عدة مراتب من القطن ، وعلى هذا الانموذج الخاص يعقد الاتفاق بين التاجر وأصحاب المغازل والمعامل ويكون تسليم القطن اليهم منطبقاً عليه كل الانطباق وليس لا انموذج البورصة العام شأن في العقود التجارية التي تبرم بين التجار وأصحاب المعامل أو المغازل . واليك الآن مثلاً يوضح كيفية تأمين البورصة للتاجر من اضرار التقلبات في الاسعار . نفرض ان زيدا التاجر وجد بعد الحساب الدقيق انه اذا اشترى مقداراً من القطن من مراتب مختلفة في السوق العادية

يبلغ متوسط سعر القنطار عليه ٢٥ ريالاً ثم نجد انه اذا ألف من هذه المراتب المختلفة النموذج الخاص به والمتفق عليه في الغالب بينه وبين اصحاب المغازل ، يكون له من هذا المزيج ربح قدره ريال واحد من كل قنطار ، فهو يريد أن يأمن الخسارة ويضمن لنفسه ربح هذا الريال فما هي الطريقة ؟

هي ان يبيع في الوقت نفسه بسعر بورصة البضائع المنسأة ولنفرض أنه ٣٠ ريالاً — مقداراً كالذي اشتراه من السوق العادية بسعر ٢٥ ريالاً (١) فإذا نزلت السوق وباع قطنه بسعر ٢٤ ريالاً لصاحب المغزل على حسب النموذج الخاص الذي تقدم ذكره يجب عليه في الوقت ذاته أن يعمل عملية أخرى في بورصة البضائع المنسأة وهي أن يشتري منها مقداراً كالذي باعه فيها أولاً بسعر ٣٠ ريالاً ويصفي مركزه . فان كان السعر وقت التصفية وعند بيع قطنه لصاحب المغزل ١٨ ريالاً في البورصة فإنه يربح بتصفيته مركزه بسعر ١٨ ريالاً ريالين (أي من ٢٠ الى ١٨) وهذا الربح يكون عوضاً له عما خسره من بيع قطنه لصاحب المغزل بسعر ٢٤ ريالاً بدلاً من ٢٦ ريالاً (٢) أي الـ ٢٥ ريالاً التي دفعها في السوق

(١) قلنا ٢٥ ريالاً لان المراتب التي يشتريها التاجر من السوق العادية تكون عادة افضل نوعاً من النموذج المتوسط الذي تبني عليه أعمال بورصات الكونغراتات

(٢) ان الاسعار في السوق العادية وفي بورصة الكونغراتات تكون في الغالب متناسبة فإذا صعدت في واحدة منهما تطرق هذا الصعود الى الاخرى واذا نزلت في احدهما حدث التأخير نفسه في أسعار الثانية

العادية مع الريال الواحد الذي أراد أن يضمه لنفسه بتأليف
النموذج الخاص به من مراتب القطن المختلفة
وهذا المثل يدل دلالة صريحة على وظيفة التأمين التي تقوم
بها البورصة للتاجر. على أن هناك أحوالاً استثنائية تخرج عن حد
ما ذكرناه ولا يمكن حصرها في هذا المكان لاختلاف وجوه
الاتفاق وتعددتها في أعمال البورصة
الوظيفة الرابعة — أنها تجعل أخطار التقلبات في الأسعار
موزعة على أشخاص عديدين كما تجعل الأرباح والخسائر مجزأة
بين المشتغلين فيها

ثم إن طبيعة بورصة البضائع المنسأة تقضي أن يكون عدد
المضاربين فيها غير قليل لأنه إذا كان قليلاً ضاق نطاق العرض
والطلب وكان هناك خطر من تقلبات الأسعار وأصبحت البورصة
بين أيدي جماعة قليلة يتسلطون على الأسعار ويسيرونها في المجرى
الموافق لمصالحهم. ولما كان سعر البورصة الاسمي يؤثر في التعامل
العالم صار من مصلحة الأمة أن لا تكون البورصة تحت رحمة أفراد
معدودين. أما إذا كان عدد المضاربين كافياً لمنع ذلك الاستئثار
فينشأ عنه المد والجزر اللذان يحفظان التوازن ويؤديان إلى تجزئة
المخاطر وتوزيع الأرباح والخسائر

تلك هي الوظائف الأربع التي تقوم بها البورصة لتأمين أرباح
المزارع والمصانع والتاجر والتي أصبحت ذات شأن كبير في انحاء
العالم. وهي تدل على أن الأعمال تنقسم من هذا الوجه إلى قسمين
قسم في يقوم به الزارع والصانع والتاجر لا جتنا الأرباح وقسم

يقتصر على المضاربة ويراد به تأمين الربح المعين الذي يطلبونه
ويرون الحصول عليه في حيز المستطاع

ماهية المضاربة

من المبادئ الاقتصادية ان السعر لا يتحدد في سوق من
الاسواق الا باتفاق رغبتى البائع والشارى وهذا السعر ينقص أو
يزيد تبعاً لما ينقص أو يزيد من هاتين الرغبتين . هذا هو ما يعبر
عنه بقانون العرض والطلب .

فئة المشتريين اطلق عليها حزب التحسين لان صعود الاسعار
من مصلحتها . وعلى عكس ذلك فئة البائعين فقد اطلق عليها
حزب النزول لان هبوط الاسعار من مصلحتها . ومن الضروري
وجود هاتين الفئتين في السوق اذ بوجود احدهما دون الاخرى
لا يتوفر تطبيق قانون العرض والطلب . فالاسعار اذاً تتوقف
على اعمال ومجهودات هاتين الفئتين وكما لا يمكننا ان نمنع احداً
من المشتري بسعر عال كذلك لا يمكننا ان نمنع احداً من البيع
بسعر نحس مهما كانت الاسباب غير مسوغة لهذا البعس فخرية
التجارة تقضى بان تترك السوق وشأنها فان نزول الاسعار الى
درجة لا مسوغ لها يخلق مشتريين كثيرين ومتى وجد في السوق
مشترون لا تلبث الاسعار ان تنهض للتحسين وهو ما ينطبق على
المثل القائل : اذا زاد الشيء عن الحد انقلب الى الضد

فالمضاربة هي ان يتنبأ الانسان عن مجرى الاسعار وتقلباتها
في المستقبل ويراعي في تنبؤه ناموس العرض والطلب وما يمكن
ان يؤثر عليه من عوامل أخرى معروفة او يمكن معرفتها كحالة

المحصول والاستهلاك ومصاريف النقل واسعار النقود (الكمبيو)
والحالة السياسية والاقتصادية على العموم الخ . حتى العوامل
التي يحتمل ان تفسد كل حساب في هذا النوع في التفاؤل في
الاسعار وتقلباتها .

المستمرع والبورصات

لا جدال في ان نظام البورصات التجارية أمر خطير الشأن
في الهيئة الاجتماعية والحياة الاقتصادية فليس في وسع الحكومة
أن تقف غير مكترثة لما يتعلق بمسائلها الخطيرة . فما هي اذ أهممة
الحكومة وما هي الامور التي يجب ان تقع تحت سلطتها ؟ ثم ما
هي القواعد القانونية التي يجب تقريرها ؟ وهناك مسألة خطيرة
أخرى ، وهي كيف يجب أن يكون سلوك الحكومة ازاء عقول
مستقلة مرنة لا تفتألد طرقاً وتصرفات جديدة نعني بها عقول
أقطاب التجارة ؟

اذا نظرنا الى كيفية حل هذه المسائل الخطيرة المختلفة في
في البلدان الاجتبية وجدنا ان كل بلد حلها بما رآه منطبقاً علي
مصلحته فبقيت البورصة مستقلة في بعض البلدان كإنجلترا وامريكا
وصارت في بعضها خاضعة للحكومة وقائمة تحت وصايتها كما تري
في فرنسا والمانيا

اما في مصر فان الحكومة لم تهتم اهتماماً جدياً بسن قانون
للبورصة الا منذ سنة ١٩٠٢ وقد كان اهتمامها على اثر عرضة رفعتها

شركة المحاصيل العمومية وجمعية سمسرة بورصة البضائع الى محكمة الاستئناف المختلطة وطلبت فيها وضع بنود قانونية تقضي بأن تعتبر أعمال البورصة مشروعة وصحيحة وان كانت تؤول الى مجرد دفع الفرق

فتحت تلك العريضة باب مسائل خطيرة الشأن ودار البحث فيما اذا كانت تلك الاعمال تعد مقامرة او مراهنة يجب رفضها وتحريمها او تعد جائزة من الوجهة القانونية

اما المحاكم فقد كانت تحكم بمنعها عندما كان يظهر لها ان البائع والشاري اراد وقت عقد الاتفاق في البورصة ان لا يسلما ولا يستلما البضاعة المتفق عليها بل عزموا على التصفية والا كتفاء بدفع الفرق او قبضه وعلى هذا فلم يكن البيع بيعاً والشراء شراء بالمعنى الصحيح بل كانا لا أخذ الفرق بعد التصفية

وكانت المحاكم تقضي بصحة البيع والشراء اذا ثبت لها بالبراهين المقنعة ان المتعاقدين كانا يريدان حقيقة الاستلام والتسليم ساعة التوقيع على الاتفاق بينهما

فاذا نظرنا الى هذا المبدأ نظرة المحقق وجدناه صالحاً عادلاً من الوجهة القانونية ولكن تطبيقه في قضايا البورصة يلاقى مصاعب وعقبات كثيرة لان اثبات حسن النية ليس بالامر السهل في كل آن، ولذلك باتت المحاكم مضطرة الى الاعتماد على هذه الظواهر في التحقيق فكانت مثلاً تنظر الى كمية ما يشتره المشتري فتعاقب بين ثروته وقيمة ما اشتراه او تنظر الى مهنته لتري هل كان من التجار أو المضاربين المقامرين ثم تبني احكامها على ما يبدو لها. ولصعوبة

الوقوف على الحقيقة في مثل هذا التحقيق كان الظلم محل بكثيرين من المتقاضين الأبرياء، ويرأ كثير من المضاربين. وكثيراً ما كان ذو النية الضادقة يخشى أن يكون ثعاقده مع أحد المخادعين المخاتلين فيتهمه بقصد المضاربة لدى المحاكم ليخلص من دفع ما عليه إذا كان من الخاسرين في البورصة

فلما رأَت الحكومة الأساس الواهن الذي كانت تبني عليه الأحكام في مصالح الناس قررت في قانون البورصة الذي أصدرته في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ أن العمليات المعقودة في بورصة قانونية على بضائع أو أوراق مالية « تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول الى مجرد دفع الفرق » (راجع المادة ٧٣ من القانون التجاري الاهلي)

قانون البورصة ولائحتها العمومية والداخلية

أصدرت الحكومة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ قانوناً عدلت فيه بعض مواد القانون التجاري المختصة بالبورصة وفي التاريخ نفسه أصدرت الحكومة لائحة عمومية للبورصة بمقتضى امر عال خديوي، ثم عدلتها بأمر عال صادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠، وبآخر في ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ وفي ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ صدر مرسوم سلطاني بالغاء اللائحة المذكورة، وابدأها بلائحة جديدة وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ أيضاً صدر قرار وزاري باللائحة الداخلية للبورصة. ثم عدل هذا القرار بقرارين أحدهما صدر في ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠، والثاني في ٢٧ مارس ١٩١٢

وفي ٢٦ يوليو سنة ١٩١٦ صدر قرار وزاري ألغى تلك
القرارات الثلاثة ، وحل محلها

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ صدر مرسوم ملكي بالغاء اللائحة
العامة الصادرة في ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ وابدأ لها بلائحة جديدة
وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ صدر قرار وزاري بالغاء
اللائحة الداخلية الصادرة في ٢٦ يوليو سنة ١٩١٦ وابدأ لها
بلائحة جديدة

والى اللائحتين الصادرتين في ٥ نوفمبر و ٧ ديسمبر سنة
١٩٢٧ تكون الاحالة اذا جاء ذكر اللائحة العامة او الداخلية
ولسهولة المراجعة ادرجنا القانون وهاتين اللائحتين في آخر الكتاب



البورصة الملكية

بالاسكندرية

شركة البورصة

كانت مقصورة البورصة قبل سنة ١٨٨٣ تعقد في بناء قائم في الشارع المعروف اليوم باسم شارع البورصة القديمة . وفي خلال سنة ١٨٨٣ أسست شركة البورصة (وانخذت حينئذ اسم شركة البورصة الخديوية) برأس مال قدره ٦٠ ألف جنيه مقسومة الى ٣٠٠٠ سهم من الواحد منها ٢٠ جنيهاً ثم نالت من الحكومة امتيازاً لخمس وعشرين سنة بجعل مقصورة البورصة في البناء الذي كان مركزاً للمحاكم المختلطة ودفعت الى الحكومة مقابل هذا الامتياز ٣٥ ألف جنيه ثم جددتها الحكومة مدة امتيازها واشترطت عليها ان تعيد اليها البناء بعد نهاية المدة اذا لم تجدد ، وأن تدفع اليها الحكومة حينئذ مبلغاً لا يقل عن ٤٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٦٥ ألف جنيه ، وأن يكون تقدير هذا المبلغ مبنياً على متوسط أرباح السنوات الخمس الاخيرة . وتعهدت الحكومة من جهة أخرى أن لا تأذن في انشاء بورصة رسمية مدة الامتياز . ويؤخذ من تقارير الشركة ان معدل ربحها في السنوات الخمس الاخيرة كان يتراوح بين ٦ و ٧ آلاف جنيه في العام

وفي سنة ١٩١٦ طلب مجلس الاسكندرية البلدى الى الحكومة أن تتنازل له عن حقها في شراء ذلك البناء بمبلغ ٦٥ الف جنيه فاجابته الحكومة الى طلبه . واصبح البناء ملكاً للمجلس منذ اول يناير سنة ١٩١٧ وتستمر اعمال البورصة فيها كما كانت

وفي بناء البورصة مقصورتان احدهما للبضائع والاخرى للاوراق المالية . ولا يجوز دخول البورصة الا للمشتغلين بأعمالها ولا دخول المقصورتين الا للسامرة وللذين لهم حق العمل بالتيابة عنهم . ويجب على كل من يدخل البورصة ان يدفع رسماً مقررأ

بورصة البضائع المنساة

في الاسكندرية

نظام البورصة

تعريفها

هي مركز رئيسي لتجارة القطن والبذرة يجتمع فيه السامرة والمضاربون في مواعيد معينة للبيع والشراء بدون ان يعرضوا بضائعهم أو يسلموها ويدفعوا ثمنها فوراً . وبعد المساومة

والاتفاق تعلن الاسعار للجمهور على لوحة خاصة في البورصة
نفسها وتنشر في الجرائد وغيرها

اشراف الحكومة

باتت وصاية الحكومة أو اشرافها على البورصة امرأ لا بد
منه منذ بدت العيوب والمغازي في الاحكام الصادرة في شؤونها
وكثر التلاعب في اعمالها ، وقضت المصلحة العامة بأن يشمل هذا
الاشراف الرسمي جميع الاشخاص والاعمال فيها فقابل الجمهور
هذا التدبير بالرضى والارتياح لان المصالح المهددة لم تكن محصورة
في فئة معينة من التجار بل تجاوزها الى المجتمع كله لما بين البورصة
ومصلحة الجمهور من العلاقات الاقتصادية الكبرى

انشاؤها والغاؤها

قضى القانون بأن يكون انشاء البورصة والغاؤها موقوفين على
ارادة الحكومة لان البورصة التجارية تعد من معاهد المنافع
العمومية فلا يجوز ان يبقى وجودها تحت رحمة ذوى المصالح
الخاصة وهذا هو الغرض من المادة ٧١ من القانون التجارى الاهلي
والمادة ٧٧ من القانون التجارى المختلط

مراقبتها

ولتسهيل اشراف الحكومة وبسط المراقبة الرسمية التي اصبحت
واجبة كما قدمنا ، عينت الحكومة مندوباً من قبلها لمراقبة
محجري الاعمال في البورصة وتنفيذ القوانين واللوائح المسنونة
لها وجعلت له الحق في ان يلفت نظر لجنة ادارة البورصة الى

ما يحدث من المخالفات وما يقع من الخطأ ، وأن يرفع التقارير عن سيرها الى ولاية الامور

ولمندوب الحكومة حق الاعتراض على جميع قرارات لجنة البورصة التي يراها مخالفة للقوانين المعمول بها وللوائح البورصة ويترتب على الاعتراض عدم تنفيذ القرار الصادر . كما وكل اجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا اثر له مطلقاً وهناك امورا اخري داخلة في دائرة اختصاصه ومذكورة في اللائحتين (راجع المواد ٧١ و ٧٢ و ٧٣ من اللائحة العامة)

ادارتها

للبورصة جمعية عمومية ، ولجنة ادارية :
فالجمعية العمومية تؤلف من اعضاء البورصة العاملين او السامسة والاعضاء المنضمين اليها » ويجب ان تستشار الجمعية العمومية في كل تعديل يراد ادخاله على اللائحة الداخلية » (راجع لمادة ١٢ من اللائحة العامة)

اما لجنة البورصة فهي صاحبة السلطة في ادارة اعمال البورصة بمقتضى قانونها العام ولائحتها العامة والداخلية . وهي تؤلف من اثني عشر عضواً . منهم تسعة من السامسة . وثلاثة من الاعضاء المنضمين (راجع المادة ٧١ من القانون التجاري الاهلي والمادة ٢ من اللائحة العامة)

اما انتخاب هؤلاء الاعضاء فيكون حسب المادة ٣ من اللائحة العامة (راجع المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من اللائحة العامة)

اما اختصاصات تلك اللجنة فاهمها :
ان تدير حركة البورصة بانتظام وباتخاذ ما تفرضه الظروف
من الاجراءات طبقاً لاحكام القوانين واللوائح بان تقرر على وجه
السرعة تحديد الحد الاقصى والحد الادنى لاسعار البضائع
المتعامل بها في البورصة ، وفرض هذه الاسعار على المتعاقدين ،
ولمدة لا تزيد على ثلاثة أيام من أيام العمل ، ولها أيضاً وقف
جلسات البورصة لمدة لا تزيد على ثلاثة أيام وتحريم كل تعاقد
في خلالها

واللجنة أن تنظر في قبول أو رفض المرشحين أعضاء في
البورصة ، وتنتدب لجنة لتحرير التسعيرة الرسمية وتراجع حالة
السماسة مرة أو مرتين في السنة للتثبت من حقيقة رأس المال
المطلوب وتنظر في مسلك أعضاء البورصة وتراقب أعمالهم لترى
ما اذا كانت مطابقة لاحكام قانون البورصة ولوائحها وتحدد في
شهر دسمبر من كل سنة تواريخ التصفيات أو المقاصات العادية
للسنة التالية وتنظر في تطبيق العقوبات المختلفة على السماسرة
والاعضاء المنضمين والمياومين والوسطاء والمندوبين والرئيسين على
أن القرارات التي تصدرها اللجنة يمكن استئنافها لدى المحكمة التجارية
المختلطة وتصدر هذه حكماً نهائياً في غرفة المشورة بقرار غير
مسبب بعد سماع رئيس لجنة البورصة ومندوب الحكومة

أعضاء البورصة

يقسم أعضاء البورصة الى قسمين : قسم السماسرة ووكلائها
وقسم الأعضاء المنضمين

السماسرة

فالسماسرة هم الوسطاء بين العملاء يشتغلون بأسمائهم لحساب
عملائهم وهم وكلاء بالعمولة ومسؤولون عن تنفيذ العقود . ولا
يجوز للسماسرة ان يضاربوا لحسابهم الخاص او يحضوا احداً على
المضاربة او يقوموا مقام احد المتعاقدين . وهناك عدة شروط
وقيود اخرى يجب على السماسرة مراعاتها وهي مذكورة في
قانون البورصة ولائحتها العمومية والداخلية .

اما شروط قبول السمسار فثمة ما هو مختص بشخص المرشح
ومنها ما يتعلق بكفاءته الفنية وبمآلاته المالية (راجع المادة ١٤ و ١٥
و ١٦ و ١٧ من اللائحة العامة) اما اذا كان المرشح احدى الشركات
التي تشتغل بأعمال البورصة فان شروط قبولها مذكورة في المادة ١٨
من اللائحة العامة

وحرفة السمسرة هي حرية في الاصل ولكن المادة ٧٤ من القانون
التجاري الاهلي جعلت لسمسار البورصة مزية خاصة وحقاً معيناً اذ
قضت بأن أعمال البورصة لا تنعقد « انعقاداً صحيحاً الا اذا
حصلت بواسطة السماسرة المدرجة أسماؤهم في قائمة تحررها لجنة
البورصة »

وكل من يدقق في درس مهمة السماسرة يجدها ذات شأن خطير لان الاعمال تجري وتوزع ، والاموال تتداول بنشاط وسرعة على أيديهم وحركة التجارة تزداد وتقوى بهم فهم اذا ساعدون على تنشيط الحركة الاقتصادية ، على ان مهمتهم تقتضي في الوقت نفسه مزايا وصفات خاصة ، ولذلك كان التحقيق والتدقيق في قبولهم واجبا كل الوجوب

وعند وضع مشروع اللائحة العامة المعمول بها الآن رأت لجنة البورصة أنه لا علاج للانتقادات التي وجهت الى النظام السابق في البورصة الا بتحديد عدد السماسرة لما يحدث من الازدحام في المقصورة خصوصا عند افتتاح البورصة واقفا لها اذ يبلغ من أمر هذا الازدحام أن تسمع أسعار مختلفة لقطن شهر واحد ، إلا ان الحكومة لم تأخذ رأيها لان هذا التحديد مخالف لاحكام المادة ٦٦ من القانون التجاري الاهلي والمادة ٧٢ من القانون التجاري المختلط اذ تقضي كلاهما بأن مهنة السمسرة حرة

ولقد أحسنت الحكومة باستبعاد هذا الاقتراح لان في تحديد عدد السماسرة ما يجعل لهم امتياز أو يكسبهم حقاً في امتلاك الترخيص الممنوح لهم مع ما يتبع ذلك من مساومات من شأنها استبعاد أهل الكفايات لمصلحة أرباب الثروة أو من يمتون بصلة القرابة لمن يراد اختيار خليفة من السماسرة المستقلين أو المتوفين خصوصا وأن الغالبية العظمى من السماسرة الحاليين من الاجانب ولا يمكن الاعتراف لهم باحتكار حقيقي يكون ضاراً بالشبان المصريين الذين قد يرغبون في المستقبل في مزاولة هذه المهنة

وكذلك أدخلت الحكومة على شروط القبول تعديل مهم فيما يخص برأس المال المطلوب من السمسار إذ زيد مقداره من خمسة آلاف الى عشرة آلاف من الجنيئات فقط بعد أن ثبت لديها بعد البحث الكافي ان رأس المال الكبير بدلا من أن يكون ضمانا فانه على النقيض من ذلك قد يكون ، في الواقع ، منبععا للخطر فان الازمات التي حلت بالسوق ، خصوصا الازمة التي وقعت سنة ١٩٢٠ ، لم تؤثر إلا في السماسرة التي لها رأس مال كبير بينما السماسرة التي رأس مالها ٣٠٠٠ جنيه اجتازتها بسلام . يستدل من ذلك أن رأس المال الكبير لا يحقق جميع الشروط التي تطلبها متانة السوق واتما تحقق تلك الشروط خيرة السمسار وحسن تبصره

فان السمسار المحرب المتبصر الذي يعلم أن ثروته الخاصة عرضة للقيام بالتزاماته يوجه همه لكبح جماح عملائه فيطلب منهم التغطية (التأمين) إيا قبل التصفيات وإما عند اجرائها وبهذا فهو يفتن بالكسب الذي يناله اذا زاول عمله بحكمة وحذر . وعلى العكس من ذلك اذا كان السمسار يستثمر رأس مال كبير فمن البديهي أن تحدته نفسه بأن يوسع دائرة عمله معتمداً على عظم ماله من رأس المال فلا يرهق عملاءه بتعجيل دفع الفروق وبهذا فهو يستدرج العملاء اليه بامهالهم فيدفعهم بذلك الى المضاربة مستهدفاً للارتباط بالتزامات لا يكفي في أدائها ماله من المضاربة ويكون من وراء عمله وقوع الاضطراب بالسوق

ولقد فرضت اللائحة الداخلية على كل سمسار يريد أن تكون له فروع في داخلية البلاد بأن يدفع فعلا مبلغ ألفين جنيه عن

كل فرع زيادة عن الحد الأدنى المقرر لرأس المال وهو العشرة آلاف جنيهاً

والواقع ان السمسار لا يشعر بحاجة الى رأس المال إلا اذا اضطر الى امهال عملائه ، اما اذا كانت خطته ان يطلب منهم ، قبل الاشتغال معهم ، تأميناً أو ضمانات ، فمن النادر ان تصادفه صعوبات جديدة

وكلاء السماسرة

هم المندوبون الرئيسيون والوسطاء والفئة المعروفة باسم « الجوبر » أو المياومون

فالمندوبون الرئيسيون هم مستخدمون مأجورون تابعون لسمسار ومكلفون بمعاونته في تنفيذ الاوامر في المقصورة ولا يجوز لهم ان يشتغلوا الا باسم السمسار الذين هم تابعون له ولحسابه وتحت مسؤوليته ويحرم عليهم ان يعملوا لحسابهم وأن يكونوا طرفاً آخر في العمليات التي يعقدها عملاء السمسار. ولقبول المندوبين الرئيسيين عدة شروط راجع المادة ٣٩ من اللائحة العامة

والوسطاء هم أداة اتصال بين العميل والسمسار يتلقون الاوامر من العملاء ويبلغونها الى السمسار الذي هم تابعون له ولهم على السمسار حق في حصة لا يجوز بأى حال من الاحوال أن تزيد على خمسين في المائة من السمسرة التي يدفعها العميل للسمسار غير انهم مسئولون أمام السمسار بنسبة هذه الحصة عن جميع العمليات المعقودة بواسطتهم ولا يدخل الوسطاء المقصورة ومحرم

عليهم ان يقوموا بأية عملية لحسابهم وان يكونوا طرفاً آخر في اي عملية لعملائهم او لعميل آخر من عملاء السمسار الذي هم تابعون له ويحرم كذلك على الوسطاء ان يتوسطوا لسمسار آخر غير الذي هم تابعون له وإلا حكم عليهم بالعقوبات المذكورة في المادة ٣٤ من اللائحة العامة - ولقبول الوسطاء شروط مذكورة في المادة ٣٤ من اللائحة العامة

اما المياومون « جوبر » فهم تابعون لسمسار يعملون بالذات في المقصورة باسمه ، وتحت مسؤوليته ، ولكن لحسابهم الشخصي فقط فامرهم على النقيض من امر الوسطاء اذ انهم عنصروا يعترف بصفة عامة بتفعله بشرط ان يقصروا مهمتهم على أعمال المياومة كيف لا وهم الذين يجعلون للسوق ثباتها وذلك باستنفاد الزائد في كميات العرض . وهم مضاربون يشتغلون عادة في كميات قليلة كما انهم يصفون مرا كزهم على الاكثر في اليوم الثاني من ايام العمل التالي لليوم الذي عقدت فيه الصفقة . ويتمتع المياوم بدفع سمسة مخفضة وهذه مزايا ممنوحة شخصياً له اذ من المحرم عليه ان يكون طرفاً ثانياً في التعاقد مع مكتب السمسة الذي هو تابع له كما وانه لا يستطيع ان ينفذ اوامر في البورصة لحساب الغير بما في ذلك السامسة . ولقبول المياومين شروط مذكورة في المادة ٣٢ من اللائحة العامة

الاعضاء المنضمون

أما الاعضاء المنضمون فيجب أن يكونوا من الذين اشتغلوا بتجارة القطن أو البذرة بطريقة مستمرة ومنظمة مدة سنتين

على الأقل وان يكون متوسط ما اشتغلوا به سنوياً لا يقل عن ١٠ آلاف قنطار من القطن أو ٢٠ ألف أردب من البذرة ، ولا ينظر في هذا المجموع الى الاعمال المعقودة بكونترات في البورصة وان يثبت ان لديه رأس مال يبلغ على الأقل ثلاثين ألف جنيه (راجع المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من اللائحة العامة)

وللاعضاء المنضمين امتيازان : الاول انهم يستطيعون ان يصدروا اوامر بتسليم البضاعة « فليارات » كما يفعل السماسرة عند حلول مواعيد التصفية . والثاني انهم مخيرون عند كل تصفية او مقاصة عادية او غير عادية بين ان يدفعوا الفرق او يقبضوها على يد غرفة المقاصات ، وبين ان يدفعوها الى السماسرة أو يقبضوها منهم مباشرة

البضائع وشروط قبولها

ليس في لائحة البورصة العامة نص خاص على شروط قبول البضائع أو الانموذج الذي تجري بحسبه المعاملة في البورصة ، ولذلك يرجع المضاربون في تعيين الانموذج الى الشروط المعينة في نظام بورصة ميناء البصل وشركة المحاصيل العمومية

الضريبة على المضاربات

قضى المرسوم الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ بأن يحصل رسم قدره ملجم عن قنطار القطن و $\frac{1}{2}$ ملجم عن أردب البذرة في

عمليات البورصة مقابل دفعة مخصوصة توضع على نماذج العقود وان يعهد الى لجنة البورصة في بيع نماذج العقود المدموغة ، وقضى هذا المرسوم على من يرتكب مخالفة في ذلك يقدم الى مجلس التأديب طبقاً للمادة ٤٧ و ٤٨ من اللائحة العامة

وذلك بخلاف الرسم المفروض في المادة ٥٥ من اللائحة نفسها لمصلحة صندوق الضمان

وقد ادى وضع هذا الرسم الى انتقادات عديدة منها انه لما كان وجود البورصة واجبا للتجارة والزراعة والصناعة ، كانت كل ضريبة ، وان خفت ، عقبة في سبيل نجاحها واتساع دائرة اعمالها ومنها ان هذه الضريبة التي تصيب السوق ذات الاجل دون سواها تعد رسماً استثنائياً لا يتساوى في احتماله جميع المشتغلين بالقطن ومنها ان هذا الرسم الذي يبدو طفيفاً يؤدي الى المداخلة في الاشغال الخاصة وهذا مناقض لحرية التجارة . ثم قالوا فوق ذلك ان هذا الرسم الزهيد اليوم قد يزداد غداً فينشأ عنه اضرار بالانتاج والتجارة

على ان انصار الرسم يردون على هذه الانتقادات بأن الرسم ليس له صفة ضريبة بل هو رسم احصائي يدل على مقادير البضائع التي تدخل في عمليات البورصة فيزيدها وضوحاً وجلاءً ، ولا يخفى ان مراقبة بورصتنا التي تعد اعظم مركز تجاري عندنا لم تبلغ حتى الآن الحد الذي يزول معه كل ابهام وغموض ، فكل ما يؤدي الى اظهار ما يجري فيها يعود بالنفع عليها ويتفق مع المصلحة العامة

مجلس التوكيم ومجلس النأيب

يؤلف مجلس التحكيم للفصل في جميع المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة او بين احدا الاعضاء واحدا العملاء على شرط ان يرفع امر الخلاف الى المجلس بالاتفاق بين اصحاب الشأن ويكون تأليف هذا المجلس طبقاً لما جاء في المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من اللائحة الداخلية و ٦١ و ٦٢ من اللائحة العامة أما مجلس التأديب فهو ينظر في مخالفات قانون البورصة ولوائحها وفي جميع المسائل التي تتعلق بحسن سير البورصة ونظامها ، وذلك من تلقاء نفسه او بناء على شكوى ذوي الشأن او بناء على طلب اللجنة او مندوب الحكومة أما كيفية تأليفه وتعيين اختصاصه فتراها في اللائحة الداخلية (راجع مواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥) والعقوبات التأديبية هي . الانذار والغرامة والايقاف وشطب الاسم (راجع المواد ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من اللائحة العامة)

طرق الاعمال في البورصة

مقصورة البورصة

هي المحل المخصص لاجتماع السامرة ومندوبيهم الرئيسيين والجوهر لعقد العمليات ذات الاجل . وقبول البيع والشراء يعلن في الغالب بصوت جهير واضح . وعندئذ يدونه كل من الشاري والبائع في دفتر خاص صغير يكون بيده . ثم يوقع كل منهما على دفتر الاخر اشارة الى موافقته على العملية ، يرجع اليه اذا وقع خلاف بينهما (راجع مادة ٦٩ من القانون التجاري الاهلي) ويجب ان تعقد جميع الاعمال داخل المقصورة والا كانت باطلة بمقتضى المادة الاولى من اللائحة الداخلية : وهناك عقوبات تنزل من مخالف هذا الامر (راجع المادة الرابعة من اللائحة الداخلية) اما الاسباب التي اقتضت حصر جميع المضاربة في مقصورة البورصة فاختصها انه اذا عقدت اعمال من هذا النوع خارج المقصورة فان التسعيرة الرسمية لا تمثل الا جانبا من الاعمال التي جرت وعندئذ يخشى ان تكون التسعيرة غير دالة على حالة السوق دلالة اكيدة . ثم ان بسط المراقبة على اعمال البورصة لا يمكن ان يكون تاما وافيا بالمرام اذا كان جانب من الاعمال يعقد خارج المقصورة

مواعيد البورصة

تفتح مقصورة البورصة للعمل منذ الساعة ١٠ الى الساعة

١ والدقيقة ٥ . بعد الظهر في العام كله . ومنذ أول نوفمبر الى ٣١ يناير تفتح ايضاً من الساعة ١٧½ الى الساعة ١٨½ بعد الظهر . ويجوز للجنة البورصة ان تحدث تعديلا في هذه المواعيد . (راجع المادة ٦ من اللائحة الداخلية)

وبالنظر الى علاقة بورصتنا ببورصات المدن الكبرى رأينا أن نذكر هنا فرق الساعات بين الاسكندرية وبينها :

دقيقة ساعة

تتقدم ساعة الاسكندرية ٥٥	٦	عن ساعة نيويورك
» » »	٢ —	» » »
» » »	١ ٥٠	» » »
» » »	١ ٤٠	» » »
» » »	١ ٣٥	» » »
» » »	١ ١٠	» » »
» » »	١ ٠٥	» » »
» » »	٥٥ —	» » »
» » »	٢ ١٥	» » »
توافق ساعة الاسكندرية ساعة بتروجراد		

أيام العطلة في البورصة

تقفل البورصة كل سبت بعد الظهر وبوم الاحد وأيام الاعياد الكبرى (راجع المادة ١٢ من اللائحة الداخلية)

حفظ النظام في المقصورة

تقضي اللائحة الداخلية بتعيين لجنة لمراقبة حفظ النظام في مقصورة البورصة (راجع المادة ٥ من اللائحة الداخلية)

آجال الكنتراطات وتعيين مقادير البضاعة

تعقد الكونتراطات في البورصة للشهر الآتية .			
للقطن السكلاريديس		للقطن الاشموني	
نوفمبر	مايو	أكتوبر	أبريل
يناير	يوليو	ديسمبر	يونيو
مارس		فبراير	أغسطس

ولا يمكن أن يكون التسليم في غير هذه الأشهر . علي أن المعاملات تكون عادة لميعادين متعاقبين ثم تنتقل الى ما بعدها كلما حل موعد منهما . مثال ذلك : ان المعاملات تجري اولاً على شهرى نوفمبر ويناير فإذا جاء نوفمبر صارت يناير ومارس . وإذا حل يناير صارت لمارس ومايو وهلم جرا . والسبب في ذلك ان العادة في المضاربات اقتضت على شهرين فإذا أراد المضارب ان يعمل عملية للشهر الثالث ، اضطر الى دفع علاوة على سعر السوق لقلة المعاملة بين المضاربين على هذا الشهر ، وقد جرت العادة أيضاً في البورصة ان يتعامل السائسرة على تسليم نوفمبر للسكلاريديس واكتوبر للاشموني من السنة المقبلة من أشهر التسليم من السنة الجارية .

وقد تقرر ان تكون الوحدة من المقادير التي تجري عليها

المضاربة ٢٥٠ قنطاراً من القطن وان يكون التعاقد عليها وعلى مضاعفاتها اي ٥٠٠ قنطار او ٧٥٠ او ١٠٠٠ الخ
تقرير التسعيرة الرسمية

ان مسألة وضع التسعيرة الرسمية مسألة دقيقة وخطيرة الشأن لان التسعيرة تكون اساساً لاعمال تجارية كثيرة في البورصة وفي البلاد مما يجعل لها تأثيراً عظيماً في مجموع الاعمال التجارية ، فلذلك يجب ان تكون ممثلة لحالة السوق تمثيلاً صحيحاً ، وان تتخذ جميع الاحتياطات في هذا السبيل

وتقوم بتحرير التسعيرة الرسمية لجنة تنتدب لهذا الغرض بمراقبة لجنة البورصة تقسمها راجع المادة ٤٤ و ٤٥ من اللائحة العامة والمادة ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من اللائحة الداخلية)

واليك صورة منقولة عن لوحة البورصة لتسعيرة يوم الخميس ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المنشورة على حدة امام هذه الصفحة فالاسعار التي تقيد على البورصة هي الاسعار الحقيقية لكل من العمليات المعقودة . واللوحه مقسومة الى خانات تدل كل خانة منها على اسعار العمليات التي عقدت في كل نصف ساعة وفي الساعة الواحدة بعد الظهر يقرع الجرس لتنبيه المضاربين الى ان العمل ينتهي بعد مضي خمسة دقائق وفي الساعة الواحدة وخمسة أي عند اقفال البورصة يدق الجرس الثاني وتقيسد الاسعار الاخيرة . فاذا كتبت بجانب سعر الاقفال لفظة « مشترون » يكون المراد منها ان في السوق مشتريين بالسعر المذكور ، وان هناك ميلاً الى الصعود . واذا كتبت لفظة « بائعون » كان المعني ان في السوق بائعين بالسعر المذكور فقط

وان الاسعار مائلة الى الزول . اما اذا كتبت لفظة « اسمي » فالمراد منها ان السوق لم يحدث فيها تعامل فعلي علي ان وضع التسعيرة على هذا النمط لا يخلو من العيوب لانها لاتدل دلالة كافية في جميع الاحيان على حقيقة الاسعار عند الاققال بل تقتصر دلالتها علي ما كان من العرض والطلب الوقيتين لمقادير محدودة ساعة اقفال السوق . وعلى ذلك فان التسعيرة لاتكون مرآة لحالة السوق الحقيقية

وخير الطرق علي ما نظن ان يكتب علي لوحة التسعيره سعر الشراء وسعر البيع معا ليعلم المطلع عليها الى اى حد بلغ طلب المشتريين والى اى حد بلغ عرض البائعين ساعة الاقفال . نعم ان تقييد اسعار العمليات بالتوالى يدل الناس علي التقلبات التي توالى في البورصة ولكن هذا لا يكفي وحده للدلالة علي حالة السوق عند الاقفال . وقضت المادة ٧ من اللائحة الداخلية بوضع خمس تسعيرات تعلن كل واحدة منهما بدقات جرس علي ان تصلح التسعيرات الاربع الاولى اساسا لتحديد اسعار القطن المبيع بدون تحديد اسعار الثمن حين التوقيع على عقد البيع

والاسعار تدفع بحساب ان القنطار مئة رطل من القطن والريال عشرون قرشاً مجزأ الى مئة جزءه وبالقروش والمليمات لبذرة القطن والريال وهو وحدة العملة المصطلح عليها في البورصة . اما في المحاسبة فيحولون الريالات واجزاءها الي قروش تسهيلا للمعاملة

رسوم السمسرة

رسوم السمسرة تختلف باختلاف عمليات البورصة وكل نوع

منها له رسم معين ولا يجوز تخفيضها لاي سبب من الاسباب ولا اعطاء جزء منها لاي شخص آخر والا عوقب السمسار على عمله (راجع المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من اللائحة الداخلية)

ومعلوم ان السمسرة في العمليات العادية هي ربع في المئة من قيمة المشتري وربع ايضاً في المئة من قيمة المبيع على اننا نرى هذا الرسم عالياً ولا سيما ان القانون يحصر جميع العمليات في عدد معين من السماسرة فلا يستطيع احد من المضاربين ان يلجأ الى غيرهم . ونحن لانجهل ان رسم السمسرة في البورصات الاجنبية يضاهي رسم بورصتنا ويروى عليه في بعض البورصات ، ولكن انتقادنا يتناول بورصتنا كما يتناول غيرها . والاجدر ببورصة القطن ان تنهج نهج بورصة الاوراق المالية من تعيين رسم معين لكل وحدة اي لكل ٢٥٠ قنطاراً . ولا يخفى ما في هذا التعديل من الانصاف وتسهيل المحاسبة بين المتعاملين

طريقة اصدار الاوامر الى السماسرة

يجب على من يصدر امراً الى سمساره ببيع او شراء ان يكون امره واضحاً صريحاً مختصراً ليتمكن السمسار الاول وهلة من ادراك قصد عميله . لان السمسار اذا لم يفهم غرض العميل واضطر الى مراجعته اضاع الوقت عبثاً وربما كانت اضاعته مضرّة بالعملية نفسها

ويكون اصدار الاوامر الى السمسار على ثلاثة وجوه : المراسلة والتلغراف ، والمشافهة

على ان المشافهة اقل استعمال من غيرها لان الوسطاء يفضلون الاوامر المكتوبة دفعةً للابهام والغموض واجتناباً للاشكال

وموجب على العميل ايضاً ان يذكر نوع العملية التي يطلبها ،
فإذا كان يريد الشراء يلزمه ان يكتب الى سمساره لفظه « اشترى »
وإذا اراد البيع كتب اليه « يبع » ثم يذكر المقدار الذي يريد
بيعه او شراءه ويعين شهر التسليم ونوع العملية ان كانت عملية ثابتة
او عملية شرطية

العمليات ذات الاجل

العملية ذات الاجل هي التي تصفى في موعد اجل معين في
عقد الاتفاق ولا تسلم البضائع ولا يدفع ثمنها الا عند حلول هذا الاجل
وتقسم العمليات ذات الاجل الى عمليات ثابتة او عادية
وعمليات شرطية

أولاً — العمليات الثابتة او العادية

هي العمليات التي يكون التعامل فيها بالنقد ، ولكن تنفيذها
يؤخر الى آجال مضروبة ، وهي تلقى على عاتق كل من البائع
والشاري واجبات محتومة ، لا يرى مندوحة عن القيام بها ، ولا
يتوقف تنفيذها على شرط ما . فإذا حل الاجل كان على الشاري مجرد
دفع الثمن ، وعلى البائع مجرد تسليم البضاعة ، غير انه لا يجوز للشاري
إذا كان غرضه المضاربة — والاكتفاء بأخذ الفرق إذا كان راجحاً أو
دفعه إذا كان خاسراً — ان يبيع ما اشتراه الي آخر ، فينتقل
ما عليه من الواجب وماله من الحق الى الشخص الذي حل محله
كما ان البائع يمكنه ان ينقل مركزه الى غيره ، ويحذو حذو

الشاري من حيث الاكتفاء بأخذ الفرق أو دفعه ، وفي كلا الحالتين تكون العملية واحدة لان المقدار واحد والشروط متشابهة
البيع على المكشوف

يدخل في العمليات الثابتة او العادية نوع من البيع اطلقوا عليه اسم « البيع على المكشوف » وهو أن يؤمل المرء املا قوياً نزول السوق ، فيبيع مقدراً من القطن بدون ان يكون لديه بضاعة على نية ان يصفي مركزه قبل حلول الاجل المذكور في عقد البيع ، فيقبض الفرق اذا تحقق امله بالنزول ، أو يدفعه اذا صعدت السوق وخاب رجاءه .

واذا أراد بقاء عملياته على المكشوف تقل ميعاد تصفيتها الى اجل آخر كما ترى فيما يلي

عملية التأجيل

تكون على قسمين : التأجيل في الاستلام . والتأجيل في التسليم

١ — عملية التأجيل في الاستلام

هي أن يكون الشاري في حالة لا يمكنه من تنفيذ ما تعهد به في عقد الشراء ، فيعقد اتفاقاً على يد سمساره يمكنه من تأجيل التصفية مقابل مبلغ مقرر يدفعه عن كل قنطار ، وهذا المبلغ يسمى « بدل التأجيل » واليك مثلاً :

نفرض ان أحد المضاربين امل تحسن السوق . فاشترى الف قنطار من القطن (تسليم نوفمبر) بسعر عشرين ريالاً ، فلما جاء نوفمبر وحان وقت التسليم ، وجد السعر نازلاً الى ١٩ ريالاً ، وكان

حينئذ ضيق ذات اليد لا تسمح له حالته المالية باستلام المقدار الذي اشتراه ، فلم يجد وسيلة تنجيه من بيع ذلك المقدار بالمزاد العلني بيعاً جبرياً ، ومن تحمله الخسارة النهائية ، إلا عملية التأجيل في الاستلام . وهي تنحصر في عمليتين : أحدهما أن يبيع بالنقد وبسعر السوق أي ١٩ ريالاً مقدار القطن الذي اشتراه ، ثم يعود فيشتري المقدار نفسه من القطن الذي يسلمه في يناير . فإذا فرضنا أن بدل التأجيل من شهر نوفمبر إلى شهر يناير ربع ريال يكون قد اشترى بسعر $19\frac{1}{4}$ ريالاً . وقد تمكن بفضل هذا الفرق من تأجيل التصفية وحفظ مركزه إلى يناير

جاء يناير وصعدت السوق إلى ٢١ ريالاً ، فباع ما اشتراه بسعر $19\frac{1}{4}$ ريالاً فتكون عملياته منذ البدء أي منذ اشترى بعشرين ريالاً كما يأتي :

اشترى ألف قنطار بسعر عشرين ريالاً ثم باعها بسعر ١٩ ريالاً في تصفية شهر نوفمبر ، فكانت خسارته ١٠٠٠ ريال . ثم اشترى المقدار نفسه ، تسلم يناير بسعر $19\frac{1}{4}$ ريالاً . وفي يناير باع ما اشتراه بسعر ٢١ ريالاً . فيكون ربحه من هذه العملية الأخيرة ريالاً وثلاثة أرباع الريال من كل قنطار (الفرق بين $19\frac{1}{4}$ و ٢١ ريالاً) أي ١٧٥٠ ريالاً من الألف قنطار . فإذا طرحنا من هذا الربح ما خسره بتصفية مركزه الموقته في شهر نوفمبر (أي حين عمل عملية التأجيل) وهو ١٠٠٠ ريال ، كان الربح الصافي له ٧٥٠ ريالاً . فلولا عملية التأجيل لما تمكن من حفظ مركزه إلى يناير والحصول على هذه النتيجة .

هذي هي عملية التأجيل في الاستلام . والسماح هو الذي يقوم بكل ما يلزم وليس على العميل الا أن يصدر الامر اليه بحفظ مركزه الى أجل آخر مقابل بدل معين أى بدل للتأجيل كما تقدم في المثل السابق

٢ — عملية التأجيل في التسليم

هي أن يكون البائع على المكشوف في حالة لا تمكنه من تنفيذ ما تعهد به في عقد البيع أي تسليم البضاعة في الاجل المضروب فيتفق مع سمساره على تأجيل التسليم وهي عكس عملية التأجيل في الاستلام . وهاك مثلاً :

نفرض ان أحد المضاربين أمل نزول الاسعار ، فباع ألف قنطار تسليم نوفمبر بسعر ٢٠ ريالاً ، فلما جاء نوفمبر وحل وقت التسليم ، وجد السعر ٢١ ريالاً ، فأراد تأجيل عملياته الى يناير وذلك ينحصر في عمليتين : أولاً في مشتري ما باعه من القطن تسليم نوفمبر بسعر ٢١ ريالاً فيدفع خسارته ، اعني ريالاً واحداً عن كل قنطار . ثانياً اذا قدرنا ان بدل التأجيل كان حينئذ في البورصة ربع ريال ما بين تسليم نوفمبر وتسليم يناير فانه يبيع الالف قنطار بسعر ٢١ ريالاً أي سعر السوق ، فاذا جاء يناير وكان السعر ١٩ ريالاً ، اشترى ما باعه بسعر ٢١ ريالاً ، فتكون نتيجة ربحه ريالين وربع من كل قنطار ، واذا استزلنا من هذا الربح ما خسره بتصفية عملياته في شهر نوفمبر وهو ريال واحد ، كان صافي ربحه ريالاً وربع من كل قنطار . فلو لا عملية التأجيل لما تمكن من حفظ مركزه الي يناير واخذ هذا الربح

ومما تجب ملاحظته في عملية التأجيل في التسليم ان البائع على المكشوف يمكنه أن يستبقى مركزه الى آجال متوالية وان سعره يزداد عند كل تصفية بما يدفع اليه من بدل التأجيل بخلاف ما يقع في عملية التأجيل في الاستلام فان توالي التصفيات تزيد السعر على المشتري الذي يطلب التأجيل. ذلك ما يجري في الاحوال العادية في البورصة

بدل التأجيل والعوامل المؤثرة فيه

لما كانت عملية التأجيل من العمليات الخطيرة المهمة في البورصة رأينا ان نزيد على ما تقدم أهم العوامل التي تؤثر في تقلبات بدل التأجيل فتجعله تارة خسارة على الشاري وتارة ربحاً له. وطوراً خسارة على البائع وطوراً ربحاً له

وبدل التأجيل هو مقابل الفوائد ومصاريف التأمين والتخزين وغيرها من المصاريف التي يقتضيها حفظ البضاعة الى اجل التسليم علي ان هذا البدل يزيد او ينقص حسب العوامل المؤثرة في الفوائد أو المصاريف فان زادت زاد معها مبلغ البدل وان نقصت نقص معها. فاذا اقتصر الامر على هذه العوامل اعتبر البدل عادياً سواء كان عند الزيادة أو عند النقص. وهناك عوامل المضاربة. تؤثر أعظم تأثير في بدل التأجيل وتجعله غير عادي في التسليم. وفي الاستلام ولبيان نذكر الفروض الاتية :

١ — عن بدل التأجيل العادي

فترض اولاً ان حالة السوق عادية ، وان حزب النزول وحزب الصعود متكافئان فليس في وسع أحدهما أن يتسلط على

البورصة ويتلاعب بالاسعار على هواه . وان كفة العرض وكفة الطلب متساويتان . فاذا حل ميعاد التسليم وهو شهر نوفمبر فان المشترين يسعون وراء الحصول على الاموال اللازمة لدفع ما اشتروه ليتمكنوا من تأجيل عملياتهم الى شهر يناير . والبائعين من جهة اخرى يسعون للحصول على البضائع لتسليمها الى المشترين ليتمكنوا هم أيضاً من تأجيل عملياتهم الى شهر يناير . ولما كانت قوة كل حزب من هذين الحزبين مشابهة للاخرى فان الشارين يجدون المال اللازم لهم والبائعين يجدون البضاعة اللازمة لهم . وعلى ذلك يكون بدل التأجيل عادياً لكل من البائع والشاري (تراجع امثلة عمليات التأجيل في الاستلام والتسليم)

٢ — عن بدل التأجيل غير العادى في الاستلام

ثم نقرض ان الحزبين متكافئان عند تصفية نوفمبر ولكن معظم المضاربين يؤملون صعوداً كبيراً لقطن يناير . ولذلك فان معظم البائعين قرروا ان يصفوا ما كزهم تصفية نهائية ويعتزلوا السوق فاما يفعل حينئذ المشترى بعد اعتزال هؤلاء وشعورهم بالحاجة الى الاموال لتأجيل عملياتهم الى يناير ؟ انهم يضطرون الى قرق ابواب المالىين ليتمكنوا من استلام بضائعهم ودفع ائمانها ومعلوم ان اشتداد الطلب على تأجيل العمليات يؤدى الى ارتفاع بدل التأجيل فيخرج عن حده المعتاد مدفوعاً بزوال التوازن بين العرض والطلب

٣ — عن بدل التأجيل غير العادى في التسليم

أما الفرض الثالث فهو عكس الفرض المتقدم نعى ان معظم

المضارب بين يتوقعون نزولاً كبيراً لقطن يتاير فيصفي معظم الشارين
مرا كزهم تصفية نهائية ويعتزلون السوق. وعندئذ لا يجد البائعون
بضاعة كافية لتصفية مرا كزهم فيضطرون الى دفع بدل مالى
الى اصحاب البضائع ليتمكنوا من تأجيل مرا كزهم. وبديهي
ان ازدياد الطلب على عمليات التأجيل في تسليم البضائع يجعلها عزيزة.
فيطلب اصحابها بدلا غير عادي للرضي بالتأجيل

وكثيراً ما يحدث ان حزن النزول والصعود يمتلآن بعضهم
على بعض ، ويتظاهران بما لا يضرمان ، فيصير بدل التأجيل
العادي وغير العادي متراوحين بينهما ، وهذا التراوح ينشأ عادة
عن تغلب قوة احد الحزبين ، وعن قلة البضائع المزمع تسليمها في
البورصة مقابل البيع بكونتراتات ، او عدم تسر الاموال الكافية
وغير ذلك

واليك ثلاث صور للاسعار كل واحدة منها تدل على حالة
معينة في البورصة :

أولاً — سعر نوفمبر ٢٠ ريالاً

» يناير ٢٠ ١/٢ »

اذا كانت التسعيرة على هذا الوجه في لوحة البورصة اى ان
قطن تسليم يتاير اغلي من قطن تسليم نوفمبر بربع ريال (على
فرض ان هذا المبلغ هو بدل التأجيل العادي) يكون مجري
السوق طبيعياً

ثانياً — سعر نوفمبر ٢٠ ريالاً

» يناير ٢١ »

وإذا كانت التسعيرة على هذا الوجه في لوحة البورصة أي أن سعر قطن ينابر أعلى من سعر نوفمبر ريال أي زيادة ٣٠ ريال من بدل التأجيل العادي يكون حزب التحسين في هذه الحالة غير قادر على استلام البضائع فيدفع بدلاً عالياً لتأجيل مرا كزه على أمل التحسين بعد حين . وحينئذ تدل الاسعار على ان مرا كز حزب التحسين كثيرة مثقلة

ثالثاً — سعر نوفمبر	٢٠ ريالاً
» ينابر	» ١٩

وإذا كانت التسعيرة على هذا الوجه في لوحة البورصة أي أن سعر قطن ينابر أقل من سعر نوفمبر ريال يكون حزب النزول في هذه الحالة غير قادر على تسليم البضائع المطلوبة منه فيدفع بدلاً عالياً لصحاب البضائع لتأجيل مرا كزه على أمل النزول بعد حين . وإذا ذلك تدل الاسعار أن المرا كز المكشوفة كثيرة في البورصة وفي كلا الحالين أي حين يكون بدل التأجيل غير عادي في التسليم أو في الاستلام ، تكون مظاهر السوق دالة على أن هناك خطراً من التقلب الفجائي في الاسعار . وحينئذ يحسن بالمضارب أن يستقصي الاسباب التي أدت الى ذلك ، وينظر فيها بعين البصير الناقد ، وإذا لم يتمكن الوقوف على اسبابها ، كان الاولى به أن يجتنب المضاربة الي أن يصفو جو البورصة . تلك أهم العوامل التي تؤثر في بدل التأجيل . ويمكننا أن نقول بلا مبالغة ان بدل التأجيل هو مرآة لحالة البورصة الحقيقية ودليل صادق على مجرى أعمالها

التأمين أو التغطية

التأمين أو التغطية مبلغ من المال يدفعه العميل الى سمساره لتأمينه من الخسارة في العمليات الجارية أو المستقبلية فيما اذا حدث تقلب فجائي في السوق فجاء مخالفاً لمصلحة العميل . والسمسار يحق له بل يجب عليه أن يطلب هذا المبلغ ، لأن الارباح والخسائر في البورصات ليس لها حد ، ولا يمكن تعيينها ، مادامت العملية خاضعة لمؤثرات السوق

اما تعيين مبلغ التأمين فان القانون لم ينص عليه ، بل تركه منوطاً بمشيئة السمسار ، فهو يعينه طبقاً لما يتوقعه وما يعرفه من حالة السوق ، وما يمكن ان يحدث فيها من التقلبات. ولقد دخلت المادة ٤٩ من اللائحة العامة سماسة البورصة الحق في طلب تأمين كلما نزل السعر او صعد ، وكان مخالفاً لمصلحة العملاء عند كل مقاصة . واذا تأخر العميل عن دفع هذا التأمين أو رفض دفع فروق مستحقة السداد عند كل تصفية عادية او غير عادية فانه يحق للسمسار أن يصفي مركزه بلا ابطاء ، وان يطالبه بفرق السعر اذا كان هناك فرق (راجع المادة ٤٢ و ٤٣ من اللائحة الداخلية) على ان السمسار لا يحق له ابدأ ان يطلب تأميناً اضافياً او غير اضافي بين تصفية واخرى (راجع المادة ٤٩ من اللائحة العامة)

وما تقدم يظهر ان لدى السمسار وسيلة كبيرة للتأثير في السوق لانه اذا طلب تأميناً عالياً لا يستطيع العملاء دفعه بسهولة اضطهرهم الى الاعتزال ، ورمي السوق بالشلل . ولقد يكون من

مصلحة السمسار ، في بعض الاحيان ، ان يطلب تأميناً عالياً ، ويمنع العملاء من المضاربة ، وذلك حين يكون هو نفسه مضارباً . فاذا كان من حزب النزول ، ورأي الحركة تؤدي الى الصعود ، عاكسها بمنع العملاء من المضاربة مع حزب التحسين . واذا كان ممن يوافقه التحسين ، فعل العكس ، بما له من الحرية في تعيين مبلغ التأمين . نعم ان القانون يحرم المضاربة على السماسرة ، ونحن لانريد أن نشك في احتفاظهم بالقانون ، ولكننا نفرض أن سمساراً خطر بباله ان يضارب باسم أحد عملائه أو اصدقائه بعد الاتفاق معه فكيف تستطيع لجنة البورصة اكتشاف مثل هذه المخالفة ؟ لاجرم بان صمت القانون عن هذا الامر لا يهم العميل وحده بل يهم الجمهور أيضاً لان كل تأثير غير عادي في البورصة لا ينحصر في مقصوراتها

تنفيذ الاوامر في العمليات الثابتة

يكون طلب تنفيذ الاوامر في العمليات الثابتة على ثلاثة أنواع:

١ — « بأحسن ما يمكن » وعندئذ يستطيع السمسار أن يبيع أو يشتري ، حسب الامر ، بأي سعر كان مع العناية والتنية لمصلحة عميله ، وهذا النوع من الاوامر هو اكثر استعمالاً من غيره

٢ — « بسعر معين » . على أنه اذا كان السمسار لم يستطع أن يبيع أو يشتري يوم صدور الامر اليه بالسعر المعين كان الامر باطلاً

٣ — « بسعر الفتح » أو « بسعر الاقفال » . والواجب أن تتم العملية في الربع الاول من الساعة الاولى لفتح البورصة أو الربع الاخير من الساعة الاخيرة لاقفالها

وإذا ضاق الوقت يوم صدور الامر من العميل عن اتمام العملية كلها جاز للسمسار أن يتمها في اليوم التالي ما لم يرد عليه أمر بإيقاف العمل

ثانياً — العملية الشرطية

هي العملية التي يتوقف تنفيذها على شرط ينطبق على مصلحة أحد المتعاقدين ويراد به اما تحديد قيمة الخسارة على احدها بدفعه مبلغاً معيناً اطلقنا عليه اسم «تعويض» Prime وأما زيادة ارباحه اذا جاءت تقلبات الاسعار بما يوافق مصلحته . وهي تختلف عن العمليات الثابتة او العادية بان ربحها غير محدود وخسارتها تقف عند حد التعويض المدفوع

اما الذي يقبض هذا المبلغ أى التعويض فان ربحه مقصور عليه وخسارته غير محدودة لتوقفها على تقلبات الاسعار ويشترط على دافع التعويض ان يبلغ قراره في شأن عمليته الى سمساره في وقت معين كما ستري وتنقسم العمليات الشرطية الى ثلاثة اقسام . بسيطة ، ومركبة ومضاعفة

١ — العملية الشرطية البسيطة « Prime simple » هي التي يتضمن عقدها شرطاً يجوز لاحد المتعاقدين ان يفسخ العقد في الاجل المضروب او قبله مقابل مبلغ معين من المال يدفعه مقدماً منذ يوم التعاقد ولا يرد اليه في حال من الاحوال والغرض منه ان يحصر المضارب خسارته منذ البدء في هذا المبلغ

سواء كان شاريًا أو بائعًا . واليك مثالاً إذا كان المضارب يريد الشراء :

نفرض ان سعر القطن الذي يسلم في مارس ٢٥ ريالاً ، وان احد المضاربين نقد سمساره تعويضاً لا يرد قدره نصف ريال عن كل قنطار بشرط ان يكون له الحق والخيار في أن يشتري منه ١٠٠٠ قنطار بسعر ٢٥ ريالاً فيما بين اليوم الذي تم فيه التعاقد وآخر فبراير (أى آخر المدة المتفق عليها) وبذلك تكون خسارة المضارب منذ يوم التعاقد نصف ريال عن كل قنطار

فإذا قدرنا ان الاسعار تحسنت وبلغ سعر قطن مارس الى ٢٨ ريالاً وان المضارب صنى مركزه يكون ربحه ثلاث ريالات عن كل قنطار يطرح منها التعويض الذي دفعه في بدء العملية أى نصف ريال عن كل قنطار . اما اذا كان سعر مارس أقل من ٢٥ ريالاً فيما بين يوم التعاقد وآخر فبراير فان المضارب يعدل عن الشراء ويكتفى بخسارة التعويض

أما اذا كان المضارب يريد البيع فانه يدفع التعويض ويحفظ لنفسه في حالة الزول كل ما كان لطالب الشراء من الحق في حالة الصعود طبقاً لما رأيت في المثل المتقدم

٢ — العملية الشرطية المركبة « Stelage »

هي عملية تجعل لاحد المتعاقدين الحق والخيار في أن يكون شاريًا أو بائعًا لمقدار من القطن في ميعاد معين أو أن يفسخ العقد في الاجل المضروب او قبله بشرط ان يدفع تعويضاً عند التعاقد . يكون عادة ضعف التعويض الذي يدفع في العملية الشرطية البسيطة .

والمضارب الذي يدفع التعويض براقب تقلبات الاسعار ليغتنم فرص الصعود والنزول لان أرباحه تكون على نسبتها . وهاك مثلاً :

فرض أن سعر قطن مارس ٣٠ ريالاً . وان احد المضارب بين دفع تعويضاً قدره ريال عن كل قنطار بشرط أن يكون له الحق والخيار في ان يشتري او يبيع بالسعر المذكور الف قنطار فيما بين يوم التعاقد وآخر فبراير (اي المدة المتفق عليها) . فاذا صعد سعر مارس الى ما فوق ٣٠ ريالاً ، يعتبر نفسه شارباً الف قنطار . واذا نزل السعر عن ٣٠ ريالاً عُد نفسه بائعاً الف قنطار . وعلى هذا المنوال يمكنه ان يربح شيئاً في حالتي الصعود والنزول ويسترجع جزءاً من التعويض الذي دفعه يوم التعاقد . واذا عظم النزول أو الصعود فهو يسترجع التعويض ويربح مبلغاً جديراً بالذكر كما ترى فيما يلي :

في أول نوفمبر اتفق محمد مع سمساره على أن يدفع تعويضاً قدره ريال مصري بشرط أن يكون له الحق في أن يشتري أو يبيع الف قنطار تسليم شهر مارس بسعر ٣٠ ريالاً (وهو سعر السوق يوم التعاقد) ، وان يبلغ قراره اليه في شأن عملياته في اليوم الاخير من شهر فبراير او قبله . قالى هنا يكون محمد لا شارباً ولا بائعاً لان الميعاد المضروب للقرار في شأن العملية لم يأت بل يكون صاحب حق في شراء أو بيع الف قنطار مقابل ما دفعه وهو الف ريال أي ريال واحد عن كل قنطار

استمر محمد على هذه الحال الى يوم أول ديسمبر . وفي هذا اليوم اتفق أن صعد قطن مارس الى ٣٢ ريالاً . فأراد أن يضمن لنفسه ربح ريالين أي الفرق بين ٣٠ ريالاً (وهو السعر الذي يحق

له أن يشتري به ألف قنطار في آخر فبراير (٣٢ ريالاً أي سعر السوق في ذلك اليوم . فإذا يفعل ليضمن لنفسه هذين الريالين ؟ يمكنه — وله الحق — أن يبلغ سمساره في أول ديسمبر أنه يشتري منه ألف قنطار بالثلاثين ريالاً كما تم الاتفاق بينهما . وعلى ذلك يصفي مركزه بأن يبيع بسعر ٣٢ ريالاً ويأخذ ربح الريالين فإذا طرحنا من هذا الربح التعويض الذي دفعه مقدماً كان صافي ربحه ريالاً عن القنطار . هذا ما فعله محمد إذا أراد أن يقف بلا حركة ولا عمل إلى يوم انتهاء المدة المعينة بينه وبين سمساره أي يوم آخر فبراير . أما إذا كان يريد أن يستفيد من تقلبات السوق في خلال تلك المدة فهو لا يبلغ قراره لسمساره قبل يوم آخر فبراير . وهذا ما فعله محمد ، نعي أنه بقي بائعاً ألف القنطار بسعر ٣٢ ريالاً إلى يوم ١٥ يناير . وفي هذا اليوم حدث أن سعر شهر مارس تزل إلى ٢٩ ريالاً فاشترى بهذا السعر ٢٠٠٠ قنطار ليصفي بألف منها ما باعه بسعر ٣٢ ريالاً ويضمن لنفسه بالألف الآخر ربح ريال أي الفرق بين ٢٩ ريالاً (وهو سعر السوق) و ٣٠ ريالاً وهو السعر الذي يحق له أن يبيع به لسمساره ألف قنطار في آخر فبراير طبقاً للشروط المعقودة بينهما . فإذا أراد أن يكتفي بما ربح وصفي مركزه يبلغ سمساره نهائياً أنه باع له ألف قنطار بسعر ٣٠ ريالاً مقابل ما دفعه إليه من التعويض للحصول على هذا الحق ، كانت نتيجة أعماله كما يلي

ريال

٣٠٠٠ مبالغ ما ربحه من بيعه ألف قنطار بسعر ٣٢ ريالاً

في اول ديسمبر ومن شرائه مثل هذا المقدار في ١٥ يناير
 بسعر ٢٩ ريالاً، اعني انه ربح ثلاثة ريالات عن كل قنطار
 ١٠٠٠ مبلغ ما ربحه محمد من شرائه الف قنطار بسعر ٢٩ ريال
 في ١٥ يناير ومن يبعه هذا المقدار بسعر ٣٠ ريالاً (السعر
 الذي يحق ان يبيع لسمساره الف قنطار) اعني انه
 ربح ريالاً واحداً عن كل قنطار

٤٠٠٠ ريال يطرح منها :
 ١٠٠٠ مبلغ التعويض الذي دفعه مقدماً يوم التعاقد وهو ريال
 عن كل قنطار

٣٠٠٠ ريال صافي ربحه يستنزل منه رسوم السمسرة والدمغة
 وسائر المصاريف

٣ — العملية الشرطية المضاعفة Double

هي كما يدل عليها اسمها يشترط في عقدها ان المضارب يحق له
 ان يضاعف المقدار الذي باعه او اشتراه وهي اكثر تداولاً من
 سواها في التجارة لانها تشتمل على عملية ثابتة ينقص او يزيد
 السعر فيها عن سعر السوق مقابل ما يتأله المضارب من الحق في
 مضاعفة المقدار الذي يشتريه او يبيعه في الاجل المعين في العقد
 وتكون العملية الشرطية المضاعفة على نوعين

* النوع الاول — :

هو العملية الشرطية المضاعفة التي تشتمل على عمليتين احدهما
 ثابتة والثانية اختيارية وهي تكون للصعود وللنزول
 فاذا اختار المضارب الصعود فإنه يطلب من سمساره ان

يشترى له مقداراً معيناً من القطن لاجل معين وبسعر اعلى من
سعر السوق ليكون له مقابل زيادة السعر حق في طلب مقدار آخر
كالذي اشتراه اولاً ، في الاجل المضروب وبالسعر نفسه

وعلى ذلك يكون المضارب في هذه الحال قد اشترى بعملية
ثابتة مقداراً معيناً وحفظ لنفسه الحق والخيار في عمل عملية
اخرى اي شراء مقدار آخر كالذي اشتراه فاذا تحسنت الاسعار
عقد العملية الثانية فصار ما اشتراه مضاعفاً وتضاعف ربحه بالطبع اما
اذا نزلت السوق فان خسارته تنحصر في العملية الثابتة. واليك مثلاً:

تقرض ان سعر قطن مارس ٣٠ ريالاً فارد احد المضارب بين
في اول ديسمبر ان يعمل عملية شرطية مضاعفة للصعود Double
faculté acheteur فاشترى الف قنطار تسليم شهر مارس بسعر
٣٠ ونصف ريالاً اي بزيادة نصف ريال على سعر السوق
بشرط ان يكون له الحق منذ يوم التعاقد الى آخر فبراير ان يشتري
الف قنطار اخرى بسعر ٣٠ ونصف ريالاً ايضاً ان كان الشراء
من مصلحته

فاذا ساعده الحظ فصعد سعر مارس الى ٣٢ ريالاً يمكنه
في هذه الحال ان يبيع الف القنطار التي اشتراها يوم التعاقد
بعملية ثابتة فيربح الفرق يعني ريالاً ونصف ريال عن كل قنطار
ثم يبلغ سمساره في الاجل المعين او قبله انه يشتري منه ما حفظ
لنفسه الحق والخيار في شرائه اي الف قنطار اخرى ثم يبيعها
ويأخذ الفرق فيكون اذاً ربحه مضاعفاً بفضل العملية الشرطية
المضاعفة للصعود

هذا ما يعمل به المضارب اذا تحسنت الاسعار، أما اذا نزلت الى ٢٩ ريالاً مثلاً فإنه لا يبيع قراره الى السمسار بشراء الف القنطار بسعر ٣٠ ريالاً كما كان له الحق والخيار في ذلك. وعندئذ تكون خسارته محصورة في عملية ألف قنطار أي العملية الثابتة التي تم الاتفاق عليها يوم التعاقد

أما اذا اختار المضارب العملية الشرطية للنزول Double faculté vendeur فإنه يعمل عكس ما تقدم. واليك مثلاً: تقرر ان سعر قطن مارس ٣٠ ريالاً فأراد أحد المضاربين في أول ديسمبر أن يعمل عملية شرطية مضاعفة للنزول، فباع الف قنطار تسليم شهر مارس بسعر ٢٩ ريالاً أي بنقص نصف ريال عن سعر السوق بشرط ان يكون له الحق منذ يوم التعاقد الى آخر فبراير ان يبيع الف قنطار أخرى بسعر ٢٩ ريالاً ايضاً أن كان البيع من مصلحته

أما اذا نزل سعر مارس الى ٢٨ ريالاً فيمكنه في هذه الحال أن يشتري الف القنطار التي باعها يوم التعاقد بعملية ثابتة فيربح الفرق يعني ريالاً ونصف ريال عن كل قنطار. ثم يبيع سمساره في الاجل المعين أو قبله انه يبيعه ما حفظ لنفسه الحق والخيار في بيعه أي الف قنطار أخرى بسعر ٢٩ ريالاً. ثم يصفي مركزه بشراء مثل هذا المقدار فيكون ربحه مضاعفاً

وأما اذا ارتفعت الاسعار الى ٣٠ ريالاً مثلاً فإنه يحجم عن تبليغ قراره الى السمسار ببيع الف قنطار أخرى بسعر ٢٩ ريالاً كما كان له الحق والخيار أن يفعل، ويكتفي بالخسارة التي

لحققت به بيع الف قنطار في العملية الثابتة التي تم الاتفاق عليها
يوم التعاقد

النوع الثاني :

هو العملية الشرطية المضاعفة التي يدفع فيها المضارب
تعويضاً لا يرد والتي تكون خسارة المضارب فيها معددة ولا تشمل
على عملية ثابتة كالنوع الاول — أو بعبارة أخرى — ان
المضارب لا يحفظ لنفسه فيها الا حق الخيار بشرط أن يدفع تقدماً
الفرق بين سعر السوق والسعر الذي يهين لاجراء العملية. وهذا
الفرق هو مبلغ التعويض الذي يقدمه المضارب ثمناً للحق الذي يناله

وهذا النوع كالاول يكون للصعود وللنزول. واليك مثلاً اذا
امل المضارب الصعود

نفرض سعر قطن مارس ٣٠ ريالاً فأراد احد المضاربين
ان يعمل عملية شرطية مضاعفة من النوع الذي نحن بصددده .
فطلب من سمساره ان يشتري له الف قنطار تسليم شهر مارس
بسعر ٣٠ ريالاً ونصف اي بزيادة نصف ريال عن سعر السوق. وان
يبيع له هذا المقدار نفسه بسعر السوق اي ٣٠ ريالاً فخر بهذه
العملية نصف ريال في كل قنطار ودفع خسارته تقدماً الى سمساره
ليكون له الحق والخيار منذ يوم التعاقد الى آخر فبراير (الاجل
المضروب) في ان يشتري منه الف قنطار بسعر ٣٠ ريالاً. فاذا
نزل سعر مارس الى ٢٩ ريالاً مثلاً كانت خسارته مقصورة على
الفرق الذي دفعه تقدماً اي نصف ريال عن كل قنطار. اما اذا

صعد سعر مارس الى ٣٢ ريال فيبلغ سمساره حينئذ أنه يشتري منه الف قنطار بسعر $\frac{1}{2}$ ٣٠ ريالاً ثم يصفى مركزه ويأخذ الفرق وإذا امل المضارب النزول وكان سعر مارس ٣٠ ريالاً فإنه يبيع الف قنطار بسعر $\frac{1}{2}$ ٢٩ ريالاً ويشتري مثل هذا المقدار في الوقت نفسه بسعر ٣٠ ريالاً ، اي سعر السوق ويدفع الفرق الى سمساره نقداً مقابل الحق والخيار في ان يبيع لسمساره في الاجل المضروب او قبله ١٠٠٠ قنطار بسعر $\frac{1}{2}$ ٢٩ ريالاً . فإذا تحسن سعر مارس كانت خسارته مقصورة على الفرق الذي دفعه ، وإذا نزل سعر مارس الى ٢٨ ريالاً مثلاً بلغ سمساره انه يبيعه الف قنطار بسعر ٢٩ ونصف ريالاً كما يحق له ان يفعل وعندئذ يصفى مركزه ويأخذ بربحه اي الفرق بين سعر ٢٩ ريالاً ونصف و ٢٨ ريالاً

المضاعفات

هي من نوع العمليات الشرطية المضاعفة فكل ما ذكرناه عنها ينطبق على المضاعفات وهي لا تختلف عن العمليات المذكورة الا بأن العمليات الاختيارية فيها تتضاعف الى ما لا نهاية له . في حين ان العملية الثابتة تبقى واحدة لا تتغير . مثال ذلك :

ان المضارب اذا امل التحسين واشترى الف قنطار بعملية ثابتة واراد ان يكون له الخيار في الف قنطار اخرى فهو في العملية الشرطية المضاعفة لا يستطيع بما له من حق الاختيار ان يشتري اكثر من الف قنطار . اما في المضاعفات فيكون له الحق والخيار في شراء الفين او ثلاثة او اربعة آلاف قنطار او اكثر

من هذا المقدار أي اضعاف المقدار الذي اشتراه بالعملية الثابتة ويقال في عرف البورصة مثلاً : اشترى ١٠٠٠ أو ٣٠٠٠ قنطار ومعناه أن المضارب اشترى بعملية ثابتة ١٠٠٠ قنطار وحفظ لنفسه الحق والخيار في شراء ألفين. ويقال اشترى ١٠٠٠ قنطار أو ٤٠٠٠ ومعناه أن مضارب اشترى ١٠٠٠ قنطار بعملية ثابتة وحفظ لنفسه الحق والخيار في شراء ٣٠٠٠ قنطار وهم بجزا وعمليات المضاعفات تكون للصعود والنزول وكلما زادت المقادير في العمليات الاختيارية زاد الفرق الذي يدفعه المضارب . على أن المضاربين لا يقبلون على هذه العمليات (المضاعفات) ولا يتعاملون بها إلا في النادر

الفرق بين العملية الشرطية البسيطة ، والنوع الثاني من العملية الشرطية المضاعفة

ان المضارب في كلا الحالين يدفع تعويضاً ، ولكن التعويض الذي يدفعه في العملية الشرطية البسيطة يكون عادة أكثر من التعويض الذي يدفعه في النوع الثاني من العملية الشرطية المضاعفة فإذا كان في الأولي ثلاثة ارباع الريال مثلاً فهو يكون في الثانية نصف ريال بمعنى ان التعويض في العملية الاولى يكون على الغالب أعلى مرة ونصف مرة من التعويض الذي يطلب في الثانية . ثم ان التعويض الذي يدفع في النوع الثاني من العملية الشرطية المضاعفة يضاف الى سعر السوق ويتبدى ربح المضارب فيها عندما يتجاوز سعر السوق السعر الذي اشترى به (ولنفرض انه ٣٠

ريالا ونصف ريال في حين ان سعر السوق يوم التعاقد كان ٣٠ ريالا) ، خلافاً لما يجري في العملية الشرطية البسيطة فان ربح المضارب فيها يتبدى عند ما يتجاوز سعر السوق السعر الذي اشترى به (نفرضه ٣٠ ريالا وهو سعر السوق ساعة التعاقد)
ومما تقدم يظهر أولاً أن المضارب يدفع في العملية الشرطية المضاعفة تعويضاً يقل ربع ريال عما يدفعه في العملية الشرطية البسيطة وهي مزية ظاهرة . ومعروف أن من مصلحة المضارب اذا كانت نتائج العمليتين متقاربة ان يدفع اقل ما يمكنه من التعويض . لانه اذا نزلت السوق بعد الشراء في العمليتين تكون خسارة من يعمل العملية الشرطية البسيطة ثلاثة ارباع الريال في حين ان المضارب الذي يعمل العملية المضاعفة لا يخسر إلا نصف ريال

ومما تجب ملاحظته في العمليات الشرطية على اختلاف انواعها انه كلما عمل المضارب عملية وكانت عكس العملية الشرطية تحول مركزه الى وجهة مخالفة لها . مثال ذلك :

اذا دفع احد المضاربين تعويضاً لقاء عملية شرطية للصعود . فأصبح له الحق والخيار في أن يشتري الف قنطار بسعر ٣٠ ريالا في خلال المدة المتفق عليها ، فهو اذا باع حتمئذ الف قنطار بسعر ٣٠ ريالا ونصف ، تحول مركزه الى النزول بعد ان كان للصعود . واذا استمر نزول السوق حتى سعر ٢٨ ريالا فالأفضل له عندئذ ان يشتري من السوق الف قنطار بهذا السعر ويضمن لنفسه الفرق

بين ٣٠ ريالاً ونصف و ٢٨ ريالاً بدلاً من أن يطلب تنفيذ حقه بشراء ألف القنطار بسعر ٣٠ ريالاً طبقاً لشروط التعاقد بينه وبين سمساره ويكتفي في هذه الحال ببيع نصف ريال أي الفرق بين ٣٠ ونصف (السعر الذي باع به) و ٣٠ ريالاً (السعر الذي يحق له أن يشتري به من سمساره)

أما إذا كانت العملية الشرطية للنزول واشترى المضارب المقدار الذي يحق له أن يبيعه لسمساره في خلال المدة المعينة ، تحول مركزه من النزول إلى الصعود . وكانت خطته عكس الخطة التي اتبعها في عملية الصعود

تنفيذ الاوامر في العمليات الشرطية

يجب على العميل ان يعين في اوامره المبلغ الذي يريد دفعه في العملية الشرطية ، واجل استحقاق العملية ويكون الشراء أو البيع في العمليات الشرطية « بالاحسن » أو « بسعر معين » وتراعي فيها الشروط التي تجب مراعاتها في العمليات الناتجة

وإذا لم يعين العملاء أجل العمليات سواء كانت من الثابتة أو من العمليات الشرطية ، فقد جرت العادة بأن تكون الاوامر قابلة للتنفيذ وان يكون اجل تنفيذها في اقرب شهر تجري عليه المعاملة

تبليغ قرار المضارب في العمليات الشرطية

قلنا في عرض الكلام عن العمليات الشرطية ان المضارب . والسمسار يتفقان في عقدهما على مدة معينة يجب فيها على المضارب

ان يبلغ سمساره ماقرره في شأن العملية التي يحق له عملها سواء كان يريد فسخ عقدها أو تنفيذها ، وغني عن البيان ان تلك المدة تنتهي في يوم يجب فيه حتماً على المضارب ان يبلغ قراره ، وهذا اليوم يقع على الاغلب آخر شهر . وساعة تبليغ القرار هي الساعة الثانية عشرة والدقيقة ٤ . وفي الميعاد نفسه تعقد اللجنة الفنية لهذا الغرض وتحدد الاسعار وتعلنها على لوحة البورصة . وبمقتضى هذه الاسعار تتم العمليات الشرطية لانها اسعار اجبارية لا مناص من اعتمادها . لكل مضارب تأخر عن تبليغ قراره في الاوقات المتفق عليها (راجع المادة ١٧ من اللائحة الداخلية)

ولا شك في ان تحديد هذه الاسعار ذو شأن خطير لان البورصة تكون يوم تعيينها مجالا لكفاح عظيم بين حزبي النزول والصعود ، ونتيجة هذا المعترك هي التي تفصل في امور العمليات الشرطية كلها وعلى حسب ارتفاع تلك الاسعار وانخفاضها تكون الارباح والخسائر عظيمة بين الفريقين

مبلغ التعويض

مبلغ التعويض يختلف باختلاف المدة التي يعقد الاتفاق عليها فهي على التقريب تكون:

اذا كانت مدة القرار ٢٤ ساعة ٥ الى ٨ بنوط (١)
 » » » اسبوعاً واحداً ١٠ » ١٥ بنوطاً
 » » » شهراً ٢٠ » ٣٠ »

إذا كانت مدة القرار شهرين ٤٠ الى ٥٠ بنظراً

» » » » ٣ أشهر ٦٥ » ٧٥ »

هذه إذا كانت حركة السوق طبيعية والتقلبات فيها محدودة
أما في حالة اضطراب السوق ووجود مؤثرات مختلفة فيها (كقلة
المحصول وكثرة المكشوف الخ) فان مبلغ التعويض يزداد على
نسبة التقلبات

ومفهوم مما ذكرناه أن التعويضات تختلف باختلاف العمليات
الشرطية : —

فاذا كان التعويض في العمليات الشرطية المضاعفة ١ ريال عن القنطار

يكون » » » » البسيطة ١ ونصف » » »

» » » » المركبة ٣ » » »

العمليات الراحلة « Arbitrage »

العمليات الراحلة هي التي يشتري فيها المضارب مقداراً من
البضاعة في احدى البورصات وبيعه مثل هذا المقدار في الوقت
نفسه في بورصة أخرى أو أن يعمل عمليتي الشراء والبيع في بورصة
واحدة ولكن أجل التسليم في احدى هاتين العمليتين يختلف
عن أجل التسليم في الاخرى

العملية الراحلة بين بورصتين :

العملية الراحلة بين بورصتين ذات شأن خطير في المعاملات
والمضارب الذي يعتمد عليها يلزمه ان لا يقتصر على معرفة المقادير

المخزونة في السوق أو الواردة عليها ، بل يجب عليه أن ينظر بعين نقادة الى كل ما يمكن حدوثه من الطواريء التي تؤثر في تقلب الاسعار وخصوصاً ما يرجع منها الى مصاريف النقل والعلاقات العامة فيما بين البلاد التي تنتج البضائع والتي تستهلكها

وأذا وجد المضارب مثلاً أن الاسعار في إحدى البورصات تختلف اختلافاً يبنياً عن مثلها في بورصة أخرى فانه يعمل حينئذ عملية في كل من البورصتين ليستفيد من تباين الاسعار في كليهما

وللبیان نضرب المثل الآتى : —

رأى أحد المضاربين أن سعر قنطار القطن تسليم مارس من رتبة معينة ٣٠ ريالاً في بورصة الاسكندرية و٣٥ ريالاً في بورصة ليفربول ، فأراد أن يستفيد من اختلاف السعر في هاتين البورصتين ولذلك اشترى ألف قنطار في بورصة الاسكندرية وباع مثل هذا المقدار في بورصة ليفربول . ثم أرسل البضاعة في الميعاد المتفق عليه ودفع مصاريف النقل وغيرها فبلغت رباكين عن كل قنطار فكان الربح الصافي له حين باع البضاعة في ليفربول ثلاثة ريالات من القنطار الواحد

هذا اذا رأى المضارب ان من مصلحته نقل البضاعة من الاسكندرية الى ليفربول. أما اذا حدثت مؤثرات وجرت طواريء فأدت الى نزول السعر في بورصة ليفربول أو الى صعوده في بورصة الاسكندرية فصار الفرق بين سعري البورصتين قليلاً لا يضاهي مصاريف النقل وغيرها ، فان المضارب لا يرى عندئذ من مصلحته نقل البضاعة من الاسكندرية الى ليفربول ، ولا يجد طريقة أفضل

من أن يصنف مركزه في بورصتي الاسكندرية وليفربول في وقت واحد ليأخذ الفرق بين السعرين (راجع الوظيفة الثانية لبورصات البضائع المنسأة)

ومن المبادئ المعروفة في البورصات، أن بورصة البلاد التي تستهلك البضائع كليفربول مثلاً، هي أميل إلى بيع البضائع لآجال بعيدة بسعر أقل من سعر البضائع التي تباع لآجال قريبة. وذلك لأن أصحاب المغازل يبيعون في البورصة لآجال بعيدة ضماناً لربحهم من الاقطان التي يغزلونها (راجع الوظيفة الثالثة لبورصات البضائع المنسأة)

والعملية الراحلة تكون أيضاً فيما بين بورصتي الاسكندرية ونيويورك (اميركا) كلما زاد الفرق أو نقص بين سعر القطن الاميركي وسعر القطن المصري إلى حد تصح معه العملية الراحلة والمعروف عند أصحاب المغازل والتجار أن سعر القطن المصري يزيد عن الاميركي ٧ إلى ١٠ ريالات (١) فإذا زاد الفرق أو نقص عن ذلك بين القطن المصري والقطن الاميركي، جاز عمل العملية الراحلة بين البورصتين، وذلك بأن يبيع المضارب في بورصة الاسكندرية ويشترى في بورصة نيويورك أو يعمل العكس وعندنا أن مثل العملية الراحلة بين القطن المصري والقطن الاميركي لا تعود في الغالب مجدوى لأن المضارب إذا باع القطن المصري واشترى القطن الاميركي لا يستطيع أن يصنف عملية بتسليم

(١) قد يختلف هذا التقدير باختلاف رتب القطن

القطن الاميركي بدل القطن المصري الذي باعه في الاسكندرية. ولما كان فرق السعر بين القطن الاميركي والقطن المصري يتراوح تراوحاً كبيراً — حتى أن سعر كل منهما ضاهي سعر الآخر في بعض الاحيان ثم اختلفا الى حد ان وصل الفرق بينهما الى ١٦ ريالاً — كانت العملية الراحلة بينهما مضاربة محضبة بل ضرباً من المجازفة والمخاطرة . ويمكننا ان نقول فوق ذلك إنه ليس هناك عملية راحلة بالمعنى الصحيح ، اذا أن معنى هذه العملية هوساء بضاعة في بورصة وبيع هذه البضاعة نفسها في بورصة أخرى. وليس هذا شأن العملية التي يعملها المضارب بشرائه القطن الاميركي وبيعه القطن المصري لان كلا منهما بضاعة تختلف عن الاخرى

العملية الراحلة في بورصة واحدة

تكون هذه العملية بين مواعيد أشهر التسليم ، ويمكن عملها حين يكون بدل التأجيل بين شهرين من أشهر التسليم غير عادي مثال ذلك :

رأى أحد المضاربين في أول اكتوبر أن سعر نوفمبر وهو ٣٣ ريالاً أعلي من سعر يناير بثلاثة يالات فوجد أن هذا الفرق غير عادي بين السعرين لعلمه أن سعر يناير يكون عادة أعلي من سعر نوفمبر بنحو ربع ريال (راجع ما قيل في بدل التأجيل العادي) فأراد أن يستفيد من ذلك بعملية راحلة فهاذا يفعل ؟ يبيع الف قنطار تسليم نوفمبر مثلاً بسعر ٣٣ ريالاً ويشتري في الوقت نفسه الف قنطار تسليم يناير بسعر ٣٠ ريالاً وينتظر ريثما يقل أو يزول

ذاك الفرق بين سعري نوفمبر ويناير . فإذا ساعده الحظ وقل أو رال الفرق فضار ريالاً واحداً بين السعرين ، يعمل عكس العملية الأولى نعتي أنه يشترى ألف قنطار تسليم نوفمبر بسعر ٣١ ريالاً (على فرض أن هذا هو سعر السوق) ويبيع في الوقت نفسه ألف قنطار أخرى تسليم يناير بسعر ٣٠ ريالاً فيكون ربحه من هذه العملية ريالين يسقط منهما رسوم السمسرة والدمغة وما شاكلها . وذلك بشرط أن تتم العملية الراحلة قبل حلول شهر نوفمبر وهو ما يحدث حين يكون البائع لا يريد أو لا يستطيع أن يسلم البضاعة التي باعها

ويمكن المضارب أن يعمل عكس ما تقدم إذا فرضنا أن سعر يناير يزيد كثيراً عن سعر نوفمبر . ويمكننا أن نقول على وجه الاجمال ان العمليات الراحلة هي أقل خطراً من العمليات العادية لما في هذه من المضاربة المحضة

ويجدر بنا أن نشير هنا الى أن العمليات الراحلة تتوالى في الاسكندرية بين بورصة الكونتراتات وبورصة ميناء البصل كلما كان هناك فرق يذكر بين اسعار البورصتين . وهذا ما يفعله تجار الصادرات حينما يرون مثلاً أن سعر رتبة « حسن » في بورصة الكونتراتات يختلف عن سعر هذه الرتبة نفسها في ميناء البصل .

المقارنة بين الاسعار المحلية والافريقية

لا يستطيع المضارب أن يعمل عملية راحلة في بورصتين مختلفتين إلا اذا قارن أسعارهما ليعلم هل من مصلحته أن يعمل العملية

أولاً. وبديهي أن المقارنة لا تستطيع إلا إذا حولنا عملتنا وموازينا
إلى العملة والموازين المستعملة في البورصات الأجنبية . وتسهلاً
لذلك نوضح كيفية المقارنة بين أسعار وبورصة الاسكندرية
وبورصة ليفربول ونيورك

مقارنة الاسمار بين بورصة الاسكندرية وبورصة ليفربول

وحدة الوزن في بورصة ليفربول هي الليرة ، وتسعيرها يكون
بالبنس وجزء من مئة من البنس والمقارنة بين هاتين البورصتين
تكون عادة على هذا المنوال

إذا فرضنا أن سعر الليرة من القطن المصري تسليم مارس في
ليفربول بـ ١٥٠ بنساً ، وأن سعر القنطار من القطن المصري
تسليم مارس أيضاً ٣٠ ريالاً في الاسكندرية ، فإراد أحد المضاربين
أن يقارن بين السعرين ليعلم ان كان هناك فرق بينهما . فماذا يفعل ؟

يضيف الى الثلاثين ريالاً مبلغ ريال واحد لكل قنطار مقابل
مصاريف النقل والتأمين وغيرها على وجه التقريب . فيصبح سعر
القنطار من القطن المصري الواصل الى ليفربول ٣١ ريالاً . ثم
يحول الريال المصري الى بنسات هكذا : تقسم ٢٤٠ بنساً (أي
قيمة الجنيه الانجليزي) على ما يساوي قيمتها من القرش أي
٩٧ قرشاً . فيكون الحاصل عدد البنسات التي يحتويها كل قرش
مصري فإذا ضربنا هذا الحاصل في عشرين أي عدد قروش الريال
ينتج لنا قيمة ما يحتويه الريال من البنسات . وإذا ضربنا ما يحتويه
الريال من البنسات بعدد ٣١ ريالاً (أي سعر قنطار القطن مع

المصاريف) كان الحاصل لدينا عدد البنسات المساوية لقيمة ٣١ رايالا

ومعلوم ان القنطار المصري يشتمل على ٩٩ ليرة تقريباً .
فاذا قسمنا عدد البنسات المساوية لقيمة ٣١ رايالا على ٩٩ نتج لنا
سعر الليرة بالبنسات:

$$\frac{31 \times 20 \times 240}{99 \times 9900} = \frac{22}{100} \text{ تقريباً } ١٥$$

أما الفرق القليل بين $\frac{22}{100}$ و $\frac{15}{100}$ فانه يضيع في مقارنة
الموازن وحساب مصاريف النقل والتأمين التي فرضناها . فلذلك
قلنا « تقريباً »

هذه هي العملية المعتادة . ولكن المضارب محتاج الى سرعة
التقدير حتي لا تفوته الفرص . وعلي ذلك قدروا أن اسعار بورصة
الاسكندرية مع المصاريف تعتبر ضعف السعر المتداول في ليفربول .
فهم يقسمون سعر بورصة الاسكندرية مع قيمة المصاريف على
اثنين فينتج له سعر ليفربول . فاذا كان سعر الاسكندرية ٣٠ رايالا
كانت العملية كما يلي :

$$٣٠ + ١ = ٣١ = ٢ : \frac{15}{100} \text{ بنفس سعر ليفربول}$$

أما اذا أراد المضارب أن يحول سعر ليفربول الى سعر
الاسكندرية بوجه التقريب فيسقط من سعر ليفربول ٥٠ بنطاً
(أي نصف بنس مقابل المصاريف) ويضاعف الباقي فيكون
الحاصل سعر الاسكندرية :

$$\frac{15}{100} - \frac{50}{100} = ٢ \times ١٥ = ٣٠ \text{ رايال سعر الاسكندرية}$$

مقارنة الاسعار بين بورصة الاسكندرية وبورصة نيويورك

وحدة الوزن في بورصة نيويورك هي اللبيرة ، وتسعيرها يكون بالسنس (١) ، والمقارنة بين العملة والموازين المصرية والعملة والموازين الاميركية سهلة لان الريال المصري يساوي مئة سنس كما ان القنطار المصري يساوي مئة لبيرة امريكية تقريباً. وعليه فان الامر الاهم عند المضارب في المقارنة هو معرفة الفرق بين القطن المصري والقطن الاميركي ، حتى اذا وجد المضارب من مصلحته أن الفرق غير عادي بينهما ، أدرك امكان العملية الراحلة في البورصتين

المقارنة بين الموازين

ان القنطار المصري يعادل في التجارة $\frac{1}{4}$ ٤٤ كيلو أو ٩٩ لبيره تقريباً وعليه يكون وزن :

٢٥٠ قنطار = ١١١٢٥ كيلو جرام = ٢٤٧٥٠ لبيرة

٥٠٠ » = ٢٢٢٥٠ » = ٤٥٩٠٠ » الخ

المعاملة في البورصات الاجنبية بالبالات ، والمقدر على وجه التقريب ان وزن ١٠٠ بالة من القطن الاميركي في بورصات ليفربول ونيويورك ونيو أورلنس والهافر يبلغ نحو ٥٠٠ قنطار مصري . وان وزن مئة بالة من القطن المصري في ليفربول يبلغ نحو ٧٥٠ قنطاراً مصرياً

ولكن اذا وسع المضارب نطاق عمليته وضارب على مقادير

(١) السنس جزء من مئة من الدولار الاميركي

عظيمة فالمقارنة يجب أن تكون مبنية على الوزن الحقيقي الدقيق باعتبار أن كل مائة بالة من القطن المصري في ليفر بول تزن $٧٢٧ \frac{٢}{٣}$ قنطاراً

المقارنة بين النقود

لابد للمحاسبة بين التجار وعملائهم في البلدان الخارجية من المقارنة بين النقود المصرية والنقود الاجنبية . ولما كان القطن والبذرة يصدران من هذا القطر الى الخارج ، جرت العادة بان يدفع ثمنها بواسطة سفائح (كبيالات) «يسحبها» تجار الصادرات على عملائهم في البلاد الاجنبية ويكون دفع قيمها عند الاطلاع أو بعد مدة معينة لا تزيد في الغالب عن تسعين يوماً . ثم يذهب تجار الصادرات الى البنوك فيبيعونها تلك السفائح وهي ترسلها الى عملائها في البلاد الاجنبية ليقبضوا قيمها في مواعيد استحقاقها . على ان القيمة الاصلية للسفيحة تزيد او تقل طبقاً للعرض والطلب . فاذا أراد البنك ان يشتري من التاجر سفيحة مسحوبة على عملائه في إنجلترا فان قيمة الجنيه فيها تتراوح بين $\frac{1}{96}$ و $\frac{1}{98}$ قرشاً طبقاً لكثرة الطلب أو قلته على السفائح «المسحوبة» على إنجلترا والفرق بين قيمة الجنيه الاصلية أي $\frac{1}{97}$ وبين السعر الذي يتزل الجنيه أو يصعد اليه هو ما يسمونه بالكبيو ، وتجارة السفائح المحولة عظيمة واسعة النطاق بين البلدان ، وكل بنك من البنوك له تسعير خاص للسفائح وهناك عوامل عديدة تدفع الكبيو صعوداً أو نزولاً لا يسعنا ان ارادها وشرحها هنا لانها تخرج عن غرضنا من هذا الكتاب

واليك مقارنة بين النقود المصرية وبعض النقود الاجنبية :
 Livre Sterling جنيه انكليزي واحد = ٩٧٥٠ قرشاً
 Franc فرنك » = ٣٤٨٥٧٥ »
 Rouble روبل » = ١٠ قروش
 Dollar Américain دولار امريكانى » = ٢٠ قرشاً
 Mark مارك ألماني » = ٤٥٧٥ »
 Couronne كورون نمساوي » = ٤٥٠٥ »

التصفيات او المقاصات العادية وغير عادية

لا يخفى ان عمليات كثيرة بأسعار مختلفة تتم ما بين شهر وآخر من شهور تسليم البضائع فلتسهيل التصفيات النهائية في الاحال المضروبة لها تعيين لجنة البورصة أسعار كل بضاعة وتعلنها على لوحة البورصة يوم السبت من كل اسبوع ، وبناء عليها تجري تصفيات موقته اصطلاحوا على تسميتها بالمقاصات والغرض منها دفع الفرق ما بين الاسعار المتفق عليها في شروط التعاقد والاسعار التي تعينها وتعلنها لجنة البورصة للتصفية الوقتية أو المقاصة ، وهذا ما يسمونه تصفية اسبوعية وعادية

واذا اقلبت الاسعار وزاد أو نقص سعر قنطار القطن ريال واحد عن سعره في آخر تصفية أو مقاصة ، فان لجنة البورصة تقرر مقاصة أخرى غير عادية . واذا اشتد قلب الاسعار بين مواعيد المقاصات العادية عينت لجنة البورصة عدة مقاصات اخرى حسب

مقتضى الحال. (راجع المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من اللائحة الداخلية) وتدفع الفروق على يد غرفة المقاصة

غرفة المقاصة

انشئت غرفة المقاصة سنة ١٩٠٨ والغرض منها هو اختصار حركة تداول النقود الناشئة عن فروق العمليات التي يجب دفعها او قبضها في المقاصات العادية وغير العادية (راجع المواد ٩٦ و ٩٧ من اللائحة الداخلية)

و يقوم بأعمال المقاصة أحد البنوك المالية (١) الذي تختاره وتوافق عليه لجنة البورصة . وهي ذات شأن كبير لانها وسيلة فعالة للاقتصاد في العمل والوقت واختصار حركة تداول النقود كما قدمنا ، اذ لو كان كل سمسار يضطر الى الدفع والقبض في كل عملية ذات فروق ، لاضاع كثيراً من وقته ، وأدى الامر الى تداول مبالغ كبيرة من الاموال تقضى كثير أمن الاتعاب والعمال وربما كانت معرضة للضياع أو السرقة وما شاكل ذلك

أما طريقة اجراء المقاصات فتراها في المواد ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ من اللائحة الداخلية

(١) هو الكونتوار ناسيونال دي سكونت دي بارى القائم بأعمال
Comptoir National d' Escompte —
de Paris

التصفيات النهائية

كل عملية في البورصة لها اجل مضروب وتصفيتهما تكون على ثلاثة وجوه:

أولها — بيع ما اشتراه المضارب أو شراء ما باعه وقبض الفرق اذا كان راجحاً أو دفع الخسارة اذا كان خاسراً
ثانيها — تأجيل ميعاد البيع والشراء الى وقت التصفية التالية وهذا ما يسمونه في عرف البورصة بعملية التأجيل . وفي هذا النوع من العمليات يدفع المضارب الفرق أو يقبضه عند حلول الاجل كما يفعل في العمليات المتقدمة ويستبقى مركزه الى الاجل المقبل

ثالثها — يتسلم البضاعة أو باستلامها فعلاً ، بمقتضى أوامر مكتوبة على طريقة معلومة يطلق عليها في البورصة اسم «فليارات» (أو أذونات) وهذا ما نريد البحث فيه على وجه اخص

التصفية على طريقة الفليارات

اذا حل اجل عقد بين البائع والمشتري وجب في الاصل أن يسلم البائع فعلاً بضاعته ولكن التسليم في البورصة نادر لان المضاربين ينظرون في الغالب الى أخذ الفرق أو دفعه . على أن النتيجة الطبيعية لكل عقد هي أن ينتهي بتسليم واستلام فمهما تعددت العمليات بين المضاربين على كمية واحدة من البضاعة فلا

مناص من تقدير وجوب الاستلام والتسليم فعلا، فلتلا في المصاعب والمتاعب وضياح الوقت والتفقات بنقل البضاعة عند كل عملية من يد الى أخرى، ومن محل الى آخر، اصطلاحا على طريقة «الفليارات» التي تسهل سبيل التعامل بين المضاربين حتى تنتهي العملية الى من يريد الاستلام فعلا

والفليارات هي أوامر مكتوبة، على طريقة مصطلح عليها في البورصة، تصدر من صاحب البضاعة الى خازن بضاعته في المستودعات المعروفة باسم «شون» ليضع البضاعة رهن أمر المشتري. وهذه الأوامر يمكن تحويلها من مضارب الى آخر

وطريقة إصدارها ان البائع يرسل الى سمساره اذنا مكتوباً وقابلاً للتحويل بمعاينة البضاعة المبيعة، وفي اليوم التالي لارسال هذا الاذن يجتمع السماسرة قبل الساعة الحادية عشرة صباحاً في المحل الذي تعينه لجنة البورصة. وكل سمسار يتلقى اذن المعاينة، محرر بلاغاً قابلاً للتحويل لكل ٢٥٠ قنطاراً (وهي وحدة المقدار في التسليم) ثم يرسل البلاغات الى من اشترى منه البضاعة. واذا كان هذا قد باعها لآخر، حول اليه تلك البلاغات وهلم جرا، حتى تصل الى يد من يريد الاستلام فعلا، فيبلغ مصدرها انه هو المشتري الراغب في الاستلام، وعندئذ يرسل السمسار — الذي تكون يده أوامر المعاينة — هاتيك الأوامر الى المشتري المذكور أي الراغب في الاستلام. وفي الايام المعينة في جدول خاص في البورصة (راجع الجدول في صحيفة ٨٥) ترسل أوامر التسليم الى ذلك المشتري فيدفع من البضاعة قدراً أو يستلمها. واذا وقع خلاف بين المسلم

والمسلم يرجعان الى نص العقد المبرم بينهما. ولزيادة الايضاح راجع المواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ من اللائحة الداخلية

تقضي اللائحة الداخلية انه لا يجوز لاي انسان ان يصدر اذونات بالمعاينة أو بالتسليم الا إذا كان عضواً منتزماً لبورصة البضائع وعضواً في شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية وذلك حتى يبقى اصدار الاوامر مقصوراً على من يملكون فعلاً القطن المحلوج المخزون في الاسكندرية فان العضو المنتظم الذي يصدر عمداً اذناً بالمعاينة مع انه لا يملك قطناً صالحاً للتسليم يكون عرضة للشطب

فاذا أجاز لكل مضارب ان يصدر الفليارات يخشى ان لا يوجد القطن حين التسليم . أو ان يوجد قطن من رتبة لا تصلح للتسليم مع ما يتبع ذلك من ضرورة الالتجاء الى اجراءات قضائية طويلة كبيرة النفقات ذلك فضلاً عما في عرقلة تسوية الفليارات من الخطر على السوق . لذلك وجب عقلاً ان يطلب الى من يتسلمون اذونات المعاينة والتسليم ان يقدموا ضماناً من احد البنوك بان ثمن القطن سيدفع في التاريخ المحدد لذلك . وان ما قد يزيد من الفروق في الثمن بسبب ارتفاع رتب القطن المسلم طبقاً للشروط الواردة في مذكرات العقود وطبقاً للقواعد التي وضعتها شركة المحاصيل سيدفع كذلك (راجع المادة ٥٩ من اللائحة الداخلية)

واليك صورة جدول لشهر نوفمبر يتضمن مواعيد اصدار
اوامر المعاينة والتسليم في بورصة السكوترات : —

الجدول الرسمي

لاصدار أوامر المعاينة (الفليرات) في المواعيد الثلاثة المقررة لكل شهر من أشهر التسليم
طبقاً للائحة البورصة الداخلية

عن شهر نوفمبر

المهلة الاخيرة لاستلام القطن	مواعيد دفع الاثمان	مواعيد اصدار أوامر التسليم	مواعيد الكف عن التعامل بها	مواعيد ارسال الاوامر بالمعاينة	مواعيد الاخراج	مواعيد اصدار اوامر بالمعاينة	الفليرة الاولى » الثانية » الثالثة
٢٣ نوفمبر	١٣ نوفمبر	٩ نوفمبر	٨ نوفمبر	٣ نوفمبر	٢ نوفمبر	أول نوفمبر	
٤ ديسمبر	٢٣ منه	٢٠ منه	١٨ منه	١٤ منه	١٣ منه	١١ منه	» الثانية
١٨ ديسمبر	٤ ديسمبر	٣٠ منه	٢٩ منه	٢٤ منه	٢٣ منه	٢٢ منه	» الثالثة

صنوى التصفية

لم نضع هذا العنوان لان عندنا صندوقاً للتصفية بل لاننا نريد اظهار منافعه لعل ما نقوله يحل محل الرضى عند ولاية الامور فيتحررون الوسائل اللازمة لانشاء مثل هذا الصندوق في البورصة اقتداء بمعظم البورصات الاجنبية :

نقص في القانون

ان قانون بورصتنا لا يزال باعتراف كثيرين من اهل الرأي ورجال القانون محتاجاً الى اعادة النظر واعمال الفكر. وحسبنا هنا ان نشير الى نقص واحد كبير التأثير في مصالح المتعاملين: وهو ان القانون يوجب على سمسار البضاعة ان يكون رأس ماله عشرة الاف جنيه مصري حتى يبقى هذا المبلغ ضماناً لعملائه وزملائه. وهو مبلغ قليل لان السمسار قد يتفق له ان يكون مسئولاً عن الوف من قناطير القطن لدى عملائه وزملائه في وقت واحد فلا يكفي مبلغ عشرة الاف جنيه لا يفاء ما يطلب منه اذا اضطره. حادث فجائي (١) الى دفع ما عليه

(١) حدث في اغسطس سنة ١٩١٦ ان السماسرة اتفقوا على التوقف عن العمل في البورصة وعينوا سعر ٢٣ ريالاً انتهى سعر يمكن البيع به قطن نوفمبر . وكان السبب في هذا التدبير الشاذ ان السماسرة باعوا مقادير عظيمة على المكشوف . واتفق بعد ذلك ان اخذت الاسعار تتدرج في ميل التحسن مدفوعة بمدة عوامل أهمها قلة المحصول المصري . ونقص

فيؤدي تأخره عن الدفع حينئذ الى نتائج سيئة على زملائه السماسرة الذين كانوا يؤملون الحصول على ما لهم في ذمته . وعندئذ يقع الحصول الاميركي . واقبال تجار الصادرات على الشراء . فكان موقف السماسرة يزداد حرجاً كلما ازدادت الاسعار صعوداً حتى ضمروا بخاطر ذلك المكشوف عليهم . وبمجزهم عن القيام بهودهم . وعن دفع الفرق اذا زاد سعر قطن نوفمبر عن ٢٣ ريالاً . وعندئذ اضطرت الحكومة الى المداخلة ووقت بين السماسرة البائسين على المكشوف وبين تجار الصادرات الذين اشترؤا منهم . وذلك بان حلت التجار على الرضي ببيع نحو ٨٠ ألف قنطار في البورصة الملكية لتغطية مراكز السماسرة المكشوفة وبأن يشتروا — نفى التجار — في بورصة نيويورك الثمانين ألف قنطار لتغطية مراكزهم الخسارة عند اصحاب المفازل الذين اشترؤا منهم مثل هذا المقدار . وقد وافق التجار على هذا الحل بشرط ان يكون الفرق تسعة ريالات بين سعر القطن المصري وسعر الاميركي . ولما اعترف السماسرة بمجزهم عن دفع ذلك الفرق الذي بالغ نحو ٣٥ ألف جنيه الى التجار تهاد البنك الاهلي بأن يدفعه اليهم وضمت له الحكومة المبلغ كله مع فائدة ٥ والمائة . ثم اشترطت على السماسرة ان تسترجع هذا المبلغ مع فوائد من زيادة رسم الدفعة مبلغاً واحداً عن كل قنطار في جبيع العمليات علاوة على الرسم المقرر وهو مايم أيضاً . وعندنا ان اخذ هذا الرسم الاضافي على جبيع العمليات وان كان لمدة من الزمن . لا ينطبق على روح العدل لان السماسرة الذين باعوا على المكشوف وكانوا سبباً في ذلك الحادث هم فريق معلوم فليس من الانصاف ان يتحمل زملاؤهم . منهم ذلك الرسم الاضافي المضروب لابقاء دينهم ولا ريب في أن هذا الحادث موجب للاسف الشديد لانه وصم سمعة البورصة وزعزع في النفوس ثقة الناس بها . وليس أدل على ضعف تلك الثقة من طلب البورصات الاجنبية بعدئذ لمبالغ كبيرة للتغطية تفوق ما كانت تتقاضاه في الايام العادية ولا نظن أن التدبير الذي دبرته الحكومة بعد اصلاحاً حقيقياً بل هو دواء وقتي اذ لا نرى ما يضمن لنا أن السماسرة لا يعودون الى الضرب على وترهم ولا يسمعوننا التهمة التي سمنناها منهم . وزد على ذلك أن الحكومة أحدثت بذلك التدبير من السوابق التي يستطيع السماسرة أن يلجأوا اليها كلما حرج مرقهم ومجزوا عن القيام بهودهم

إضطراب شديد في البورصة ويتطرق تأثيره الى جميع الاشغال لان هؤلاء الزملاء أنفسهم يصبحون بسبب تأخره في ضائقة أو في موقف غير مستحب ، ويضطرون الى تصفية مراكز عديدة لعملائهم . وغني عن البيان أن ذلك كله يؤثر تأثيراً سيئاً في الاسعار . وهذا التأثير لا ينحصر في البورصة بل يتعداها الى كثير من طبقات الامة

واذا نظرنا من جهة أخرى الى مسألة تصفية المراكز بين السماسرة وجدنا الحالة تدعو الى الاصلاح أيضاً ، لان مهمة غرفة المقاصات مقصورة على تسهيل دفع الفروق في العمليات المتعلقة بين السماسرة ، ولكن عمل هذه الغرفة مع تسهيله للمعاملة لا يدفع الضرر الناجم عن وجود عمليات أخرى معلقة لافائدة من بقائها بين السماسرة

ولبيان ذلك المثل الآتي :

باع محمد السمار زميله عمر الف قنطار ، ثم باع عمر هذا المقدار لزميله لطفى ، فأصبح محمد البائع وطفى الشاري الأخير ، ولم يبق لعمر من مصلحة في العملية ، فاذا صعدت السوق أو نزلت يعتبر محمد عمراً مسؤولاً لديه كما يعتبر لطفى عمراً أيضاً المسؤول وقت الحساب ولا يخفى ان اعتبار عمر مسؤولاً ولدى محمد وطفى في دفع الفروق أو قبضها لا يخلو من المصاعب والمخاطر عند كل تصفية ولذلك كان الافضل أن يبلغ عمر محمداً انه باع لطفى ويطلب منه ان يعتبر لطفى الشاري بدلاً منه حتى اذا قضي الامر بدفع فرق أو قبضه تكون المحاسبة مباشرة بين محمد وطفى ، وبذلك تسهل

المعاملة وتقل العمليات المعلقة بلا فائدة . نعم ان السماسرة يتقلون بالتراضي كثيراً من العمليات المعلقة ، ولكن اذا لم يتم التراضي والاتفاق على نقلها من سمسار الى آخر بقيت تلك المصائب والمخاطر ، ولا سيما ان بعض السماسرة يجهلون معاملة بعض زملائهم على قدر المستطاع لاسباب خاصة

اصلاح واجب

ولما كان الامر من الاهمية بمكان رفيع ، بات من المتحتم ان نبحث عن دواء قوي فعال لمعالجة هذه الحالة . ونحن لا نطمح في رؤية البورصة سالمة من اناس يتطرق اليهم الضعف ويلازمهم شؤم الطالع ، وانما نطمح بما نرجوه من الاصلاح في ان يبقى الضرر محصوراً فيهم ، لا يصيب غيرهم من الابرياء الذين ليس لهم شأن في مضاربات البورصة . وكثيراً ما تكون البورصة مجالاً للحرب العواطف والمطامع فكما ، ان الامم وضعت قوانين للحروب تخفف من شرها وتصون الابرياء من شرها ، كذلك يجب علينا ان نحمي جمهور الامة مما يمكن أن يصل اليه من ضرر تلك الحرب الاقتصادية التي تقوم في مقصورة البورصة والتي تدفعها العواطف والشهوات في بعض الاحيان الى اقصى الحدود

منافع صندوق التصفية

أما الدواء الناجع الذي نرجوه لبورصتنا فهو تأسيس شركة ضامنة من نوع صندوق التصفية المعروف في البورصات الاجنبية ومهمة هذا الصندوق - أو هذه الشركة - هي ان تضمن من

جهة لكل عميل مقدرة من يعامله على الايفاء، وأن تطلب لنفسها من الفريقين الضمانات الكافية تلافياً للمخاطرة. أما المبدأ الذي تقوم عليه هذه الشركة فهو مبدأ التعاون والتأمين . وعملاً بالدي السماسرة وعمالهم ينحصر في أمرين ، اولهما الضمان ، والثاني تسهيل تصفية المراكز

١ — الضمان :

يجب على كل سمسار بيع أو يشتري ان يودع ، عند ابرام العقد وقبل تسجيله في دفاتر صندوق التصفية ، مبلغاً من المال بين يدي الشركة ليكون تأميناً لها ولعمالها من نتائج تقلب السوق . ويتحقق لصندوق التصفية ان يطلب مبلغاً آخر للتأمين أو التغطية حين يحدث نزول أو صعود يكاد يستغرق مادفعه السمسار من التأمين . فاذا دفع السمسار المبلغ المطلوب أصبح الصندوق بئامناً ، واذا رفض أو تأخر كان من حق الصندوق ان يصفى مركزه قسراً ، ويطلب منه الفرق اذا كان المبلغ المودع في خزنته لا يكفي لدفع المطلوب منه

ومتى تقاضي الصندوق في بدء كل عملية مبلغ التأمين القانوني بات في الامكان اجراء التصفيات كلها بدون ان يخسر أحد شيئاً من حقوقه ، اذ ان المبلغ المودع في خزينة الصندوق لدفع الارباح ومصاريف العملية يكفي لذلك، واذا اتفق في بعض الاحيان ان هذا المبلغ استغرق فجأة لاقلاب سريع في السوق، فإن الصندوق يدفع من ماله الخاص ربح الرابع ثم يرجع الى الخامس فيطالبه بما

دفعه عنه . وعلى ذلك يأخذ الصندوق على عاتقه مسؤولية المطالبة .
ويضمن لكل ذي حق حقه
وغني عن البيان أن صندوق التصفية يجب أن يكون قادراً على
الايفاء لأن رأس ماله والمال الاحتياطي الذي يتجمع لديه من
العمولة التي يتقضاها من المتعاقدين عند تسجيل كل عملية يكفيان
لجعله متيناً أساساً قادراً على مقابلة الطوارئ الفجائية

٢ — تسهيل التصفية :

يستطيع صندوق التصفية أن يسهل التصفيات في البورصة لأنه
لا يقتصر على أن يضمن مقدرة كل من الشاري والبائع ، بل هو
محل محل كل من المتعاقدين لدى الآخر . نعتي أن الصندوق هو
الذي يكون شريكاً من السمسار البائع ، وبائعاً للسمسار الشاري .
فهو إذاً محل محل أحد المتعاقدين في كل عملية فتتجمع لديه مراكز
اصحاب العمليات المتعلقة فيسهل عليه القيام بتصفيتها عند كل مقاصة
عادية كانت أو غير عادية ، ويكون دفع الفروق محصوراً في دائرة
أعماله كما تنحصر فيه أوامر المعاينة والتسليم ، بدلاً من أن تبقى على
النوال الذي شرحناه في باب التصفية على طريقة الفليارات

وصفوة ما يقال أن صندوق التصفية يسهل سبيل التصفية .
والمقاصة ، ويؤمن كلا من المتعاقدين ، ويضمن لكل منهما مقدرة
من يعاقده ، ويزيل المخاطر من السوق ويزيد الثقة بين السماسرة
والجمهور ، وهذا ما تحتاج اليه بورصتنا أشد احتياجاً ، إذ لا يخفى أن
روح التضامن والثقة بين السماسرة ليست في المقام الذي نريده
فقد ترى بعضهم يجتنبون زملاءهم . ويأبون معاملتهم لعدم وقوفهم

على حقيقة مراكمهم ، مع أن جميع الممارسة متساوون في نظر
القانون . وطبيعة البورصة نفسها تستوجب أن تتوثق العلاقات بين
أعضائها ، فتزول منها أسباب المحاذرة ، وتوسع دائرة الاعمال

انتقاد المشروع

نعم أن هناك انتقادات موجهة الى صناديق التصفية، ولكنها
ضعيفة واهنة الاساس بالنظر الى بورصتنا . فقد قالوا :

أولاً — ان صندوق التصفية يوجب على العميل أن يدفع
مبلغاً من المال وديعة ضامنة لأعماله ، وهذا من الامور التي تقلل
عدد العمليات في البورصة وتصرف الناس عنها
فهذا الانتقاد لا نراه متين الاساس لان العميل الذي لا
يستطيع أن يدفع الفرق الاضافي الذي يطلب منه لا يكون على
الراجح قادراً على دفع ما يتراكم عليه من الدين اذا استمرت
عمليته بدون أن يدفع شيئاً . وذهاب مثل هذا العميل من البورصة
خير له ولها ، لانه يكون من أسباب ضعفها . وازالة كل سبب
من هذا الطراز يزداد الثقة بالبورصة ، ويؤدي الى الاقبال عليها ،
فيحل أناس مقتدرون محل المضارب الضعيف الراحل ، فبذلك
لا تخسر البورصة شيئاً بل هي ترجح من توالي الاعمال
وزيادة الاقبال

ثانياً — ان الاموال التي تدفع الى صندوق التصفية تتراكم
مبالغ طائلة بلا تمييز ، وهو أمر يضر بالحالة الاقتصادية
هذا الاعتراض يصدر على الغالب من التجار والزراع أي

ممن لا يوافق مصلحته أولاً يستطيع أن يودع مبلغاً من المال علاوة على ما يلزمه للتداول والتعامل . والباعث للزراع مثلاً على هذا الاعتراض هو أنه قد يتفق له أن يريد بيع قطنه قبل الجني بسعر موافق له في بورصة الكونتانات ، فإذا جاء موعد التسليم رأى أن السعر الذي باع به في بورصة الكونتانات أعلى من السعر الذي يباع به قطنه في بورصة ميناء البصل . ولكن هذا النزول في هذه البورصة الأخيرة لا يؤثر في مصلحته ، لأنه يأخذ الفرق من بورصة الكونتانات ، فيصعب عليه والحالة هذه أن يقوم بعملية البيع المشار إليها في بورصة الكونتانات مع اضطرابه في الوقت نفسه إلى دفع التأمين الذي يطلب منه لصندوق التصفية عند هذا البيع

على أن الذين انشأوا صناديق التصفية في البورصات الأجنبية نظروا إلى هذا الأمر نظرة صادقة ، فأجازوا للصناديق المذكورة أن تقبل بدل النقود ودائع مختلفة كسندات وأسهم وبضائع ، وبعضها يقبل كونتانات التاجير الزراعية وغيرها ، حتى لا يحرم المزارع الذي يريد القيام بعملية كالتى ذكرناها في البورصتين من قمع هذا التدبير المألوف في المعاملات

ثالثاً — ثم قالوا انتقاداً على تلك الصناديق ، ان طلبها من العملاء مبلغ اضافي ، اذا كان المبلغ الاول الذي طلبته لضمان الاعمال غير كاف ، قد يحدث اضطراباً فجائياً في اسعار البورصة لان هذه الصناديق تضطر الى تصفية مركز كل عميل لا يلي طلبها وحسبنا الرد على هذا الانتقاد ان نذكر المعترض ان صناديق

التصفية في معظم البورصات ادخلت على قوانينها ما يؤمن معه على قدر المستطاع حدوث مثل هذه الطوارئ العجائية رابعاً — ان لجنة صندوق التصفية التي تتولى الاعمال يمكنها بواسطة وظيفتها أن تعرف مراكز السماسرة وعمالهم ، فتبوح بأمرها أو تفتنم فرصة لاجتناء فوائد شخصية منها

وهذا الاعتراض ليس أقوى مما تقدمه لان السماسرة يعتقدون العقود بأسمائهم سواء كانت لهم أو لعمالهم فيصعب حينئذ التمييز بينها . واذا سلمنا بأن لجنة صندوق التصفية تمكنت من معرفة مراكز أحد السماسرة أو احد عملائه في بورصة الاسكندرية فانها لا تستطيع أن تعرف بقية مراكز هذا السماسر أو عميله في البورصات الخارجية إن كانت هناك مراكز . ومعلوم ان الاستفادة لا تستطاع إلا إذا وقف طالب الفائدة على جميع المراكز ، وهو مستحيل عليه ولا سيما ان كل مضارب يحتفظ اشد الاحتفاظ بأسرار مراكزه في الخارج . واذا سلمنا جدياً بمقدرة طالب الفائدة على الاستطلاع ، فان ما يعلمه من تلك الاسرار لا يمكنه من معرفة مستقبل الاسعار ، وهي أهم ما يجب الوقوف عليه . وزد على ذلك أن الذين يهمهم الامر في البورصة يقفون دائماً على مجري الاعمال و يقدرونها قدرها وان كانوا يجهلون أسماء العملاء

تلك هي الفوائد التي يمكن البورصة أن تجنيها من وجود صناديق التصفية وتلك هي الاعتراضات الواهنة التي اظهرنا قيمتها بقي ان ننظر كيف تنشأ تلك الصناديق في البورصة . هل يحسن أن يكون انشاؤها اجبارياً او اختيارياً ؟ اننا نرى الاجبار ،

في مثل هذا الموضوع، مخفوفاً بالمصاعب وماساً للحرية ، كما نرى
أن جعل الأمر اختيارياً لا يؤدي الى نتيجة . ولذلك لا يمكننا
أن نعتمد على سيطرة البورصة في انشاء تلك الصناديق الموجودة
في معظم أسواق العالم الكبرى ، بل نرى أن يكون انشاؤها
بدفع الرأي العام وتشجيع الحكومة

صندوق الضمان

لعل أهم اصلاح ادخله النظام الجديد هو انشاء صندوق
للضمان : الغرض منه ان يقوم بصفة مؤقتة . باداء ما ارتبط به
السامسة من التعهدات وذلك في حالة التوقف عن الدفع . (راجع
المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية)

والصندوق في نظر لجنة البورصة — وهي التي وضعت نظامه —
ينفي بالغرض المقصود منه . فهو الحائل دون ان يتطرق الارتباك
الى السوق . بسبب توقف السامسة .

تقول لجنة البورصة في تقريرها في هذا الصدد ان هذا
الصندوق سيوجد رابطة تضامن جديدة بين جميع السامسة ،
ولن تكون هذه الرابطة رابطة مالية فقط بل سيكون من ورائها
ان تسود النزاهة في الاعمال . لأن اموال الصندوق ملك مشاع
بين كل السامسة ، وعلى هذا فسيكون من صالحهم جميعاً ان تبقى
تلك الاموال سليمة ، وذلك بأن يحولوا دون كل مخاطرة يكون
من أثرها المساس بتلك الاموال . ومصلحة السامسة المادية في

منع اي توقف يجعلهم يبدلون اقصى الجهود ليضطروا زملاءهم الذين يبدوا في عملياتهم خطر على البورصة الى وقف هذه العمليات في الوقت المناسب . وذلك بدعوة لجنة البورصة الى التدخل في الامر .

لذلك لم تقبل لجنة البورصة ان يكون ، كما وصفنا ، صندوق الضمان في صورة صندوق التأمين بمعنى ان المبالغ التي يدفعها السياسة للصندوق تكسبهم الحق في تعويضهم عن الخسائر التي تحمل بهم من جراء توقف واحد منهم ويبقى السمسار المتوقف وحده مطالبا بالسداد . فقد لاحظت في تقريرها ان انشاء صندوق تأمين علي هذا الاساس قد يكون من اثره الخس على المضاربة وذلك لانعدام الخطر بالنسبة للسياسة الاخرين المتعاقدين مع السمسار المتوقف .

اما موارد صندوق الضمان فهي مذكورة في المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من اللائحة العامة

وتقوم لجنة خاصة تنتدبها اللجنة البورصة بإدارة صندوق الضمان وتحدد اللائحة الداخلية هذه للجنة واختصاصاتها (راجع المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من اللائحة الداخلية)

طرق بيع القطن في داخلية البلاد

طرق بيع القطن في داخلية البلاد ثلاثة : البيع في الحلقات
والبيع بسعر معين قطعي ، والبيع بسعر يحدد في خلال مدة معينة

ملفات القطن والبيع فيها

انشاء الحلقات والغرض منها

فكرت الحكومة في تعميم حلقات القطن في المديريات في
شهر ما يوسنة ١٩١٢ بقصد أن تنقذ المزارعين وخصوصاً صغارهم
من تلاعب بعض التجار بالاسعار والموازن . ثم اتفقت مع
المديرين على اختيار البلاد التي يجب انشاء الحلقات فيها مع
ملاحظة وضعها في نقطة قريبة من المزارع والسكك الزراعية.
وفي شهر سبتمبر من السنة المذكورة كانت جميع الحلقات على
استعداد للموسم وعين عمالها منذ ١٥ أغسطس من السنة نفسها

ادارة الحلقات

ورأت الحكومة بالنظر الى فائدة المشروع العامة ، ان تكل
أمر ادارة الحلقات الى مجالس المديريات تحت مراقبة وإشراف
وزارة الداخلية ، وفرضت على الاقطان التي تدخل الحلقات جعلاً
صغيراً لايراعي فيه الحصول على ايراد بل القيام بسداد ما ينفق
على حاجات تلك الحلقات مثل انشاء مظلات للاهالي واخرى
للاقطان وانشاء مخازن واقامة سياج من حديد حول كل حلقة

ولما كان في بعض البلاد التي اختيرت للحلقات مجالس بلدية أو مجالس محلية وكان أشرف هذه المجالس على الحلقات مفيداً للمصلحة العامة بالنظر الى وجود المجلس في نفس البلدة والى كون بعض أعضائه من التجار، اندبت مجالس المديريات من قبلها المجالس البلدية والمحلية لإدارة الحلقات كل مجلس في بلدة، على أنه اذا ظهر عجز في إيرادات الحلقات التي تديرها المجالس المحلية فإن مجالس المديريات تسدها هذا العجز. أما المجالس البلدية فإنها تتحمل هي الفرق الذي يخص حلقة بندرها لان ميزانياتها أوسع من ميزانيات المجالس المحلية ولأنها عملة للشؤون التجارية في البلدة التي تشرف عليها، ثم ان الجانب العظيم من إيراداتها ناتج من العوائد التي تأخذ على الاقطان

واختير للحلقات رؤساء لمراقبة أعمالها الداخلية وعين لكل حلقة خفير لحراستها وقباني للقيام بأعمال القبالة. ولتشجيع الرؤساء على العمل وزيادة الالتفات اليه خصص لهم ٢ في المئة من رسوم الدخول والايامارات والارضية المحصلة ومن العمولة المستحقة على توزيع الأسمدة وبذور القطن

ويجب على رئيس الحلقة أن يرسل تقريراً يومياً الى مجلس المديرية ثم يرسل المجلس مضمون تقاريره الى وزارة الداخلية في نهاية كل اسبوع لاجل أن تقف الوزارة على حالة القطن الاسبوعية

العمل في الحلقات

يبدأ العمل في الحلقات منذ الساعة السادسة صباحاً الى الظهر

ومن الساعة الثالثة الى الساعة ٥ بعد الظهر أيام الموسم الصيفي والنيلى
أما فى أيام الموسم الشتوي وموسم القطن وموسم بذرة القطن
فىبقى العمل من الشروق الى الغروب

واتسهيل العمل وزيادة الفائدة اتفق ولالة الامور مع فرع
البنك الاهلى بالاسكندرية على أن يرسل نشرة يومية بطريق
البوستة مدة العمل فى الحلقات مبنياً بها أعلى وأدنى سعر لجميع
أنواع القطن فى بورصة مينا البصل وفى البورصة الملكية مع
ثم البذرة . وتقرر أيضاً أن ترسل تلفرافات الى الحلقات عن
الاسعار اليومية ، وان توضع على لوحة معلقة فى كل حلقة ليطلع
عليها جميع الاهالى . وعينت وزاناً رسمياً أو أكثر فى كل حلقة
للمراجعة والوزن لكل من يريد ان يزن قطنه . وامنت المجالس
البلدية والمحلية الحلقات ضد الحريق

ووافقت وزارة المالية على اعفاء المجالس مدة ثلاث سنوات
من دفع اجور الاراضى الاميرية للمنشأة عليها الحلقات ، وذلك
لكثرة المصاريف التى اقتضاها مشروع انشائها
ولقد ظهر ان الحلقات استمرت فى تقدم منذ انشائها وما
زالت تزداد نجاحاً من موسم الى آخر

توزيع البذرة والاسمدة فى الحلقات

كانت وزارة الزراعة توزع بذرة القطن على المزارعين
بواسطة مخازن شركة الاسواق . فلما انشئت الحلقات فكرت
الحكومة فى توزيع البذور بواسطتها فى الجهات التى ليس فيها
اسواق او مخازن للشركة المذكورة

وافقت وزارة الزراعة مع مجالس المديريات على ان تقوم بعض الحلقات التابعة لها على سبيل التجربة بتوزيع البذور مقابل عمولة قدرها ٣ قروش الى ٣ ونصف عن كل اردب يوزع . فنجحت التجربة وربحت المجالس من وراء ذلك ربحاً عظيماً وفي ديسمبر سنة ١٩١٣ تم الاتفاق على ان تقوم جميع الحلقات بتوزيع بذرة القطن . وعلاوة على ذلك فان المجالس استأجرت ٧٣ مخزناً في جهات بعيدة عن الحلقات لتوزيع منها البذور على الفلاحين بعد ما رأتها المجالس من الفائدة لها ومن اقبال الاهالى على شراء البذور من مخازنها

على ان وزارة الزراعة قررت في نوفمبر سنة ١٩١٤ الاكتفاء بتوزيع البذور من مخازن الحلقات فقط فاستغني عن المخازن المذكورة الا بعض مخازن لم يمكن الاستغناء عنها

ولكي تقف الوزارة على كل ما يوزع من البذور اسبوعياً اعدت دفاتر وارنيك كالتى اعدتها للاقطان وارسلتها الى المجالس وهي ترسل الى الوزارة كشوفاً بما يوزع من البذور ليقيد بالدفاتر المختصة بذلك

ومنذ انشأت الحكومة الحلقات ارادت ان توجه افكار صغار الفلاحين الى وجوب الانتفاع بها وان تعودهم كثرة التردد اليها فاتفقت مع مجالس المديريات على ان تقوم بتوزيع الاسمدة الكيماوية في الحلقات بالنيابة عن الجمعية الزراعية ، فيحصل الفلاح بذلك على نوع جيد من الاسمدة بأثمان متهاودة مع ضمانه ضبط الوزن

ولقد كانت فكرة انشاء الحلقات من احسن الفكر لان
مراياها لم تنحصر في الفلاحين بل تجاوزتهم الى البنوك والتجار وغيرهم
من المشتغلين بالقطن فانهم بفضل الحلقات يمكنهم الاجتماع في
وسط واحد يسهل التعامل بين البائعين والشارين علي نظام تجاري
لا يدع سبيلا للغش

ولانا نود لو يعين في كل حلقة خبير بانواع القطن ومراتبه
يرجع اليه في كل خلاف يقع بين الفلاح والتاجر، فعسى ان
يفكر ولاية الامور في هذا الاصلاح اتماماً للفائدة (١)

البيع بسعر محدد

البيع بسعر محدد أو قطعي يكون على نوعين :

١ — النوع الاول

يبدأ صاحب القطن بأن يحلج قطنه ويضعه في اكياس أو
بالات ثم يأخذ منه انموذجاً ليعرضه على التجار بقصد البيع على
أحد وجهين : اما ان يستلم المشتري القطن من مخازن صاحبه في
دائرة زراعته . وإما أن يرسل صاحب القطن زراعته الى
الاسكندرية فتودع فيها عند عميله أو وكيله ليقوم مقامه في بيعها

(١) تقرر مبدئياً فصل حلقات الاقطن من وزارة الداخلية والمانها
بوزارة الزراعة وذلك ابتداء من أول سنة ١٩١٧ المالية

بسر السوق أو بسعر معين مقابل عمولة يدفعها اليه . اما البذرة .
فتبقى لصاحب القطن و يبيعها على حدة
٢ — النوع الثاني

يبيع المزارع قطنه بما فيه من البذرة صفقه واحدة بمقتضى عقد
يبرم بينه وبين التاجر وتكون المحاسبة على سعر معين للقطن والبذرة
معاً . و يعقد هذا البيع عادة قبل جني القطن . و يقبض المزارع
جزءاً من الثمن عند توقيع العقد . وفي هذه الحال يتولى التاجر نفسه
حليج القطن و يقوم بدفع كل ما يلزمه من مصاريف الكبس
والشحن وغير ذلك . على أن هذا النوع من التعاقد يعود في
بعض الاحيان بالضرر على المزارعين اذا تعهد للتجار بتسليم
مقدار معين بعد جني القطن لانه قد يتفق لهم أن لا يجنوا من
مزارعهم المقدار الذي تعهدوا بتقديمه للتجار في العقد فيضطرون
حينئذ الى شراء ما نقص عن المقدار المبيع ، وقد يكون السعر
اذ ذاك أعلى مما باعوا به قطنهم فيتحملون خسارة الفرق (١)

البيع بسعر محدد في مهل مرة معينة

في هذا النوع من البيع يشتري التاجر من المزارع محصوله
(أي القطن مع بذره) قبل الجني أو النضج وربما اشتراه منه

(١) راجع في مجموعة الاحكام صحيفة ٣٧٦ الحكم الذي أصدرته
محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ مايو سنة ١٩١٧
Bulletin de législation et de Jurisprudence
égyptienne 25c. année 1912—13. page 376.

قبل الزرع . وذلك بمقتضى عقد يوجب على المزارع أن يسلم محصوله دفعة أو دفعات متوالية في مدة معينة . ويقضى بأن يكون سعر بورصة الكنتراطات أساساً للمحاسبة مضافاً إليه مبلغ معين (العلاوة) عن كل قنطار يتفق عليه بين التاجر والمزارع ، وبأن يدفع التاجر عند التعاقد جزءاً من أصل الثمن يتراوح مادة بين ٥٠ و ١٥٠ قرشاً عن كل قنطار ، وبأن يمنح المزارع حق تعيين السعر في الوقت الذي يختاره من المدة المعينة في العقد . واليك صورة عقد من هذا النوع :

انه في يوم تاريخه الموافق سنة بالاسكندرية قد حصل الرضا والاتفاق بين كل من الطرفين الموقعين على هذا وهم جناب الحاجات التجار بالاسكندرية والنايب عنهم وكلهم بجهة بصفتهم مشترين لطرف اول وحضرة بصفته بائع طرف ثانى — على الشروط الآتية بيانا وهي :

أولاً — ان حضرة البايع المذكور قد باع لجناب المشترين السابق ذكرهم بعد قبولهم قنطار ٥٠٠ خمسمائة قطن زهر بيرته ١٠ في المائة أقل أو أكثر صنف سكلاريدس محصول ١٥٠ مائة وخمسين فداناً تقريباً كائنة بجهة محصول صيفي سنة أول وثانى وثالث جملة خالي من الاسكارتو وذلك للبيع بسمماية غرش زيادة عن سعر كوتراطات هولى جو دغير شهر يناير سنة ١٩١٧ ببورصة الاسكندرية في اليوم الذي يقطع فيه السعر بحسب ماهو موضح فيها بعد

ثانياً — البايع ملزم بأن يسلم جميع القطن الذي تتج من الزراعة المذكورة بدون أن يكون له حق التصرف في أي شيء منه قبل أن يوفي الكمية التي سبق بيانها وهي قنطار ٥٠٠ خمسمائة وتسليم القطن يكون بمخازن مزروعاته أولاً بأول حسب الجني بحيث يتم تسليم الجملة الاولى لطابة ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ على الأكثر وهو آخر ميعاد لتسليم الجملة الاولى والجملة الثانية لثابة ٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ والجملة الثالثة يجب أن يتم تسليمها

لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦. وان القطن المباع هو بضاعة حال ذواتي خالي من الرطوبة ومن القطن الاحمر ومن الاسخونة بالخازن ومن المبرومة وبالاختصار خلي من كل عفاة ومستوفي بكافة الشروط التجارية باعتبار وزن القنطار الواحد ٣١٥ رطل قطن زهر يلمعته وعيار الكيس هو خمسة أروطال في وعية القطن بالا كياس تكون بحضور المندوب الذي يتعين من قبل المشترين وعلى المشترين ان يوردوا الاكياس الفوارغ التي تلزم لتعبئة القطن ويجب على البايع ان يطلب الاكياس الفوارغ من المشترين ومصاريف التعبئة أي وضع القطن في الاكياس تكون على البايع والوزن يكون على الطولية بمعرفة قباني البائع ومصاريف من طرفه واذا أراد المشترين ان يعينوا قبانيا بمعرفة قنصلهم لاجل ملاحظة الوزن فتكون اجرة عليهم ومصاريف نقل القطن من محل التسليم الى مخازن الخليج تكون من طرف المشترين . والبايع ملزم بالحفاظ على القطن من كل طارئ ومن السرة طالما هذا القطن موجود في دائرته .

ثانياً — البايع له الحق في قطع ثمن ٣٠٠ قنطار من القطن المباع في أي يوم يختاره من يوم تاريخه لغاية يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ على الاكثر أما باق القطن المباع فلا يمكن قطع ثمنه الا بعد الجني حيث يتحقق البائع من مقدار كمية المحصول التي تنتج وتكون في حوزته ويكون ذلك لغاية يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ على الاكثر أي لغاية آخر يوم من الميعاد المحدد لقطع الثمن . واذا أراد البايع ان يقطع الثمن عليه ان يرسل لتلغراف الى المشترين قبل قفل بورصة الاسكندرية الساعة واحدة بعد الظهر على شرط ان يكون ارسال التلغراف قبل القفل المذكور بساعتين على الاقل وموضعا فيه مقدار الكمية التي يريد قطع ثمنها وحينئذ يصير قطع ثمن الكمية الموضحة بالتلغراف على حسب سمر كوترات شهر يناير سنة ١٩١٧ عند قفل الساعة الواحدة بعد الظهر ببورصة الاسكندرية الذي يكون طلب قطع الثمن وصل قبله الى الاسكندرية . أما اذا وصل طلب قطع الثمن الى الاسكندرية بعد قفل البورصة أو في يوم من أيام المواسم والاهياد تكون البورصة معطلة فيه فيصير قطع الثمن على حسب سمر قفل البورصة التالي لذلك . والتلغرافات التي تكون خالية من بيان الكمية المطلوب قطع ثمنها لا تعتبر ولا يلتفت اليها بالمرّة .

واذا لم يطلب البائع قطع الثمن لفاية ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ على الأكثر فالثمن الذي يحول عليه في البيع يكون هو سعر قفل البورصة الاخير من يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ فاذا تصادف وكان ذلك اليوم يوم عيد والبورصة معطلة فيه فالسعر الذي يحول عليه في البيع يكون سعر قفل البورصة التالى رايماً — البائع يأخذ المسؤولية على نفسه عن كل كمية يصير قطع عنها في أي وقت كان بحيث يكون ملزم تسليمها كاملة بأجمعها أو يكون ملزم بتعطل الحسائر التي تتسبب من أي عجز يحصل في تسليمها حتى ولو كانت الاسباب التي جعلت البائع لا يمكنه تسليم القطن هي اسباب قهرية

خامساً — يدفع المشترون للبائع مبلغ ٥٠٠ جنيه مصري بصفة عربون بموجب إيصال على حدته . ويقسم مبلغ العربون بالتساوي على عدد القناطير المباعة ويخضع من ثمن القطن أولاً بأول عند التسليم . وإذا بقي شيء من مبلغ العربون أو من دفع أخرى مكشوفاً بعد تسليم القطن فالبايع ملزم بدفعه للمشتريين مع الفوائد بواقع المائة تسعة سنوي محسوبة من يوم دفع هذه المبالغ لفاية سدادها وذلك خلاف الحسائر الممكن حدوثها ومنصوص عنها في البند السابق

سادساً — على المشتري أن يستلموا القطن في المواعيد المحددة للاستلام على شرط أن يكون مستوفياً للشروط المبينة بالنند الثاني ويدفعون عند استلامه باقي الثمن بعد خصم العربون هذا إذا كان الثمن مقطوعاً وأما إذا لم يكن الثمن مقطوعاً وقت الاستلام فالمشترون يدفعون للبائع مبلغ يوازي سعر كوتراقات البورصة لشهر يناير سنة ١٩١٧ عن كل قنطار يستلموه ويخضع من هذه القيمة مبلغ العربون وما يبقى من الثمن يصير دفعه بدفع قطع السعر سابعاً — المنسوبون الذين يعينهم المشترون لاستلام القطن يجب أن يكون منهم خطاب من المشتري يصرحون فيه للبائع أن يسلم هؤلاء المنسوبين القطن المباع وأن يقبل منهم الوصولات التي يطوونها والتي بمقتضاها تعمل الحامية ثامناً — اذا بقي لدى البائع بعد تسليم القطن اكياس فوارغ تخص المشتري فهو ملزم بردها حالا اليهم والا فيكون ملزماً بدفع ثمن الاكياس التي تلتقى طرفه لحساب المشتريين

ثامناً — إذا سبب أحد الطرفين تأخيراً في تنفيذ شروط هذا الكونتراتو فيكون ملزماً بأن يدفع للطرف الآخر التعويضات والفوائد كما تقتضيه الأصول التجارية

طائراً — البائعون يضمنون بوجه التكافل والتضامن من تنفيذ هذا الكونتراتو بجميع ما اشتمل عليه من الشروط والبنود — الامضاءات

وهذا النوع من التعاقد يظهر لأول وهلة عظيم الجدوى للمزارع لانه يستطيع بمقتضاه أن يضمن بيع محصوله وأن يختار أعلى سعر في بورصة الكونترات في خلال المدة المعينة في العقد، وأن يقبض فوق ذلك جزءاً من ثمن القطن قبل تسليمه فيساعده على القيام ببعض النفقات الزراعية وغيرها . ولذلك انتشر هذا النوع من البيع بين المزارعين انتشاراً عظيماً

على أننا إذا فكرنا ملياً في ذلك وجدنا أن هذا النوع من البيع لا يخلو من العيوب . وكثيراً ما تؤدي عاقبة الى الخيبة والاضرار بمصلحة المزارع خاصة والبلاد عامة

وأخص عيوب هذا النوع من البيع هي :

١ — ان المزارع الذي يتعهد في عقد البيع بأن يقدم للتاجر مقداراً معيناً من القطن يصبح عرضة للخسارة فإذا أصيبت الزراعة بأحدى الآفات ونقص محصوله عن المقدار الذي تعهد بتسليمه ، وذلك لانه يضطر عندئذ الى شراء ما يسد به النقص ، فإذا كان قد حدد سعر قطنه للتاجر قبل شراء المقدار اللازم لسد النقص المذكور ، وإذا اتفق حينئذ انه اشترى هذا المقدار بسعر أعلى

من السعر الذي حدده لقطنه فانه ينحسر الفرق بين السعريين ، وقد يكون هذا الفرق كبيراً . وهذا العيب مشترك بين هذا النوع من البيع وبين النوع الثاني من البيع بسعر محدد

٢ — ان المزارع الذي يبيع قطنه قبل الجني يأخذ على الغالب مبلغاً من ثمنه يسمى العربون ، وهو بمعناه الاصلى ضمان للمزارع بأن التاجر يستلم قطنه ويدفع بقية الثمن بأنه ان لم يفعل ذلك ضاع عليه المبلغ الذي دفعه عربوناً ولكن حالة اكثر المزارعين المصريين تغيرت تغيراً عظيماً ولا سيما منذ سنة ١٩٠٧ فأصبح العدد الاعظم منهم لا يستطيع أن يقوم بنفقات زراعته إلا اذا أخذ جزءاً من ثمن المحصول المقبل . ولذلك أصبح العربون قيداً يقيدهم به التجار بدلا من أن يكون ضماناً يؤمنهم من أحجام التاجر عن القيام بعهده . ولا يخفى ان التاجر الذي يشتري المحصول يكون عادة مضطراً الى استلام القطن لانه يكون قد باعه لاصحاب المغازل منذ يوم التعاقد مع المزارع أو قبل ذلك . فحاجة التاجر الى الاستلام هي في الاصل أشد من حاجة المزارع الى التسليم وقبض الثمن ، ولكن سواء الحالة المالية التي وقع فيها معظم المزارعين جعلت مبلغ العربون قيداً لاضمانا كما قدمنا

٣ — ان التجار يرون في شراء القطن على الطريقة المذكورة وسيلة للحصول على معظم مطلوبهم من القطن في غير الاسواق العادية . فلو كان جميع التجار يأتون لشراء حاجتهم من الاسواق المذكورة لحدثت منافسة ومزاحمة تؤديان الى صعود الاسعار كما

يتمنى المزارع وغني عن البيان ان التجار اذا اشتروا معظم المحصول باتوا اصحاب الحول والطول في السوق وتمكنوا اذا شاءوا من احداث تأثير كبير في اسعار بورصة الكنتراطات لانهم يستطيعون أن يضاربوا على البضاعة التي اشتروها وليس في وسع خصومهم من المضاربين ان يقاوموهم مقاومة فعالة إما لقلة المال اللازم لمثل تلك المقاومة ولا سيما ان البنوك لا تفتح ابوابها للمضاربين كما كانت تفعل منذ سنوات ، وإما لقلة البضاعة الموجودة بين أيدي المضاربين من حزب النزول اذا كثرت المبيعات على المكشوف فلذلك تصبح السوق تحت رحمة الذين اشتروا معظم المحصول اي جماعة التجار ، ويتمكن هؤلاء في الغالب من ضغط السوق وابقاء الاسعار في المستوي الذي يوافق مصلحتهم الى ان تنتهي المدة التي يحق فيها للمزارعين أن يحددوا أسعار الاقطان المبيعة

فالظاهر مما تقدم أن تسليم الاقطان بدون أن تحددا أسعارها يضع بين ايدي التجار سلاحاً ماضياً يقاومون به خصومهم في ميدان التجارة

٤ — من شروط التعاقد على الطريقة المشار إليها أن تحديد السعر يكون بناء على سعر بورصة الكنتراطات مع زيادة مبلغ معين (العلاوة) لكل قنطار . فجعل سعر البورصة المذكورة اساساً للمحاسبة لا يخلو من غبن يلحق بالمزارع لان سعر رتبة النموذج في بورصة الكنتراطات يكون عادة في فصل موسم القطن اقل من سعر الرتبة نفسها في بورصة ميناء البصل . ومعلوم ان المزارع يحدد سعر قطنه المبيع في خلال الفصل المذكور ، ولهذا

فانه يتحمل خسارة هي الفرق بين سعر بورصة الكوتزاتات .
وسعر بورصة ميناء البصل

٥ — ان التاجر يجد ربحاً محققاً في طريقة هذا البيع لان القطن الذي يعني المزارع بجنه ويسلمه الى التاجر تكون درجة القسم الاكبر منه أفضل بكثير من رتبة النموذج البورصة الذي يجعل اساساً لتحديد السعر . والمعروف عادة ان المحصول الذي تصرف العناية الي جنه يتضمن تقريباً ٢٥ في المئة من رتبة « جيد » (جود) و ٢٠ في المئة من رتبة « حسن » (فولى جودفير أي رتبة النموذج البورصة) و ١٠ في المئة فقط من رتبتي متوسط وأدنى ومعروف كذلك أن الفرق بين سعر رتبة « حسن » وسعر رتبة « جيد » يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ قرشاً ، والفرق بين سعر رتبة « حسن » وسعر رتبة « جيد جداً » يكون من ٦٠ الى ٩٠ قرشاً . وعليه فان التاجر يربح فرقاً كبيراً من التفاوت بين سعر بورصة الكنتزاتات وسعر متوسط مجموع الرتب التي يستلمها من المزارع . نعم ان التاجر يدفع الى المزارع عن كل قنطار علاوة مقررة على سعر بورصة الكنتزاتات ، ولكن هذه العلاوة تكون عادة أقل مما يجب لان التاجر يبالغ في تقدير ما يمكن أن يتأله من الخسارة بسبب نقص معدل القطن بعد الحليج . ثم أن أربعة أخماس هذه العلاوة يعود الى جيب التاجر من ثمن البذرة اذا قدر سعرها حسب سعر البورصة ، أما الخمس الباقي فانه أقل بكثير مما يربحه التاجر من فرق رتب القطن بعد استئصال جميع

المصاريف . وزد على ذلك ان التاجر يستخرج على حدة افضل جزء من بذرة القطن عند حلج المراتب الجيدة ، ويبيعها الى المزارع بصفة تقاوي بضمن أعلى بكثير من النموذج بذرة البورصة فيجنى من ذلك ربحاً آخر فوق الربح الذى جناه من فرق رتب القطن ٦ — ان طريقة هذا البيع تبقى باباً مفتوحاً للاضرار بالمزارعين

الذين لم يختبروا السوق ولم يعرفوا دخائل البورصة . ووجه هذا الاضرار أن كثيرين من المزارعين لا يحددون السعر الذى يحق لهم تحديده لقطنهم إلا فى آخر المدة المعينة لهم فى العقد وهى تنتهى عادة فى ٢٢ الشهر المعين لتسليم القطن . فإذا يحدث حينئذ ؟ يحدث ان معظم المزارعين يحددون اسعارهم فى وقت واحد فيؤثر ذلك فى الاسعار تأثيراً لا يتفق مع مصلحتهم

وهناك أمر آخر لا ينطبق على مصلحة المزارعين ايضاً . وهو ان المضاربين يمتنعون المضاربة عادة فى الاوقات التى يحدد فيها كثيرون من المزارعين اسعار اقطناتهم لانه ليس من غرض المضارب ان يسلم او يستلم بل غرضه اخذ الفرق عند الربح . فلذلك لا يبقى فى السوق على الغالب الا التجار الذين يريدون الحصول على حاجاتهم اى المقادير التى يجب عليهم تسليمها الى اصحاب المغازل بمقتضى عقود مبرمة بينهم . وهذا ما يجعل السوق تحت رحمة التجار الذين تقضى مصلحتهم بانزال الاسعار على قدر المستطاع . ومما يؤيد ذلك أنا كثيراً ما نرى اسعار البورصة تهبط هبوطاً غير عادى عند تحديد المزارعين لاسعار اقطناتهم ثم تنهض فى اليوم الثانى بدون ان يكون هناك عوامل أخرى توجب هذا التقلب السريع

٧ — ان من يفكر وينظر بعين البصيرة الى هذه الطريقة يجدها ضرباً من المضاربة ، لان المزارع يصبح كأحد المضاربين على التحسين يتأثر مركزه بتأثر السوق فتصبح الارباح التي يؤملها عرضة لتقلب الاسعار ومفجأة العوامل المؤثرة . قالوا جب اذاً علي المزارع ان يبقى مزارعاً بالمعنى الصحيح لانه اذا اراد ان يكون مضارباً ومزارعاً في وقت واحد استهدف للضرر والخسارة

هذه هي الملحوظات التي اردنا التنبيه اليها في شأن تلك الطريقة وهي تدل دلالة واضحة على انها طريقة لا تعود في الغالب بفائدة وجدوى على المزارع بل هي على العكس تنطبق على مصلحة التاجر وتؤثر تأثيراً سيئاً في المصلحة العامة لكثرة المزارعين الذين يتبعونها ونحن نوجه انتقادنا علي الاخص الى الدوائر الكبيرة التي تلجأ الى طريقة هذا البيع مع انها تستطيع ان تحلج قطنها وتعرضه مباشرة في السوق حيث يمكنها ان تستفي لنفسها ما يتقاضاه الوسطاء عادة وتجتنب ما ينشأ عن تلك الطريقة من التأثير السيء في مصالح الافراد خاصة والبلاد عامة

وظائف البنوك في تجارة القطن

حاجة التجارة الى البنوك

ليس من غرضنا أن نشرح هنا وظائف البنوك على وجه عام ولا ان نظهر اختلاف انواعها واعمالها بل نود أن نحصر

الكلام فيما يختص بموضوع هذا الكتاب أي وظائف البنوك في تجارة القطن

ولا أدرك هذا الغرض يكفي أن نقصر النظر والبحث على البنوك التجارية . وهي البنوك التي تودع فيها الأموال بقصد استثمارها . ومدار أعمالها ينحصر في فتح الحسابات الجارية والقطع والاقتراض وفتح الاعتمادات المختلفة وأعمال الكيوي على الإطلاق

ولقد تعددت ونمت البنوك التجارية في هذا القطر على نسبة ازدياد الأعمال التجارية ولا سيما ما يختص بتجارة القطن فإنها كما لا يخفى المحور الأكبر للمعاملات التجارية العديدة كما أنها المصدر الأعظم لتجارة الصادرات في هذا القطر . ومعروف أن تجارة القطن محتاجون أشد الاحتياج إلى مساعدة ذوي الأموال ولا سيما أن سعر القطن ارتفع ارتفاعاً كبيراً منذ سنوات ، ومعظم التجار ليس عندهم المال الكافي لدفع ما يجب عليهم أدائه عند استلام المقادير العظيمة من الاقطان ولا يجدون أمامهم إلا البنوك فهي ملجأهم ، وهي التي تساعد على تحويل قطننا إلى نقود

كيفية التسليف في البنوك

طرق التسليف كثيرة متعددة تختلف باختلاف البنوك والمتعاملين ولكن معظمها يرجع إلى نوعين من السلفات: سلفات على رهن ، وسلفات على رهن مع فتح اعتماد مالي
١ — السلفات على رهن

قبل أن يطلب التاجر سلفة من أحد البنوك يبدأ بفتح حساب

جار عنده ويجهتد في حصر جميع أعماله المالية فيه عملاً برغبة البنوك نفسها لأنها تريد الوقوف على مجمل أحوال التجار الذين تعاملهم. ثم يوقع التاجر على عقد تقضي شروطه بأن يقوم التاجر أولاً بتقديم قطنته الى البنك ضماناً ثم يأخذ منه السلفات المطلوبة واليك صورة من هذا العقد : —

جناب مدير بنك . . .

يتضمن هذا ما يخص الشروط التي تم الاتفاق عليها بيننا وبين البنك ادارة جنابكم بخصوص السلفة التي قد تقدمونها لنا عن الاقطان والبذرة التي سنجري تسليمها لجنابكم بكمية معينة سواء في بورصة ميناء البصل او بأي طريقة ترونها مناسبة

(١) تودع الاقطان المذكورة بمرفقنا على ذمتكم في رابور الخليج الذي تمينونه او في شونكم او مخازنكم الخاصة

(٢) المبالغ التي تقدمونها لنا عن هذه البضائع تحسب عليها فوائد

لصالحكم بواقع المائة ٨ سنوياً ثم تضاف الفوائد على رأس المال كل شهر

(٣) المبالغ التي تقدمونها لا يمكن ان تمتدي ابدأ المائة ٧٥ عن قيمة الاقطان والبذرة بحسب السعر الجاري

(٤) يكون نسكم حق الامتياز على سائر الدائنين في الاستيلاء على هذه

المبالغ من المتحصل من بيع هذه الاقطان والبذرة ولا يكون هذا الامتياز قاصر فقط على مبالغ رأس المال والفوائد والمصاريف الرسمية ومصاريف النقل والتخزين والسيكورتاه وبيع البضاعة ومصاريف الزرية والخليج ولكنه يكون شاملاً ايضاً لكل المبالغ التي يمكن ان تستحق للبنك ادارة جنابكم

(٥) البضائع المذكورة أعلاه تصبح رهناً لصالح بنكم ابتداء

من يوم اياداعها على اسمكم في الوابور المذكور أعلاه او من يوم تسليمها ليدكم مباشرة اوليد الشخص الذي تمينونه لذلك وتمهد بشحنها بالسكة الحديد أو بالراكب برسم بنك . . .

(٦) نعينكم من الآن وكىلا غير قابل للعزل في بيع الاقطان والبنرة المدينة بما ليه ونحول لكم اجراء هذا البيع « الذي نصادق عليه من الآن بدون ممارسة ولا تأجيل » في المواعيد والشروط والاسعار التي ترونها مناسبة كما اننا نصرح لبنك . . . أن يسطى لحسابنا اذا رأي ا وقفية ذلك كل أو جزء من الاقطان التي قدم عنها السلفة بأن يبيعها بالكوتراتات في بورصة الاسكندرية الماسكية دون أي اعتراض منا على هذه العملية أو على تبعتها مقتنتين من الآن بأن البنك إنما أجري ذلك لصيانة حقوقنا المشتركة

(٧) لجنا بكم الحق في أن تطالبون في أي وقت كان بالمبالغ التي نحن مدينين بها لكم سواء بمقتضى هذا أو بمقتضى أي سبب آخر وفي حالة تأخيرنا عن السداد يكون لكم الحق في بيع هذه البضائع قضائياً طبقاً لمادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط

(٨) تكون المحاكم المختلطة مختصة استثناء بالفصل في كل المنازعات التي يمكن ان تحصل بيننا

(٩) علينا ان نتحمل مصاريف ورسوم المبيع وكذا مصاريف السيكورتاه الخاصه بوابور المبيع والخاصة بالاقطان وكذلك مصاريف الشحن (١٠) الرسوم والمولة ، المصاريف التي تستحقونها عن الاعمال المنصوص عنها بهذا (راجع صحيفة ١١٧)

٢ — سلفات على رهن مع فتح اعتماد مالي

يجب على التاجر الذي يعتمد الى هذا النوع من السلفات أن يكون جديراً بثقة البنك . وكلما احتاج الى سلفة ، يوقع على عقد خاص بها ويفتح له البنك اعتماداً مالياً متفقاً عليه من الفريقين ليساعد التاجر على اعماله التجارية . وبعد أن يقبض مطلوبه المتفق عليه يقوم بمشترى الاقطان ويوردها الى البنك ثم يأخذ عليها

سلفات أخرى وهم جوا واليك صورة عقد لهذا النوع من التسليف

فيما بين : بنك . . . بتوكيل حصرات . . . طرف اول وحفرة . . .
زرف . ناني قد حصل الاتفاق والرضا على ما يأتي:

(١) انه تسهلا لاشغال حصرة . . . في تجارة الاقطان والبصرة قبل
بنك . . . ان يفتح له اعتماد على حساب جار افاية مبلغ وقمره . . .
(٢) تحددت لمدة هذا الاعتماد ستان ابتداء من . . . لفاية . . . ومع
ذلك فلبنك الحق في قفله في أى وقت يشاء بأعلان حصرة . . . بجواب
موصى عليه قبلا بمدة . . .

(٣) يحتسب على هذا الحساب الجاري فوائد بواقع . . . في المائة في
السنة تلي على الاصل شهريا حتى بعد قفل الحساب ولحين سداد نهائيا
(٤) تمهد حصرة . . . بأن لا يرسل جميع الاقطان والبصرة الجاري
الاتجار بها مدة هذا العقد الا لبنك . . . فقط لبينها بمقره باسكندرية
لحساب صاحب الاعتماد وتمهد ايضا ان يورد الى البنك في مدة موسم القطن
التي تمتديء من . . . وتنتهي في . . . عدد . . . قطنا فقط على الاقل
وما يناسب هذا القدر من البصرة باعتبار اني أردب عن كل قطنا فقط وان
يبدل ما في وسعه لتوريد جميع ذلك في بحر الموسم برسالات متوازية

(٥) اذا كانت درجة الاقطان المرسل للبنك اقل من درجة (فبر) وارد
بورصة ميتا البصل لا يستنزل مقداره من الكمية التي تمهد بتوريدها للبنك
بالبند الرابع

(٦) تمهد صاحب الاعتماد أن يسلم بنك . . . السكنترات التي تصادق
بها مع بائعيه كذا جميع المستندات التي يستلمها منهم بصفة تأمين

(٧) على حصرة . . ان يودع بوابور الخليج . . . وباسم البنك جميع
الاقطان الغير مخلوطة ولا يجوز له بأي سبب كان تأخير خليج اقطانه بل
يجب عليه ارسالها الى الاسكندرية في اقرب وقت

(٨) لبنك . . . الحق في احتساب عمولة قدرها . . . % على قيمة
جميع الاقطان والبصرة وغيرها من البضائع الواردة والمباعة وتضاف هذه
العمولة مع الرسوم الاعتيادية الميئة ادناه على قيمة المطلوب من صاحب

الاعتماد وفي حالة ما اذا تقضت كية البضاعة الواردة عن المقدار المشترك
توربده بالبد الرابع يكون للبنك الحق وفي احتساب عموله قدرها $\frac{1}{100}$ %
تلى مدة الفرق الناقص بعد تعديل ثمنه على متوسط اسعار القطن
(لولى جودفير) الجارية في بورصة مينا البصل من ٠٠٠٠ الى ٠٠٠

(٩) كذلك تحسب الفوائد على كافة المبالغ التى يقدمها البنك ٠٠٠٠ على
الاقطان والبذرة التى يرسلها له حضرة ٠٠٠ لبيعها لحسابه باعتبار ٠٠٠ فى
المائة سنويا ويكون قفل الحساب كالتدوين بالمادة ٣ اعلاه بشرط عدم جواز
زيادة المبالغ التى يصير دفعها مقدما من البنك عن انايه ٧٥ من أصل عن
الاقطان والبضائع التى يصير تقديمها بمعرفة البنك على حسب السمر الداخلى
أما الخمسة وعشرون في المائة فتحتفظ دائما بصفتها احتياطى طرف البنك حتى
اذا حصل هبوط في الاسعار فلى حضرة ٠٠٠٠ أن يورد للبنك قيمة
ماقص من هذا الاحتياطى أما تقدأ أوبضاعة فى ظرف الثلاثة أيام التالية
لتاريخ الجواب الموصى عليه القدي يرسله البنك لمدينة والا فيكون له الحق
في بيع جميع البضائع التى توجد تحت يده والمطالبة فوراً بما يبتقى له
من أصل وملحقات بدون احتياج لانتذار ولا اعلان رسمى

(١٠) لا تقدم المبالغ المقررة عنها بالبد التاسع اعلاه الا بعد حصول
تأمين البضائع لصالح البنك ويعتبر هذا التأمين حصلاً فعلاً لتجرد وجودها
في مخازن وأبورات الخلد مع تعلق البنك أو تحت يد الافراد المعتمدين لدى
البنك أو فى حال حصول تصديره لاسم البنك

(١١) للبنك الحق أن يبيع فى أى وقت القطن والبذرة وجميع اضائع
الوارد له بكافة الطرق من قبل حضرة ٠٠٠ بأحسن سمر يراه مناسباً
بدون أن يحمق لهذا الاخير أن يثازع فيه
وللبنك أيضاً أن يجرى هذا البيع ببورصة الاسكندرية للسكية
بالكوتراوات اذا استحسنه

(١٢) يقتل الحساب الحارى المفتوح هذا العقد نهائياً فى ٠٠٠٠
وهو الميعاد المحدد لسداد مجموع المبالغ التى يكون مديناتها حضرة ٠٠٠
لبنك ٠٠٠ من أصل وجميع الملحقات وفى حال تأخير ٠٠٠ عن السداد
يحتسب عليه فوائد بواقع ٩ المائة سنويا تلى على الاصل شهرياً هذا وللبنك

الحق في مبيع الاقطان والبذرة والبضائع الاخرى التي توجب تحت يده اتباعاً
نص المادة ٨٤ من القانون التجاري المختلط

(١٣) اذا خالف حضرة أي شرط من شروط هذا المقد يكون
للبنك الحق في قفل الحساب الجاري ومطالبة حالا بسداد المستحق ذرعه
من اصل وملحقات

(١٤) الاقطان وغيرها من البضائع التي تقدم من حضرة الى
بنك كذا نحن مبيعاً تعتبر ضمناً لجميع المبالغ التي يكون مديناً بها
حضرته بموجب هذا المقد أو لاى سبب كان

(١٥) اذا حصل خلاف بين الطرفين يصير احكامه الفصل فيه امام
محاكم الاسكندرية المختلطة
تحرر هذا المقد بالاسكندرية الامضات

﴿ الممولة والمصاريف التي يتقاضاها البنك ﴾
« الاقضاء »

١ في المئة	سمرة على البيع
٥ ١/٢ غرش شهرياً عن البالة	مصاريف نقل وحلافه
١ في المئة شهرياً	سيكورتاه ضد الحريق
٢ ١/٢ غرش شهرياً عن البالة	تخزين
١٨ باره عن القنطار	تجانة
١ في الالف	تسليم ومصاريف نثره
٠ (تختلف باختلاف المعاملات)	خطابات وتلفرافات
١ في الالف	مصاريف نقل
١ في المئة	عموله

﴿ البذرة ﴾

١ في المئة	سمرة
٥ باره عن الزكية	ملاحظة
١ في المئة	عمولة
كل شهر ينتديء تحسب عنه بأ كلة رسوم التخزين والسيكورتاه	

فيتضح مما تقدم أن التاجر يشتري بمقتضى العقدين المذكورين القطن الزهر من المزارع (أي القطن مع بزرته) ثم يرسله الى معمل الحلج حيث يودع باسم البنك ، ثم يخبر التاجر البنك عن ارساله الى المعمل . ومنذ تلك الساعة يعتبر القطن ضمناً لسلفات البنك . وبعد الحلج والكبس بالضغط المائي يرسل البنك القطن الى الاسكندرية حيث يعرض للبيع في بورصة ميناء البصل . فاذا كان التاجر من تجار الصادرات وباع قطنه في خارج القطر، فان البنك يرسل القطن باسمه أيضاً الى المكبس البخاري حيث يتم المزج والكبس النهائي للصادرات . وبعد ذلك يشحن البنك نفسه القطن ويأخذ « بوالص الشحن » مع سفتجة من التاجر بقيمة القطن المشحون بقصد أن يحصل قيمتها لحساب التاجر من العميل الذي يرسل اليه القطن في الخارج وكثيراً ما يحدث أن البنك لا يقوم بتحصيل قيمة السفتجة في الخارج لحساب التاجر بدل يشتريها ويتولى تحصيل قيمتها لنفسه

(راجع فصل المقارنة بين النقود صحيفة ٧٩ و ٨٠)
وعلى ذلك فان البنك هو الذي يضع يده على القطن منذ شروع التاجر في شراء القطن الى أن يبيعه في ميناء البصل أو في الخارج

وجوه الانتقاد على طرق التسليف

ظهر من مجمل الشروط اللازمة للتسليف أن التجار في كلا الحالين يقعون البضاعة تحت أيدي البنوك ضمناً لما لها وفوائدها

وما تتحمله من المصاريف المختلفة . وليس في وسع التاجر أن يستلف من البنك إلا مبلغاً يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المئة من ثمن القطن والبذرة معاً بحسب سعر السوق . وكلما نزل هذا السعر وجب على التاجر أن يدفع المبلغ اللازم لحفظ النسبة بين قيمة القطن ومبلغ السلفة . ويحفظ البنك لنفسه الحق في أن يبيع له قطنه بما يوافق مصلحته و يقبض عمولة على بيعها . ولا يحق للتاجر من جهة أخرى أن يبدي أقل اعتراض على بيع البضاعة تنفيذاً للتوكيل الذي رضي به التاجر للبنك . كما أنه لا يحق للتاجر أن يناقش البنك في صحة هذا التوكيل ، وللبank الحق أيضاً في أن يقبض بعد البيع جميع ماله من السلفات التي تقدمها للتاجر مع فوائدها وجميع المصاريف المختلفة

تلك هي أخص شروط العقد الذي يوقعه التاجر عند طلب السلفة . وهي ولا شك تدع مجالاً للنقد والنظر من الوجهتين القانونية والاقتصادية . وإليك أهم وجوه الانتقاد :

١ — ان التجار يصبحون تحت رحمة البنوك ، فكل تاجر يريد استئزال رضاها عنه يتبغى له أن يمحصر حساب أعماله عندها وعلى هذا الوجه تستأثر البنوك بعملاء كثيرين لا يستطيعون حراكاً في السوق إلا بإرادتها ورضائها ، وتصبح قادرة على تقاضى شروط ثقيلة عليهم ، وتأخذ منهم فائدة عن السلفات تتراوح بين ٧ ونصف و ٩ في المئة ، ثم تضيف هذه الفائدة كل شهر إلى قيمة السلفات كما تضيف إليها المصاريف المختلفة ، وهكذا تزداد الفوائد التي يجنيها البنك من التاجر

٢ — فري ان طريقة التسليف الحالية لا تتوافر فيها شروط المرونة والسهولة اللازمتين للعمليات التجارية ، فان التاجر اذا أراد بيع جزء من قطنه المودع في مخازن البنك يضطر الى القيام بعدة امور منها إخبار البنك بامر البيع وتجديد العقد المبرم بينهما بعد انزال المقدار الذي باعه من القطن المرهون ، وانزال المبلغ الذي قبضه البنك بالنيابة عنه ، وتعديل كل ما يجب تعديله من الشروط بموجب عقد جديد . وزد على هذا كله أن التاجر الذي اشترى القطن مضطراً الى نقل ما اشتراه الى مخازنه أو مخازن البنك الذي يعامله ، مما يؤدي الى ضياع الوقت وزيادة المصاريف والمتاعب ويقيم العقبات في سبيل المعاملات

٣ — ان البنك يشترط على التاجر كإثباتاً في صورتي العقدين أنه — نعى البنك — يحق له « أن يبيع في أي وقت القطن والبذرة بأحسن سعر يراه مناسباً بدون أن يحق للتاجر ان ينازعه فيه » فهذا الشرط الذي يخول البنك الحق في التصرف المطلق متى شاء واين شاء في بيع القطن المرهون لا يتفق مع الشروط المتبعة في عقود الرهن العادي ، أي التي تقضي بأن الدائن الراهن لا يحق له ان يبيع الاشياء المرهونة الا اذا تأخر أو عجز المدين عن ابقاء الدين ولذلك يعد الشرط المذكور باطلاً في نظر القانون. ولقد شعرت البنوك بعيب هذا الشرط فلجأت الى طريقة أخرى تحفظ لها سلطتها المطلقة على البضاعة ، وهي أن تأخذ من التاجر توكيلاً صريحاً مستقلاً عن العقد ينحوها الحق المطلق في بيع القطن المرهون على ان البنوك لا تستخدم الحق المعطى لها في هذا التوكيل

إلا لتغطية ما كزها بالبيع في بورصة الكنتراطات صوراً لمصالحها
وتأميناً لها من نزول أسعار القطن المرهون عندها

٤ — ان طريقة التسليف المذكورة لا تخلو من بعض العيوب
بالنظر الى المصلحة العامة ، لان تجمع مقادير عظيمة في مخازن
البنوك يكون لديها وسيلة قوية للتأثير في أسعار السوق واليك البيان
ان التاجر يتعهد للبنك في شروط التعاقد بأن يبق لديه مبلغاً
كافياً لتأمينه من تقلب الاسعار ، وبأن يقدم المال اللازم
« للتغطية » كلما حدث نزول يستغرق مبلغ التأمين اوجزءاً منه .
على ان التاجر لا يلبي في بعض الاحيان طلب البنك للتغطية .
فاذا حدث تقلب كبير وسريع في السوق ، اصبح موقف البنك
حرجاً لعدم دفع التأمين الذي طلبه من التاجر ، وربما استغرق
ذاك النزول مبلغاً كبيراً يصعب على التاجر ان يدفعه فيما بعد .
فلتلا في هذا الخطر حفظت البنوك لنفسها حق بيع القطن بموجب
توكيل مستقل تستعين به على اجراء عملية التأمين في البورصة
المسكية . وذلك انها تبيع فيها اولاً مثل المقدار المرهون عندها
وتشتري من التاجر في الوقت نفسه المقدار المذكور ، حتى اذا
اضطربت السوق مدة الرهن ، كانت البنوك بما من من الحسارة (١)
ولا شك في ان التجاء البنوك كلها الى مثل هذه العملية ، يؤثر
تأثيراً غير مستحب في السوق عند البيع في بورصة الكنتراطات ،
لان البنوك تصبح عندئذ بمثابة المضاربين على النزول .
٥ — ان هذه الطريقة تؤدي الى تحويل البنوك حقاً لا تخلو

(١) راجع الوظيفة الثالثة للاسواق ذات الاجل صحيفة ٢١

من الخطر لانها تستطيع كلما فوجئت بأزمات اقتصادية أو سياسية
فأخرجت مواقفها ، أن تصبى مرا كز التجار فتبيع بضائعهم قسراً
وهذا يؤثر تأثيراً سيئاً في مصلحة عملائها من التجار وفي السوق العامة
٦ — ان وجود الاقطان الكثيرة المرهونة في مخازن البنوك
المختلفة يحول دون معرفة الجمهور والمتعاملين على الاخص للمقادير
والانواع المخزونة . ومعلوم أن الوقوف على احصاء واف للاقطان
امر واجب لمعرفة حالة الموسم ولبناء المضاربات والاعمال التجارية
على اساس قوي لا بد منه ولا مندوحة عنه وإلا حدث من
التقلبات الفجائية في الاسعار ما يؤدي الى الاضرار البالغ بالمصالح
الخاصة والمصلحة العامة

تلك هي الملاحظات التي يمكن ابدائها في شأن طريقة
التسليف المتبعة في هذا الوقت

على انه يحسن بنا أن نشير الى بعض الاعذار الناهضة التي
تقدمها البنوك ، وهي أن قوانيننا لا تزال ناقصة من الوجهة التجارية
فمن وجوه النقص فيها ان نماذج العقود التي تبرم بين التجار
والبنوك لا تعد بمثابة سندات تجارية يمكن بيعها او تحويلها كسندات
الايداع المعروفة باسم Récépissé-Warrant والمتداولة في
البلدان الاجنبية ثم ان البنوك التجارية لا تملك عادة رأس مال
يضارع مجموع السندات التي تقدمها لعملائها . نعلم ان معظم البنوك
لها اعتمادات مالية مفتوحة في أوروبا ، وان الودائع التي لديها
تساعد على توسيع نطاق أعمالها ولكن عدم مقدرتها على استيفاء
ديونها من التجار بسرعة عند طلب استرداد الودائع ، وأمكان.

نقص تلك الاعتمادات او اقفالها ، كل ذلك يجعل موقفها حرجاً
جداً ولا سيما اذا ساءت احوال عملائها المدنيين لها (١)
وعلى ذلك فان عدم اقتدار البنوك على تحويل العقود التي
تبرم بينها وبين التجار ، يضطرها بحكم الضرورة الى الانتظار
ريثما يحل اجل استيفاء ديونها من عملائها ، ما دامت تلك العقود
المبرمة بينها وبينهم لا تقبل البيع ولا التحويل كما قدمنا . وزد
على ذلك ان البنوك تلاقى مصاعب كبيرة في سبيل التنفيذ اذا
اضطرت يوماً الى مقاضاة العملاء لان العقود وان كانت قابلة
للتنفيذ السريع فانها تبقى للعميل وسيلة للمحاولة والمأطلة كما تبقى محالاً
لدخول خصم آخر يقيم العقبات في سبيل الاجراءات القانونية
فلو كانت تلك العقود قابلة للبيع والقطع والتحويل كسندات
الايداع المتقدم ذكرها ، لكان في وسع البنك ان يقدم برستو
على عدم الدفع كما يجري على الكيالات والتحاويل فيتخلص
من جميع تلك المصاعب

فخير الطرق اذاً لعلاج التسليف في مصر ، هي كما اقترح الموسيو
ويلهوف ان يسن قانون يقضى باعتبار سندات الايداع كسندات
تجارية قابلة للتحويل والقطع والتنفيذ المستعجل ، ثم يسن قانون
آخر لمراقبة اعمال مخازن الايداع التي تصدر تلك السندات (٢)
(١) وليس ادل على ذلك مما اصاب البنك المصري وبنك

الكاسادي سكوتو بالاسكندرية

(٢) نقلت نظر من يريد التوسع في هذا الموضوع الى مؤلفه
وضعه الموسيو ولهوف M. Wellhoff مدير شركة مخازن الايداع
بالاسكندرية

على ان هذا الاقتراح صادف بعض اعتراضات اهمها ان البنوك التي تعامل تجار القطن لا ترى من مصلحتها ان يسن مثل ذينك القانونين لان اعتبار سندات الايداع بمثابة سندات تجارية، والاعتراف بمخازن الايداع علي وجه رسمي يحرم البنوك من معظم الارباح التي تجنيها اليوم من تسليف تجار القطن . فلذلك نخشي ان يلاقى هذا الاصلاح نفوراً شديداً من جانب البنوك، فتفرغ الجهد في اقامة المصاعب والعقبات المؤدية الى فشله .

إلا أن انصار المشروع يردون على هذا الاعتراض بأن البنوك لا تلاقى مزاحمة في سبيل تنفيذه ، لان المتاعب والمسؤولية التي تلازم ما يحتاج اليه القطن من دجنه الى ساعة يبعده تلتقي حينئذ على عواتق اصحاب مخازن الايداع . وليس في قيام البنوك بكل ذلك ما يعود عليها الربح

ثم ان البنوك يمكنها بعد تنفيذ المشروع ان تنتفع بسندات الايداع كما تنتفع بالسندات التجارية الاخرى من حيث تحويلها وبيعها وعلى هذا الوجه لا تبقى الاموال التي سلفتها بمقتضى عقود بلا تداول ولا تكمير مستمر . واذا فوجئت بأزمة سياسية أو اقتصادية فانها لا تلاقى صعوبة كبيرة في ادارة حالها ولا تضطر عملاءها الى تصفية مراكزم عندها

وزد على ما تقدم أنه يمكنها بفضل تداول سندات الايداع ان تستغني عن عملية التأمين في البورصة الملكية ، وهي التي تلجأ اليها لصيانة مصالحها من خطر تقلب السوق كما قدمنا . ولا يخفى ما في هذه العملية اذا توالى من التأثير السيء في الاسعار

وخلاصة القول ان البنوك يمكنها بعد هذا الاصلاح ان تقتصر على القيام بوظيفتها الحقيقية أى تسليف الاموال على سندات تجارية وأوراق مالية وما شاكل ذلك كما يفعل معظم البنوك التجارية في البلدان الاجنبية ، وأن تكون أشد تبصراً واحتراساً في التسليف ، اذ يمكنها ان تحدد المبلغ اللازم للتأمين والتغطية وتضع له قاعدة ثابتة اساسها العدل والانصاف مع مراعاة مصلحة الفريقين المتعاقدين وعندئذ تسكثر الاموال المتداولة لان مبالغ غير قليلة تخرج من خزائن الافراد للتشهير بواسطة التسليف على سندات الايداع . وكلما ازدادت الاموال المتداولة سهلت المعاملة على التجار وقويت الحركة الاقتصادية العامة فدفعت الاسعار في مدارج الصعود . ولا يخفى ما في صعودها من النفع العام



بورصة ميناء البصل بالاسكندرية

شركة البورصة

هي شركة مساهمة مؤسسة منذ ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بمقتضى عقد ابتدائي . ودكر يتو صادر في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ ، ورأس مالها ٣ الف جنيه . وعدد أسهمها ١٧٥٠ سهماً قيمة الواحد منها ٢٠ جنيهاً ، وغرضها شراء بناية من الحكومة المصرية لجعلها مركزاً لأعمالها ومدة امتيازها ٩٩ عاماً . ولما كانت تجارة الصادرات تسير على متوال غير منتظم شعر الذين تهتمهم هذه التجارة بضرورة الاتحاد وتأسيس شركة لتوحيد شروط التعامل في السوق فأسسوا في مارس سنة ١٨٨٣ شركتهم أطلقوا عليها اسم « شركة المحاصيل العمومية »

نظام البورصة

تعريفها

هي مركز عام لمبيع البضائع الحاضرة وشرائها حسب نماذج معينة ، ومما يزيد في أهميتها وجودها بين مخازن (شونة) البنوك والمحلات التجارية الكبرى وعلى مقربة من السكة الحديدية والارصفة البحرية وقناة الحمودية . وكل بنك أو محل تجاري

كبير له مكتب خاص في بناية البورصة نفسها . وهناك يجتمع التجار والسامسة وجمهور من المزارعين للاستطلاع والمفاوضة .
والتعامل فيها خاضع للائحتها العامة والدخيلة التي وضعتها الحكومة ووافقت عليها شركة المحاصيل العمومية .

اعضاء البورصة

اعضاء البورصة هم تجار صادرات القطن والبذرة واصحاب البنوك بالاسكندرية او المندوبين عنها وتجار الاقطان في داخلية البلاد ويشترط فيمن يقبل عضواً بالبورصة :

ان يكون عمره ٢١ سنة كاملة وان يكون ذا اهلية والا يكون قد اشهر افلاسه في القطر المصري او في الخارج الا اذا كان قد رد اليه اعتباره والا يكون قد سبق الحكم عليه في القطر المصري أو في الخارج بعقوبة ما للجناية او بعقوبة الحبس او افلاس او نصب او خيانة الامانة

وان يثبت ان لديه رأس مال قدره ٤٠٠٠ جنيه وان يقدم شهادة بذلك في كل سنة صادرة من بنك او من اي محل مراقبي الحسابات المحققين

وان يقيم في الاسكندرية او يعين فيها محله المختار ان يودع في أي بنك قبله اللجنة تأميناً قدره مائة جنيه مصري

وان يتعهد بان يخضع للوائح البورصة ويشق قرارات اللجنة البورصة ولجانها الفرعية

وان يدفع عشر ن جنيها بدل اشتراك
فكل شخص يرغب في تسجيل اسمه كعضو في بورصة مينا
البصل يجب عليه ان يقدم طلباً بالكتابة يوقعه اثنان من اعضاء
البورصة يشهدان بحسن سيرته ونزاهته الى رئيس لجنة البورصة
وتجتمع بعد ذلك اعضاء اللجنة ويجري الانتخاب بالاقتراع السري
ويكون قبول المرشح عضواً بأغلبية ٣ اصوات الاعضاء الحاضرين
وبقرار غير مسبب

ادارتها

لبورصة مينا البصل جمعية عمومية ولجنة ادارية :
فالجمعية العمومية تؤلف من اعضاء البورصة العاملين وتجار
الصادرات واصحاب البنوك وللجنة البورصة ان تدعو الجمعية
للاجتماع مرة في شهر مارس من كل سنة وكلما رأت ذلك لازماً
للمصلحة العامة أو كلما طلب ذلك ثلث الاعضاء وتكون الدعوة
بتعليق اعلان عن ذلك في دار البورصة على الاقل ثلاثين يوماً
قبل اليوم المعين للاجتماع

ويرأس الجمعية العمومية رئيس لجنة البورصة او نائب او
عضو اللجنة الذي ينوب عنهما وتؤلف لجنة البورصة المكتب
ولا تكون مداولات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا حضرها نصف
الاعضاء على الاقل او اياً كان عدد الاعضاء الحاضرين للانقضاء
مرة ثانية بعد ثمانية ايام اذالم يحضر الاجتماع الاول العدد القانوني
من الاعضاء وتكون القرارات بأغلبية الاصوات ويحرر محضر

للاجتماع ويجب ان يبلغ هذا المحضر الى لجنة البورصة حيث يتلى فيها ويسجل ويجب ان تستشار الجمعية العمومية في كل تعديل يراد ادخاله على لائحيتها العامة والداخلية

أما لجنة البورصة فهي صاحبة السلطة في إدارة أعمال البورصة بمقتضى لائحيتها العامة والداخلية وهي تؤلف من ٣٢ عضواً منهم ١٦ من تجار الصادرات (١٣ للقطن و٣ للبذرة) و ٤ من اصحاب البنوك و ٥ من تجار القطن في داخلية البلاد و ٧ من كبار المزارعين وعضو منتدب من لجنة بورصة البضائع المنسأة بالاسكندرية وأعضاء هذه اللجنة تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري واعداء كبار المزارعين الذي يرجح حق تعيينهم الى وزير المالية ومندوب لجنة بورصة البضائع المنسأة

وتجتمع اللجنة كلما قضت المصلحة بعقد ها ولا تكون مداولاتها صحيحة الا اذا حضر الاجتماع نصف الاعضاء أعني ١٦ عضواً وتأخذ القرارات بأغلبية الاصوات فاذا تساوت الاصوات رجح رأي الفريق الذي منه الرئيس

وتنتخب اللجنة كل سنة من بين اعضائها مكتبها المؤلف من رئيس ونائب رئيس وسكرتير يعهد اليه بامانة الصندوق. وللرئيس ان يقوم بتنفيذ قرارات اللجنة وهو يمثلها امام القضاء مدعية كانت أو مدعي عليها

اختصاصات لجنة البورصة

مهمة هذه اللجنة ان تدير حركة البورصة بانتظام وذلك بمراقبة تنفيذ اللوائح الخاصة بها و باتخاذ ما ترضه الظروف من

الاجراءات طبقاً لاحكام تلك اللوائح وتنظيم مجري المعاملات في تجارة الصادرات والاهتمام بكل امر يتعلق بها وتنظيم مجرى المعاملات بالسكنترات للقطن والبرزة وتعيين نماذج للمعاملة بها ووضع شروط سهلة للمعاملات وتعيين اللجان المختلفة المنصوص عنها في لائحتها العامة والداخلية

اللجان الفرعية للقطن والبذرة

تتدب لجنة البورصة في كل سنة لجنتين فرعيتين من بين اعضائها أو من أعضاء البورصة الاولى للاقطان والثانية للبذرة

فلجنة القطن الفرعية تؤلف من ٢٠ عضواً منهم ١٧ من أعضاء البورصة (منهم ٢ من تجار القطن في داخلية البلاد) و٢ من كبار المزارعين ومندوب من لجنة بورصة البضائع المنسأة وكل لجنة فرعية لا تعد اعمالها قانونية الا اذا اجتمع تسعة من اعضائها على الاقل

اما لجنة البذرة الفرعية فتؤلف من عشرة اعضاء (منهم تاجر من تجار البذرة في داخلية البلاد) واحد كبار المزارعين ومندوب من لجنة بورصة البضائع المنسأة ولا تكون مداواتها صحيحة الا اذا اجتمع خمسة من اعضائها على الاقل

وتكون القرارات في اللجنتين الفرعيتين باغلبية الاصوات فاذا تساوت الاصوات رجح رأي الفريق الذي منه الرئيس وتنتخب كل لجنة فرعية رئيسها وهو المقرر عن اعمالها امام اللجنة العامة كما

وان قرارات هذه اللجنة العامة تكون نافذة في كلا اللجنتين الفرعيتين

وعملاً باللائحة الداخلية تحدد كل من اللجنتين شروط تسليم الاقطان والبذرة التي تباع بمقتضى كثرات في بورصة البضائع المنسأة وفي بورصة مينا البصل وتعين النماذج التي تكون اساسا للتعامل فيها وتنتدب الخبراء للفصل فيما يقع من الخلاف والتباين في تقدير البضائع وتعيينها وتقوم بتقدير عصول القطن بناء على التقارير التي ترد عليها من مراسليها في المديريات والمحافظات وتهم بكل ما يختص بتجارة الصادرات وتصدير نشرات اسبوعية احصائية للقطن والبذرة وغيرها

لجنة تعيين الفروق بين انواع القطن ورتبها

تنتدب لجنة البورصة العامة كل سنة لجنة فرعية ثالثة مهمتها تعيين الفروق بين انواع القطن ورتبها القابلة للتسليم بمقتضى كثرات في بورصة البضائع المنسأة

وهذه اللجنة تؤلف من ١٥ عضواً منهم ٦ من المشتريين و ٦ من البائعين يكون من بينهم احد كبار المزارعين و ٣ من الخبراء المحلفين يعينهم وزير المالية ومندوب لجنة بورصة البضائع المنسأة ويمكن استبدال هذا الاخير باحد تجار القطن في داخلية البلاد ولا تكون مداولات هذه اللجنة صحيحة الا اذا اجتمع تسعة اعضاء على الاقل

مجلس التحكيم ومجلس المنازعات

تتدب لجنة البورصة العامة كل سنة عقب اجتماع الجمعية العمومية ١٢ من اعضاء البورصة ليكونوا من سبعة منهم مجلس تحكيم للجنة القطن الفرعية ومن الخمسة الباقية مجلس تحكيم للجنة البذرة الفرعية

ويقضي هذين المجلسين كحكم ودي أعني من مراسم الاجراءات ومن قواعد القانون ما عدا الاجراءات والقواعد الميينة في لوائح البورصة بقرار غير قابل للطعن في جميع ما ينشأ من الخلافات بين اعضاء البورصة الخاصة بمعاملاتهم في تجارة القطن والبذرة بضاعة حاضرة في بورصة مينا البصل بشرط أن يرفع الخلاف الى مجلس التحكيم بطلب يعين فيه موضوع الخلاف

وفي حالة رفع الازمان لقرارات مجلس التحكيم يرفع الى لجنة البورصة العامة امر عضو البورصة المتعنت ويجوز للجنة ان تحيل من ارتكب المخالفة الى مجلس التأديب سواء أكان ذلك مباشرة أم بعد انذار لم يعقبه تنفيذ في خلال المدة التي تعينها اللجنة بذلك بدون تأثير في تنفيذ القرار نفسه

مجلس التأديب

تنتخب الجمعية العمومية في كل سنة ٦ من اعضائها يتكون منهم مجلس تأديب وتعين كذلك من يحلون محلهم اذا دعت الحال

و. يكفي حضور خمسة من الاعضاء لتكون قرارات مجلس التأديب صحيحة . ويجتمع المجلس بناء على طلب رئيسة ليصدر قرار في جميع المسائل التي ترفعها اليه اللجنة أو التي تحال مباشرة من رئيس اللجنة أو من مندوب الحكومة— ويصدر المجلس قراراً في جميع المخالفات للقوانين واللوائح التي تقع من أعضاء البورصة وتؤخذ القرارات بأغلبية اصوات المجلس وتدون القرارات في محضر يحرر خصيصاً لذلك ويكون تبليغ القرارات لاصحاب الشأن بخطاب موصى عليه ويتولى رئيس لجنة البورصة العامة تنفيذ القرارات وله ان يؤمر بأن تعلق في البورصة القرارات التي يصدرها مجلس التأديب

أما العقوبات التأديبية فهي: الانذار والغرامة من خمسة جنيه الى ٥٠٠ جنيه والشطب

ويجوز للاعضاء الذين حكمت عليهم لجنة البورصة أو مجلس التأديب بغرامة تزيد على ٢٠ جنيه أن يرفعوا استئنافاً أمام لجنة البورصة في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان القرار— أما الذين حكمت عليهم بعقوبة الشطب فلهم أن يرفعوا استئنافاً أمام الجمعية العمومية في خلال الخمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان القرار

مشروب الحكومة

للحكومة مندوباً لدي بورصة ميناء البصل بمقتضى التشريع الجديد مهمته الاشراف على مراعاة القوانين واللوائح . ويجب ان يدعي لكل الجمعيات العمومية وكذلك لكل جلسات لجنة

البورصة ومجلس التأديب ومجلس التحكيم ، ولكنه لا يشترك في القرارات ، وله كذلك ، الحق في حضور اجتماعات اللجان الفرعية وفي حالة غيابه أو حدوث ما يمنعه من الحضور يجوز له أن يرسل نائباً عنه بموافقة وزارة المالية. وماعدا هذه الاختصاصات فلمندوب الحكومة حق الاعتراض على جميع قرارات لجنة البورصة التي يراها مخالفة للقوانين المعمول بها وللوائح البورصة ويترب على الاعتراض عدم تنفيذ القرار الصادر إلا اذا رفعت لجنة البورصة بناء على طلب رئيسها ، استثناءً أمام غرفة المشورة بالمحكمة التجارية المختلطة وصدر حكمها بوجوب تنفيذ القرار . وعلى رئيس لجنة البورصة أن يعلن ، في خلال عشرة ايام ، من تاريخ حصول الاعتراض مندوب الحكومة وصاحب الشأن اذا وجد ، بالحضور أمام المحكمة . وكل اجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا أثر له مطلقاً

وتبلغ لجنة البورصة السلطات المختصة بواسطة مندوب الحكومة كل ما وصل الى علمها من الجرائم التي يكون قد ارتكبها أعضاء في البورصة وعلى مندوب الحكومة القيام بمثل هذا التبليغ ، فيما يتعلق بالجرائم التي تصل الى علمه شخصياً

نماذج النظم

أهميتها

ان تعيين النماذج أمر خطير الشأن لا بد منه ولا مندوحة عنه

للاسواق ذات الاجل لانها الاساس الذي تبني عليه العقود في بورصة الكنتراطات حيث لا يري المضاربون لديهم بضاعة ولا نماذج يقدمونها كما يحدث في الاسواق العادية والمضاربون على بضائع غير معينة — وكثيراً ما تكون غير موجودة — يتعاقدون في مقصورة البورصة وهم على بينة من امر النموذج الخاص الذي جعل اساساً لجميع معاملاتهم ، ويتعاقدون على تسليم البضاعة أو استلامها بحسب هذا النموذج . واذا اختلفت البضاعة عنه قليلا يدفع صاحب البضاعة او يقبض الفرق الموجود بين رتبة بضاعته ورتبة النموذج ومن ذلك يظهر ان تعيين النموذج يقتضي التدقيق والضمان الكافي لحفظاً لشروط المعاملة في البورصة وصوناً للمصلحة الاقتصادية العامة

ويجب ان يكون النموذج العام في بورصة الكونتراطات من رتبة متوسطة بين مراتب القطن لانه اذا كان من رتبة جيدة جداً ، اصبح التسليم بحسبه صعباً في جميع العمليات . واذا كان من رتبة دون المتوسطة أو هم عالم التجارة انه مثال للقطن كله ، وهذا يحيط من سمعة البضاعة ، ولا يتفق مع الحقيقة . وفي كلا الحالين يؤدي الامر الى اختلال في التسليم وشطط وتلاعب في الاسعار زد على ما تقدم ان وجود الصلة بين السوق ذات الاجل والسوق العادية أمر واجب لمصلحة التجارة ، فاذا كان النموذج الاولى من رتبة غير متوسطة ، اقصمت عروة الاتصال الواجب بين البورصة واختل التوازن في الاسعار ، ولا يخفى ما في ذلك من الاضرار

كيفية وضع النماذج

ان الطريقة المتبعة في بورصتنا لوضع النماذج هي الاكتفاء بالنظر السطحي الى لون القطن ونظافته وطول شعرته ولمعانه . وهي طريقة غير وافية بالمرام ، لانه اذا وجد جماعة من الخبيرين المحنكين يستطيعون التمييز بين مزايا الرتب ، فان كثيرين غيرهم يخطئون في تقديرهم . وليس يدلنا على صحة هذا القول مثل ما يقع عادة من الخلاف بين الخبراء في تسمين رتبة واحدة من القطن

تلك هي طريقة بورصتنا مع ان هناك طريقة للتحليل العلمي تمكننا من معرفة المزايا الاصلية لشعر القطن واخصها طول الشعرة ودقتها وصلابتها وتناسبها . قال الموسيو هنري ايفس المشهور بمباحثه العلمية لمعرفة قيمة الشعرة القطنية من الوجهة التجارية ، ان مرونة الشعرة وصلابتها وكيفية التفافها ومبلغ دقتها هي اخص المزايا التي يعتد بها في تقدير قيمة القطن ومعرفة مراتبة . ومعلوم ان هذا كله لا يعرف بمجرد النظر كما يجري في بورصتنا التجارية

فلذلك نأمل ان توضع في بورصتنا قاعدة علمية لتعيين النماذج والرتب وتقدير أثمانها عند تباین الآراء صوتاً للمصالح وتسهيلاً للمعاملة

واضعوا النماذج

تؤلف لجنة القطن الفرعية جميع النماذج التي تجعلها البورصة أساساً للتعامل فيها ويوضع النموذج لكل رتبة من

الاقطان المختلفة يقررها على الاقل سبعة من أعضاء اللجنة الفرعية للقطن . وكل النموذج يوضع في أربعة علب الاولى تختم بيد رئيس اللجنة الفرعية والاثنان تبقيان مفتوحتين ليستخدمها الخبراء عند الحاجة وتبقى الرابعة تحت تصرف جميع الاعضاء في بورصة ميناء البصل — ويجب على اللجنة كل ستة أشهر أو كلما دعت الحالة الى ذلك أن تثبت من النموذج لترى هل أدخل عليه تغييراً أو بقي على حاله فإذا وجدت ان هناك تغييراً أرجعته الى حالته الاصلية طبقاً للنموذج المختوم — وفي بحر شهر ديسمبر من كل سنة تجتمع لجنة القطن لتحديد نماذج موسم القطن المقبل ولا يمكن الرجوع اليها في منازعات السنة الحالية

تغيير النماذج

لما كانت نماذج القطن تؤلف من متوسط المحصول العام ، أصبح من أصالة الرأي ومن المصلحة العامة أن يغير النموذج الذي هو أساس التعامل كلما ظهر نوع جديد من القطن وتوفى على بقية الانواع التي تزرع في البلاد ، وهذا ما وقع سنة ١٩١٦ فانه لما صار النوع المعروف بسكالاريدس متفوقاً على بقية الانواع اضطرت شركة المحاصيل العمومية ، بعد الوقوف على رأي لجنة البورصة الملكية الى تأليف نموذج آخر اساسه قطن سكالاريدس فصار التعامل جارياً عليه وعلى النموذج القديم أي النموذج الميت غفيري . ولكن هذا النموذج الاخير انقضى في شهر اغسطس سنة ١٩١٧ أي بعد ان انتهت آجال العقود المبرمة عليه عملاً بقرار لجنة البورصة

الملكية واستبدل بالاشموني بعد ذلك و بقيت المعاملة على النموذجي
السكالاريدس والاشموني
فلو اغفل امر تغيير النموذج و بقيت المعاملة مبنية على النموذج
الميت عفيفي وحده لانحطت درجة متوسط القطن المصري بالنسبة
الى محصول نوع السكالاريدس وضعفت الصلة اللازمة بين
بورصة الكنترانات ومينا البصل لان مقدار الميت عفيفي
الذي جعل اساس التعامل كان ينقص على التوالي
و يؤخذ من الاحصاء الرسمي انه اذا قدرنا أن المحصول كله
يمثل برقم ١٠٠ تكون نسبة المزرع من كل نوع في السنوات
الآخيرة كما يلي :



النسبة المئوية لاصناف القطن المزروع اثناء السنوات ١٩١٦ - ١٩٣٠

[illegible]

فيظهر من هذا الجدول ان زراعة قطن سكالار يدس اتسعت في البلاد حتي انتقلت نسبتها من ٢٢٥ ر ٢٢ في المئة في سنة ١٩١٤ الى ٧٧ ر ١١ سنة ١٩٢١ وكذا الاشموني انتقلت نسبة زراعته من ٨ و ٢٠ في سنة ١٩١٦ الى ٦ ، ٤٤ سنة ١٩٢٤ بفضل ما لهذا النوعين من الجودة والتفوق

وكل من يريد خير القطن يمتنى أن يرى فيها على الدوام نوعاً من القطن متفوقاً كل التفوق وجديراً بأن يقوم في الصناعة مقام النوع الاميركي الجيد المعروف بسمي ايلند « Sea island » كما رأينا نوع سكالار يدس حتي الآن ، فان سعره يزيد عن شعر الاشموني خمسة ريالات على التقريب ، وهذا كما لا يخفى يضاعف ارباح المزارعين ويحملهم على الاعتناء بنوع القطن وغني عن البيان أن ثروة مصر بل حياتها الاقتصادية تقوم بنوع قطنها لا بمقداره

انواع القطن المصري

انواع القطن المصري تولدت عن افضل واغوي الشجيرات التي انتجت افضل واطول شعرة قطنية . ولكنها لم تكن في جميع الاحيان سليمة انواع اصيلة نقية . ولما كانت جودة كل نوع من القطن لا تستمر الامده تتراوح بين عشرة وعشرين عاماً ، كان تجديد النوع بايجاد بذرة قوية جديدة واجباً كل الوجوب تلافاً لانحطاط مقام القطن وقص المقدار الذي ينتجه الفدان . ولقد

ظهر من المباحث التي قام بها الاختصاصيون (١) ان اسباب انحطاط نوع القطن يرجع الى طبيعة الارض التي يزرع فيها وخواص الشجيرة نفسها

فلذلك كان اختيار البذرة من نوع معين قوي موافق لطبيعة كل ارض مسألة خطيرة حيوية للبلاد ، وما زال الباب مفتوحاً في مصر لمواصلة المباحث العلمية والنباتية التي تحفظ للقطن المصري منزله الرفيع في عالم التجارة وهاك اخص اصناف القطن المصري التجارية في بورصة ميناء البصل

أنواع القطن السكلاريدس

١ — القطن السكلاريدس — لون شعره كلون القشدة الخفيف . وهو زاهي اللمعان حريري الملمس دقيق الشعر ، ذو تيلة متينة متوسط طولها ٣٥ ملليمترأ .
والسكلاريدس الوارد من منطقة الزقازيق يكون عادة اخف لوناً واخشن ملمساً واقصر تيلة واقل متانة ولمعاناً من القطن الوارد من طنطا والمحلة الكبرى ، وهذا يعد احسن نموذج للسكلاريدس التجاري

٢ — سكلاريدس الدومين — انتخبت مصلحة الدومين هذا القطن من القطن السكلاريدس . ويعد احسن واتقى سلالاته
٣ — قطن ٣١٠ — استنبط هذا القطن جناب الدكتور بولز حوالي سنة ١٩١٠ عند ما كان نباتيا للجمعية الزراعية

(١) ومنهم جناب المستر لاورنس بولز Mr. Lawrence Balls

الخدوية. وهو يعادل احسن سلالات السكلاريدس في الشعر وله تيلة جيدة المتانة

ولم تظهر منه في بورصة مينا البصل غير كيات قليلة بيعت على اساس السكلاريدس

٤ — القطن المخصوص — سلالة حديثة من القطن ارسلت الى بورصة مينا البصل من الخاصة الملكية وشعرها اخف لوناً من شعر السكلاريدس واقيم من شعر الاقطان البيضاء . وهي تماثل السكلاريدس في اللعان وتيلتها اخشن قليلا من تيلته ولكنها متينة وطويلة ، اذ انها تبلغ ٣٨ مليمترآ . ويظهر انها منتخبة من السكلاريدس وقد بيعت في البورصة على اساسه
٥ — السكلاريدس السوداني (من كسلا) — له تيلة طويلة دقيقة متينة ناعمة ذات لون اخف قليلا من لون تيلة السكلاريدس المصري النموذجي. ويظهر ان صافي حلقه قليل

الاقطان البيضاء

١ — القطن الكازولى — شعره ابيض ولعانه جيد ، غير أنه أقل لعاناً من السكلاريدس ومتوسط طول تيلته ٣٤ مليمترآ وهو جيد المتانة دقيق الشعر ولكنه أخشن ملمساً من السكلاريدس

٢ — القطن الفتحي — يلي القطن الكازولى أهمية وكية في البورصة . وشعره أخف لوناً من شعر السكلاريدس واقيم من شعر الكازولى ، ولعانه أقل نوعاً من لعان شعر الكازولى ،

وهو ايضاً أخشن ملمساً وأقل متانة وانتظاماً من شعر الكازولي
ومتوسط طول تيلته ٣٢ مليمتراً

٣ — قطن فلتوس — تماثل تيلته تيلة الكازولي في اللون
والطول والدقة والمعان ولكنها اقل منها في المتانة. وهي اطول
وأدق من تيلة الفتحى .

٤ — قطن تيودورا — تيلته أقتم لوناً من تيلة الكازولي
وأقل منها في الطول والمتانة والدقة الا انها تفوق تيلة الفتحى
في هذه الاوصاف . وليس لهذا القطن اهمية كبيرة .

٥ — القطن المجاهدي — هو قطن ايض الشعر نوعاً ، قليل
الاهمية ، دون القطن الفتحى في جميع الصفات .

انواع قطن بليون

١ — قطن بليون — لون شعره كلون القشدة وتيلته اقتم
لوناً وأقل لمعانا وأخشن ملمساً وأقل متانة وأكثر سمكاً وأقل
طولاً من تيلة السكلاريدس ، اذ يبلغ متوسط طولها ٣٢ مليمتراً
وشعره أكثر نفاية من شعر السكلاريدس

وتيلة البليون في مختلف صفاتها تقع بين تيلة الزاجورا وتيلة
السكلاريدس ، فهي احسن قليلاً في اللعان والملمس من تيلة
الزاجورا وأقل نوعاً في الطول من تيلة السكلاريدس . وهي
كذلك اقتم لوناً من تيلة السكلاريدس وأخف من تيلة الزاجورا .

٢ — القطن الفؤادي — قطن جديد يظهر انه من اصل
هيميني اعتبرته لجنة البورصة ادنى قليلاً من السكلاريدس واعلى

من البليون في التيلة . وهو اقتملونا واقصر تيلة من السكلاريدس ولكنه اكثر لمعانا واقرب الى المنظر الحريري من البليون . وتيلته ادق قليلا واطول من تيلة هذا القطن . وشعر القطن القوادي كثير النفاية قليل الانتظام . وقد استنبطه مسيو براخيموس ٣ — قطن براخيمونس رقم ٣٦٣ — قطن جديد يشبه البليون بعض الشبه ، يبدانه احط منه كثيراً ولونه يماثل لون البليون تقريباً ، ولكنه في لمعان شعره وانتظامه وطول تيلته ومئاتها اقل منه كثيراً

انواع القطن الصعيدي

١ — القطن الصعيدي — لون شعره ضارب الى السمرة الخفيفة ولمعانه غير زاه . ولمسه وشكله يشبهان ملمس الصوف وشكله . ومتوسط طول تيلته ٢٧ مليمتراً وهو اقصر الاقطان المصرية تيلة . ومثانة تيلته متوسط اذا قيس بمثانة تيلة السكلاريدس . وهو سميك الشعر .

٢ — القطن الزاجورا — يأتي الى البورصة من الوجه البحري فقط . ولون شعره يضرب الى السمرة الخفيفة . ومتوسط طول تيلته ٢٩ مليمتراً . وتيلته متوسط المثانة وتقل في ذلك نوعاً عن تيلة الصعيدي كما ان شعرها اخشن نوعاً من شعر تيلة الصعيدي وهو في ملمسه ومجمل شكله يشبه الصوف بعض الشبه ، كما هي الحال في القطن الصعيدي . وهو عادة اقل احتواء على الاوراق .

المتتة واقتم لونا وأطول تيلة من القطن الصعيدي . كذلك هو اقتم لونا وأقل لماعاً وأقصر تيلة من قطن بليون ويصعب تمييز القطن الزاجورا ذي التيلة الجيدة من قطن بليون متوسط التيلة

٣ — قطن الفيوم — اقتم لونا من القطن الصعيدي الوارد من المديرية الأخرى وفي الحقيقة يقرب في السمرة من لون القطن النوباري الخفيف اللون . وتيلته أطول والين وأضعف وأكثر نفاية من تيلة غيره من القطن الصعيدي .

٤ — القطن الأشموني الملكي — يزرع في الوجه القبلي . وله لمعان أزهي وتيلة أطول وملبس أنعم من القطن الصعيدي وهو سلالة جديدة من القطن الأشموني انتجها قسم النباتات بوزارة الزراعة ، ولكنه إلى الآن قليل الأهمية التجارية

الاقطان السمرات

١ — القطن الاصيلي — شعره اسمر زاهي اللبعان حريري الملمس نوعاً . وتيلته الين من تيلة القطن الزاجورا ، ومتوسط طولها ٣٢ مليمتراً . وهي جيدة المتانة وادق شعراً من تيلة الزاجورا . والاصيلي مستحب من القطن العفيف

٢ — القطن النوباري — أخف لونا وأقصر تيلة وأسمك شعراً وأخشن ملمساً من القطن الاصيلي . ومتوسط تيلته ٣٠ مليمتراً . وفي شعره عروق ذات لون أخف من باقي كتلة الشعر ويغلب أنها عبارة عن تيلة هجن من هذا القطن مع صنف آخر أخف لونا منه . ويقع النوباري بين الاصيلي والزاجورا في

اللون وطول التيلة ودقة الشعرومتا تنه. وهوثا في الاقطان السمرء
التجارية في كمية ما يرد منه الى البورصة

٣ — القطن العففي — يكاد يكون معدوما في الوقت الحالى
ولا يظهر في البورصة الا نادراً وهو دون الاصيلي في جميع الصفات

ويمز القطن العففي من الاصيلي بكون تيلته أقل طولاً وأكثر
سماكة وأخشن ملمساً وأقل لمعاً من تيلة الاصيلي. ويمز القطن
الاصيلي من النوباري بكون تيلته أكثر طولاً وأقل سماكة وأنع
لمساً وازهى لمعاً من تيلة النوباري. وكذلك يميز بكون لون
شعره أكثر اسمراراً وخالياً من العروق الخفيفة اللون الموزعة
بين شعر النوباري

٤ — قطن النهضة — اخف لوناً من الاصيلي وتيلته اقصر
قليلاً من تيلة السكلاريدس وأطول من تيلة الاصيلي والبلون
وتضارع تيلة الفؤادي الجيد ومتوسط طولها ٣٣ مليمترأ

ولهذا القطن لمعان جيد ومتانة جيدة. وهو منتخب من
القطن الاصيلي بواسطة قسم تربية النباتات بوزارة الزراعة
وكيانه لا تزال محدودة في التجارة

هـ — قطن المعرض — لا تزال كميات هذا القطن قليلة في التجارة
ويقال ان شعره أكثر قهاية من شعر السكلاريدس وهو أقتم
لوناً وأخشن ملمساً وأكثر طولاً وليونة وأقل انتظاماً وأضعف
قليلاً في المتانة منه. ويبلغ متوسط طول تيلته ٣٨ مليمترأ وشعره
أخف لوناً من شعر القطن الاصيلي والنهضة
وقد انتخبت الجمعية الزراعية الملكية هذا القطن من قطن بيا

(قطن أريزونا الامريكاني المصري) الذي هو نفسه متحجب من القطن الغنيفي بواسطة مصلحة الزراعة في الولايات المتحدة الامريكية . وقد بيع على أساس السكلاريديس . ويظهر انه سيكون لهذا القطن مستقبل حسن لما هو متوافر فيه من صفات التيلة وكثرة المحصول ، خصوصا اذا تحسنت تيلته بحيث تضارع تيلة السكلاريديس

والاقتطان المصرية التجارية المهمة هي : السكلاريديس والصمعيدي والزاجورا والبلبون والكازولي والاصيلي والاقتطان الحديثة المهمة التي يرجي لها مستقبل حسن هي : قطن ٣١٠ وقطن المعرض

مراتب القطن

رأت لجنة البورصة ان تعين مراتب كل نوع من القطن لترجع اليها عند وقوع الخلاف تسهيلا للتعامل وحسبا للمشاكل فناء عملها حسن النتيجة جزيل النفع لتأمينه اصحاب المصالح من المشاكل ومن عرقلة مجرى التجارة

ورتب القطن الرئيسية المحددة في بورصة ميناء البصل هي الاتية مرتبة من أدنى الى أعلى :

«فير» (Fair) و «فولي فير» (Fully Fair) و «جود فير» (Good Fair) و «فولي جود فير» (Fully Good Fair) و «جود» (Good) و «فولي جود» (Fully Good)

و « أ كسترا » (Extra) وأنصاف هذه الرتب محددة أيضاً في هذه البورصة . فأي نموذج من القطن يقع بين رتبتين تكون رتبته وسطاً بينهما : مثلاً إذا وقع نموذج بين رتبتين « فير » و « فولي فير » تكون رتبته (فير توفولي فير) (Fair to Fully Fair)

والنموذج الذي يزيد أو يقل ربع رتبة عن إحدى الرتب السابقة تعين رتبته على هذا الاعتبار . فمثلاً النموذج الذي يفوق رتبة « جود » بربع رتبة تكون رتبته « جود + $\frac{1}{4}$ » والنموذج الذي ينقص ربع رتبة عن « جود » تكون رتبته « جود — $\frac{1}{4}$ » وإذا سبقت كلمة « أبوت » (About) أي رتبة من رتب القطن الرئيسية دل ذلك على أن رتبة النموذج أقل من تلك الرتبة بنحو $\frac{1}{8}$ رتبة . ومن الجهة الأخرى إذا زاد النموذج نحو $\frac{1}{8}$ رتبة عن إحدى هذه الرتب استعملت كلمة « استريكت » (Strict) بعد تلك الرتبة . فمثلاً « أبوت جود » تقل عن رتبة « جود » بنحو $\frac{1}{8}$ رتبة . و « جود استركت » تزيد عن رتبة « جود » بنحو $\frac{1}{8}$ رتبة

وإذا ما ذكرت كلمة « شاي » (Shy) قبل رتبة من رتب القطن دل ذلك على أن رتبة النموذج أدنى قليلاً من تلك الرتبة فإذا ما ذكرت كلمة « فول » (Full) بعد رتبة ما كانت رتبة النموذج أعلى قليلاً من الرتبة المذكورة . فمثلاً « شاي جود » أدنى قليلاً من رتبة « جود » و « جود فول » أعلى قليلاً من « جود » ورتب القطن الأقل من رتبة « فير » هي من أسفل إلى أعلى : « سكرتو » (Scarto) (عفرته وسكينه) و (لومدلينج) (Low middling) و « مدلينج » (Middling) و « جود مدلينج »

Good Middling و « مدلنج فير » Middling Fair
و « مدلنج فير توفير » Middling Fair to Fair

وإذا نتج القطن السكرتو من الحلج في دواليب عادية يكون شكله كشكل النماذج المعتادة المنحطة ويسمى « قطن سكيئة » فإذا ما نتج من الحلج في دواليب أمريكية لسكا كينها اسنان كاستان المنشارقان اجزاءه تثار بشدة فيظهر انظف كثيراً مما هو في الحقيقة ويسمى « قطن عفريئة »

وينتج قطن السكيئة من حلج ما يبقى من حلج الاصلية وذلك عبارة عن (السقطة) و (المرومة) وبقايا الشعر التي لا تزال على الزور . والسقطة والمرومة عبارة عن قصوص قطن مصابة ومتماسكة بعض التماسك .

وقطن العفريئة هو في الحقيقة ما يسمى « صوف القطن » وهو معدوم التيلة على التقريب ولا يستعمل في الغزل . ويتكون من بقايا الشعر التي لا تزال ملتصقة بزور القطن بعد ان ترك دواليب السكيئة .

ويفرز قطن السكيئة والعفريئة الى درجات تعرف برقم ١ ورقم ٢ وهكذا .

اسماء رتب القطن ووصف امزاجها

منقولة عن كلمات انجليزية

ومن المفيد أن نذكر هنا معاني تلك الألفاظ باللغة العربية

إذ أن هذا يساعد على تحديد مدلولاتها في ذهن القاريء العربي الذي لا يفهم الانجليزية

Fair	« فير »	مقبول
Fully Fair	« فولى فير »	مقبول جداً
Good Fair	« جود فير »	مقبول جيداً
Fully Good Fair	« فولى جود فير »	مقبول جيداً جداً
Good	« جود »	جيد
Fully Good	« فولى جود »	جيد جداً
Extra	« اكسترا »	ممتاز
Fair to Fully Fair	« فير توفولى فير »	مقبول الى مقبول جداً
About	« ابوت »	نحو — يقرب من .
Strict	المعنى الحرفي شديد أو صارم والمقصود بهذه الكلمة	رفع قيمة الرتبة « استركت »
Shy	المعنى الحرفي خجل والمقصود هنا تنقيص قيمة الرتبة نوعاً ما « شاي »	
Full	« فول »	ملائن
Scarto	« سكرتو »	قطن منحط
Low Middling	« لومدلنج »	متوسط واطيء
Middling	« مدلنج »	متوسط
Good Middling	« جود مدلنج »	متوسط جيد
Middling Fair	« مدلنج فير »	مقبول متوسط
Middling Fair to Fair		

مقبول متوسط الى مقبول . « مدلنج فير توفير »

فالرتبة الرابعة أعني Fully good fair هي التي جعلتها البورصة النموذجاً وأساساً للتعامل فيها لأن معظم محصول القطن في البلاد يكون منها ولائها تعد متوسطة في صفاتها بين مراتب القطن فلا يصعب الحصول عليها عند التسليم كما يصعب مثلاً وجود المقادر العظيمة من رتبة Extra أو رتبة fully fair فضلاً عن كون هذه الرتبة الأخيرة لا تليق ولا يصح أن تكون مثلاً للقطن المصري

ولما كان تسليم رتبة fully good fair لا يتسنى في جميع الأحوال تقرر إمكان تسليم رتبة Good fair ورتبة Good fair بدلاً من رتبة Fully good fair أي النموذج المقرر في البورصة مع مراعاة الفرق في الأسعار. أما رتبة Fully Fair فلا يمكن تقديمها أو تسليمها بدلاً من رتبة fully good fair وكذلك لا تقدم رتبة Extra بدلاً من رتبة fully good fair إلا إذا رضي مقدمها أن تكون في درجة رتبة good والبائع على ذلك أن تقدير قيمة رتبة Extra الحقيقية بمجرد النظر واللمس يلاقي عقبات كبيرة لعدم وجود قاعدة علمية تمهيد سبيل المصاعب عند التقدير التجاري

وبديهي أن لكل رتبة من الرتب المذكورة أسعاراً تختلف بعضها عن بعض حسب درجات الجودة وتراوح فيما بينها طبقاً لأحكام العرض والطلب

ومما يلاحظ في هذا المقام أن كيفية وضع مراتب القطن هي كالتماذج يكتفي فيها بمجرد النظر إلى لون القطن ونظافته وطول شعرته ولعانه ، وهي طريقة غير وافية بالمرام كما قدمنا

لان تعيين مراتب كل نوع يتم بناء على تقدير الخبير لاعلى قواعد علمية مقررة ثابتة، وهذا نقص يجدر بولاة الامور ان يلتفتوا اليه

العوامل التي تؤثر في رتبة القطن وتيلته

نظراً الى ما لرتبة القطن وتيلته من الاثر الكبير في تقدير ثمنه كان من المستحسن ذكر الملاحظات الاسية عن العوامل المختلفة التي تؤثر في احدها أو كليهما :

١ — جميع الاحوال التي لا تلائم نمو القطن، واعداء تؤثر في تيلته وتجعلها ضعيفة كثيرة النفاية من الشعر . وعلى العموم تتوقف صفات التيلة في النماذج المختلفة من صنف واحد من القطن على ما يلي :

حالة التربة ، الجهة التي فيها الزرع ، كمية مياه الري ، الاحوال الجوية ، عمليات الزراعة . وكلما كانت هذه العوامل موافقة لصنف من القطن كانت صفات تيلته أحسن

٢ — تيلة القطن المزروع في أرض خصبة داخل حدود منطقة زراعته تكون دائماً احسن من تيلة المزروع في أرض ضعيفة في المنطقة عينها

٣ — القطن الذي يصاب بدودة اللوز أو غيرها من الآفات أقل رتبة وتيلة من الذي ينجو من الإصابة

٤ — الوجه القبلي أكثر ملاءمة لزراعة القطن الاشموني والقطن الزاجورا من الوجه البحري . وعكس ذلك صحيح بالنسبة للقطن السكلار يدس وغيره من الافطان الطويلة التيلة

وأحسن أقطان الصعيد مازرع في مديرية المنيا وأردؤها مازرع في مديرية القيوم . وأحسن نماذج السكلاريدس ما يرد الى البورصة من طنطا والمحلة الكبرى وأردؤها ما يأتي من الزقازيق

٥ — تيلة القطن المزروع في الحياض أردأ من تيلة المزروع في الاراضي الصيفية اذا كان الري في الحالة الاولى بالسواقي أو الشواذيف إذ أن هذه الآلات لا يمكن الزراع من ارواء اراضيهم ارواء كافياً . اما اذا كان الارواء بالقوي الميكانيكية كما هي الحالة الشائعة الآن في كثير من الحياض فإن الزراع يمكنون من اعطاء أراضيهم الكمية المناسبة من المياه وإذ ذاك تكون اقطانهم احسن تيلة واعلى رتبة من اقطان الاراضي الصيفية

٦ — يرجح ان تعطيش القطن طويلا قبل جمعه . كما يتبع أحياناً بقصد تفتيح نسبة اكبر من اللوز في وقت مبكر ، يقلل من متانة تيلته

٧ — قد يكون للدورة الزراعية اثر في صفات التيلة . والمعتقد في بورصة مينا البصل ان الدورة الثلاثية تنتج قطناً أحسن تيلة من قطن الدورة الثنائية غير أنه لم تجر بعد تجارب تؤيد هذا الاعتقاد

٨ — زيادة التسميد تشجع النمو الخضرى لنباتات القطن وتأخر نضجها فتصبح أكثر عرضة للاصابة بدودة اللوز . ويحتوى عصو لها على نسبة اكبر من الفصوص الميتة (السقطة والبرومة) وتنحط رتبته ، وفوق ذلك قد تصبح جدران الشعر صلبة سميكه فتصير التيلة خشنة رديئة

٩ — عدد جمعات القطن لها اثر كبير في رتبة المحصول

وصفات تيلته . واحب جمع القطن بمجرد تفتح عدد كاف من لوزاته . ومن المستحسن ان يجمع المحصول ثلاث مرات ويجب ان لا يقل جمعه عن مرتين فان جمعه مرة واحدة امر مضر . ويجب الجمع للمرة الاولى عند ما يفتح من لوز النباتات ٣٥ في المائة وللمرة الثانية عند ما تفتح ٤٠ في المائة اخري وفي المرة الثالثة يجمع ما يبقى على الشجيرات من المحصول

وتأخير الجمع يؤثر في المحصول بطريقتين على الاقل :
أولاهما انه يسبب تساقط القطن من لوزاته على الارض .
واختلاطه بما عليها من الاوراق المقتة وغيرها فيصبح قدراً وتنحط رتبته

وثانيتهما ان ترك شعر القطن معرضاً لحرارة الشمس وضوئها مدة أكثر من اللازم يؤثر في جودة ذلك الشعر ويضعف تيلته ١٠ —
تخزين القطن الزهر يضر تيلته . اما القطن المحلوج فيتحمل التخزين مدة طويلة من غير ضرر كبير . والاصوب أن يحلج المحصول بعد جمعه مباشرة

وتنشأ في القطن الزهر المخزون حرارة توجب تقلبيه كثيراً وهذا يسبب ثققة لاداعي اليها ويمكن تجنبها بسهولة وهذا القطن عرضة للتلف الذي تسببه الفيران اثناء بحثها عن بزرته ، فضلاً عن انحطاط تيلته بسبب ترك الشعر على البزور الحية الاخذة في الجفاف والتي قد تسحب جزءاً من رطوبة الشعر اللازمة له فيصبح سهل التقصف قليل المتانة ١١ —
الحلج الرديء ينقص رتبة القطن ويضعف تيلته

وتظهر فصوص القطن الرديئة الخليج مجمدة تجعداً خفيفاً ، ولا يمكن أن تسخرج منها تيلة واضحة
١٢ — النسبة الصغيرة من الرطوبة تجعل التيلة أ كثليونة وأقوى متانة ، ولذلك يرش التجار أقطانهم المحلوجة بقليل من الماء قبل كبسها في البالات محافظة على صفات تيلتها. أما الرطوبة الكثيرة فتسبب نمو جراثيم العفن الفطرية وتلف تيلة القطن وتنقص رتبته (١)

فرق الاسعار بين الانواع والرتب

تسلم انواع القطن ورتبها

معلوم أن البائع في بورصة الكنتونات يلزمه ان يسلم قطناً من نوع أ لا نموذج الذي جعل اساساً للمعاملة على انه لما كان من الصعب ان يسلم البائعون في كل حين قطناً من نوع هذا الا نموذج اجيز للبائع أن يسلم رتبتين بدلا من الانموذج وهي رتبة good fair ورتبة good مع مراعاة الفرق بين اسعار الرتب أما اذا سلم البائع قطناً تقع درجته بين رتبة good fair ورتبة fully good fair أو بين هذه الرتبة ورتبة good فان الخبراء يقدرون فروق الاسعار بينهما وبين اسعار الرتب التي عينتها اللجنة القطن القرعية . وبناء على تقرير الخبراء يتم التسليم والاستلام.

(١) راجع المجلة نمرة ١ في فرز القطن في بورصة ميناء البصل لقسم تربية النباتات بوزارة الزراعة

ولا يجوز للبائع أن يسلم أنواع أخرى من القطن مقابل القطن
السكلاريدس أما إذا كان القطن المباع اشموني فقد أجاز للبائع أن
يسلم قطن الزاجوره بنفس شروط تسليم الاشموني وأيضا قطن
البليون مع احتساب علاوة تقدرها لجنة البورصة ويجب على المشتري
دفعها للبائع مع مراعاة فروق أسعار الرتب المختلفة

كيفية تعيين الفروق

تقضي الضرورة على المتعاملين بأن يعرفوا فروق الاسعار بين
الانواع ثم بين مراتب كل نوع منها لاجراء المحاسبة بمقتضاها.
وهذا ما تقوم به لجنة القطن الفرعية. فهي تجتمع للميعاد المضروب
في اليوم السابق لاصدار اوامر التسليم الثلاثة (الفليارات) لكل
شهر من أشهر التسليم وتقرر فروق الاسعار بين الانواع والرتب
على اساس أسعار العرض والطلب المتداولة في نفس ذلك اليوم
ويجب دفع الفروق قدماً قبل استلام القطن وبعد الاتفاق
النهائي على التسليم بين البائع والمشتري واليك بيان ذلك :

بورصة ميناء البصل
لجنة القطن الفرعية

بيان الفروق بين اعمار القطن الذي يجب تسليمه بموجب كوتراقات (اساس التعامل فيها انموذج فولى جودفير سكلاريدس) في ميعاد اول فليارة من شهر مايوسنة ١٩٣١

القطن السكلاريدس	الفروق بين رتبة
١٢ قرشاً	« جودفير » — ورتبة « جودفير » الى « فولى جودفير »
» ١٣	» « جودفير » الى « فولى جودفير » — ورتبة « فولى جودفير »
» ٢٣	» « فولى جودفير » — ورتبة « فولى جودفير » الى « جود »
» ٢٢	» « فولى جودفير » الى « جود » — ورتبة « جود »

عن اللجنة
الرئيس

بورصة ميثا البهل

لجنة القطن العربية

بيان الفروق بين اسعار القطن الذي يجب تسليمه بموجب كوترات (اساسي التعامل فيها) انودج فولى جودفير الاستموني (في مباد اول فليارة من شهر يونيو سنة ١٩٣١

البليون	القطن الاستموني والزاجور	
قرشاً ٧	قرشاً ٥	الفرق بين رتبة « جودفير » — رتبة « جودفير » الى « فولى جودفير »
» ٨	» ٥	» « جودفير » الى « فولى جودفير » — رتبة « فولى جودفير »
» ١٠	» ٥	» « فولى جودفير » — رتبة « فولى جودفير » الى « جود »
» ١٥	» ٧	» « فولى جودفير » الى « جود » — رتبة « جود »

وقررت اللجنة ان قطن بليون بسم يختصى كوترات عادية لشهر يونيو (الاستموني) بمقد دفع ١٧ قرشاً الى المائع عن كل قطن

عن اللجنة
الرئيس

ولا علاقة بين تعيين الفروق في بورصة مينا البصل وبين
النموذج الذي تبني عليه المعاملات في بورصة الكسرات لان
تعيين الفروق بين أسعار الانواع والرتب في مينا البصل يكون
طبقاً لقانون العرض والطلب

شروط تسليم القطن

نظام القطن المباع بمقتضى كوترانات

كيفية التسليم

يجب على البائع الذي يصدر اذناً بالمعاينة ان يكون عضواً
منضمماً لبورصة البضائع المنسأة بالاسكندرية وعضو في بورصة
مينا البصل . فاذا اراد احد المشتريين ان يتسلم اذونات المعاينة مع
انه ليس عضواً في هاتين البورصتين فيجب عليه ان يثبت لسمساره
انه قد اودع بالاسكندرية لدى احد البنوك المقبولة من لجنة البورصة
ثمن القطن بأكمله مضافاً اليه ٢٠ في المئة لتغطية كل ما يحتمل وقوعه
من الفرق في الثمن بسبب نوع القطن المسلم ، ويجب ان يكون
الايداع قبل اصدار القليارة الاولى بثلاثة ايام على الاقل
وعلى البائع ان يضع القطن المباع في احد مخازن مينا البصل
(شون) رهن امر المشتري فيما بين اليوم الاول واليوم الثالث والعشرين
من شهر التسليم . وفي النواعيد المقررة في الجدول الذي تحرره
لجنة بورصة البضائع المنسأة كل عام يسلم البائع الى المشتري اذناً

في معاينة البضاعة ويذكر في هذا الاذن (أو الامر) ما على
البالات أو الاكياس من علامات وكذلك ارقامها ونوع القطن
ورتبة والمحل (الشونه) المخزون فيه القطن ويجب ان يكون القطن
المراد تسليمه في حالة جيدة وان يقسم الى عدة اقسام كل واحد
منها ٢٥٠ قنطاراً وان ترتب البالات والاكياس على نظام يسهل
معرفة وتحيقها واخذ نماذج منها (عينات)

ويجب على المشتري حينما يتقدم لاخذ عينة من القطن الموضوع
تحت تصرفه أن يسلم البائع اذن المعاينة وان يستلم بدلا عنه وثيقة
موقعا عليها من البائع ومبينتا فيها علامات البالات التي اخذت منها
العينات وارقامها ويضع المشتري علامته على القطن ومنذ وضع
العلامة يصبح القطن ملكا للمشتري مع الاحتفاظ بالحقوق التي
يخولها امتياز البائع للبائع وذلك الى ان يدفع الثمن وبدون اخذ
بشرط الالفاء المطلق في حالة عدم دفع الثمن في التاريخ المعين
وذلك بمجرد حلول الاجل وبدون حاجة الى أي اخطار ويجب
على البائع ان يؤمن على القطن كما انه مسؤول عن كل ما
يطراء من ضياع او نقص واضح من رتبة القطن الموضوع في
البالات المعلمة

تعيين رتب القطن

يجب على البائع عند ما ياتي المشتري لاخذ النماذج من
البالات والاكياس ان يعين له نوع القطن ورتبه وقيمة الفرق في
السعر بين هذه الرتب والانموذج الرسمي وهو فولي جودفين

و بعد ان يثبت المشتري من ذلك كله يصرح هو ايضاً للبائع بانّه قابل أو غير قابل لرتب القطن ولتفرق السعر الذي عينه البائع واذا قام خلاف بين البائع والمشتري على ذلك يلجأ الفريقان الى التحكيم بواسطة خبراء البورصة

ويجب على البائع ان لا يسلم المشتري اكثر من رتبتين في كل جزء مقداره ٢٥٠ قنطاراً ولا يجوز ان يسلم قطن من رتبة اقل من رتبة « جودفير » ولا تعطي للبائع اية زيادة في الثمن على سعر القطن من رتبة « جود » وتحسب الزيادات في الاثمان بسبب الرتب على اساس الفروق التي تحددها لجنة القطن القرعية قبل اليوم الذي تصدر فيه اذونات المعاينة يوم من ايام العمل

والقطن المنظف بالدواليب والفرايل لا يصلح للتسليم . وان وضع العلامة على بالات القطن لا يلزم المشتري بقبول الرتب كما عينها البائع . وتسوي بين البائع والمشتري كل الفروق التي تنشأ من أن الرتبة اعلا او ادني من رتبة « فولي جودفير » وذلك بعد ان تعين الرتب بصفة نهائية على انه اذا حكم بأن جزاء غير صالح للتسليم فالمشتري الخيار اما في تسلم القطن على ان يخصم له الفرق الذي قدره المحكون واما في طلب استبدال الجزء سالف الذكر قطن من نفس النوع وذلك في خلال ٤٨ ساعة . فاذا حكم بان القطن الموضوع تحت تصرفه بدلا من القطن الاول غير صالح للتسليم ايضاً فيحسب ثمن هذا القطن على من اصدر اذن التسليم بسعر « فول جودفير » بضاعة حاضرة في اليوم الذي حكم فيه نهائياً برفض القطن ويضاف الى الثمن غرامة مقدارها ٢ في المئة من

قيمة الفاتورة . اما اذا حكم بان القطن الموضوع تحت تصرف المشتري أقل من رتبة « جودفير » بمقدار نصف رتبة فتعلى الفرامة الى ٤ في المائة

وليس للمشتري الذي تسلم القطن بعد ان سويت المنازعات بشأن الرتب اما بطريقة التحكيم واما بالطريق الودي أي حق في مطالبة البائع فيما يختص بالرتبة الا في حالة الغش

في حالة الغش

وكذلك يحق للمشتري بعد حل الخلاف الذي قام على رتبة القطن بطريقة ودية او بواسطة الخبراء ، ان يرجع الى البائع ويطالبه بالتعويض اذا اتضح له بعد المعاينة ان القطن مغشوش ويعتبر القطن مغشوشاً اذا كان False - packed fourbaudage داخل بالات القطن رتب كثيرة واصناف مختلفة من القطن مخبوءة بكيفية لا يمكن المشتري من اكتشافها ومعرفة حقيقة قيمتها عند معاينة القطن او اذا كان القطن داخله عفونة « عواريه » Coton Avarié او اذا كان القطن Lot Composé مكون من رتب وانواع مختلفة لا تصلح للتسليم . ففي هذه الحالات يبلغ المشتري رئيس لجنة القطن الفرعية انه وجد القطن الذي اشتراه مغشوشا فيعين الرئيس ثلاثة او خمسة خبراء للتثبت من ذلك في مخزن المشتري نفسه ويرسل البائع مندوباً معه ليقبله ليحضر تحقيق الخبراء : فاذا قرروا ان القطن كله او بعضه مغشوش وجب على البائع أن يأتي بالمقدار اللازم ليبدله من المقدار المغشوش

في خلال ثلاثة . واذا لم يتمكن البائع من احضار القطن اللازم للابدال تعين لجنة البورصة السعر الذي يجب على المشتري ان يدفعه بدلا من السعر الذي تم الاتفاق عليه قبل ظهور الغش وجميع ما ينشأ عن ذلك من النفقات يلحق على عاتق البائع . غير انه يجب على المشتري ان يبلغ شكواه الى رئيس لجنة البورصة في خلال ثلاثة اشهر من يوم استلامه للقطن

كيفية الدفع

يجب على المشتري ان يدفع ثمن القطن ويتسلمه في التواريخ المحددة بمعرفة لجنة بورصة البضائع المنسأة وعلى البائع ان يقدم له كشفاً بالثمن على اساس السعر المحدد في آخر تصفية القطن من رتبة « فولى جود فير » ويستعمل من القيمة او يضاف اليها الفروقات التي اقررت عند التسليم بين البائع والمشتري

واذا اراد المشتري ان يسجل باستلام القطن قبل الميعاد المضروب للتسليم وجب عليه ان يبلغ البائع ذلك ويسلمه اذن التسليم ويأخذ منه الثمن

وتحتسب مصاريف التأمين على البائع حتى آخر يوم محدد للتسليم فاذا لم يتسلم المشتري القطن في اليوم الاخير المحدد بمعرفة لجنة البورصة فعليه ان يدفع للبائع قرشاً في اليوم على كل قنطار نظير التأمين والتخزين . والعيار يستعمل باحتساب وزنه الحقيقي كما وان جميع مصاريف الوزن والمسال هي على حساب البائع

نظام القطن المباع بضاعة ماضرة

يجب على البائع الذي يريد بيع مقدار من القطن بضاعة حاضرة أن يأخذ من بعض بالات كل رسالة من القطن ، كيفما اتفق ، نموذج (عينة) قدرة خمسة ارطال ويؤتى به الى بورصة ميناء البصل ليفحصه السمسار التابع له ويعين رتبته ثم يذهب السمسار بالنموذج الى السوق في البورصة ويعرض البضاعة للبيع فاذا وجد لها مشتري يتبادل المتعاقدين مذكرة يذكر فيها الثمن ونوع القطن ورتبة ومقداره ثم يفحص في اليوم نفسه خبير المشتري التماذج التي عرضها عليه سمسار البائع فاذا وافق الخبير على الرتب التي عينها له السمسار وبعد المعاينة القانونية يضع المشتري ماركته الخاصة على البالات أو الاكياس

ولا يجوز بعد ذلك للبائع ان يبدل شيئاً منها لان البضاعة تعد منذ تلك الساعة ملكاً للمشتري مع حفظ حقوق البائع الى ان يتم دفع الثمن . ويدفع المشتري الى البائع فوراً ٩٥ في المئة من ثمن القطن المباع بمعدل الوزن الصافي وبعد يومين توزن البضاعة بمعرفة « قباني » المشتري تحت اشراف قباني البائع ويحرق بالوزن كشف يسمى « علم خير » ويدفع البائع اجرة القباني وملايين عن كل بالة رسوم العينات ويجب عليه ان يؤمن على القطن المباع من الحريق بحيث اذا لحق بالبضاعة خسارة ما الى ساعة التسليم تقع المسؤولية على شركة التأمين « السيكورتاه »

ويُدفع المشتري للسمسار في المئة من القيمة المباعة ولا تقل
السمسرة عن ٨ مليمات على كل قنطار ورُبْع في الالف عوائد
رصيف

اما اذا وجد المشتري ان القطن لا ينطبق على النموذج الاول
غالباً البائع الخيار اما ان يعتبر البيع لاغياً واما ان يتمسك به وفي
هذه الحالة يرجع الفصل في الخلاف الى تعيين خبير كما هو مبين
في نظام الخبراء بشؤون القطن

نظام القطن المباع باسم « غفرينه »

اما نظام قطن « غفرينه » Saw-ginned cotton تسليم
الشونة فهو نفس المتبع في نظام الاقطن المباعة بضاعة حاضرة
غير ان مصاريف الوزن ورسم العينات اي مليمين عن كل بالة
تبقى على حساب البائع والسمسرة باعتبار واحد في المئة تدفع
مناصفة من البائع والمشتري ولهذا الاخير الحق في أخذ رطل
قطن من كل بالة بصفة عينة

نظام القطن المباع تسليم محطة القباري

واذا بيع القطن تسليم محطة القباري فعلى المشتري ان يتسلم
« بوليصة » شحن السكة الحديد ويحمل مصاريف نقل القطن
الى مخزنه . واذا كانت البضاعة مشحونة على وابورات بخارية
تيلية أو على مراكب فعلى المشتري ان يتسلم « السند » ويجري

نقل القطن على حسابه ايضاً والقطن يشحن دائماً تحت مسؤولية البائع اما ما عدا ذلك من الشروط في تعيين الرتب والفصل فيها بالتحكيم وكيفية الوزن والدفع فهي نفس الشرط السابق ذكرها في نظام بيع القطن بضاعة حاضرة

نظام القطن المباع بسعر محدد في شهر مرة معينة

وقد يتم بيع القطن بسعر يحدد في خلال مدة معينة ويقضى بانه يكون سعر بورصة الكنتراطات اساساً للحاسبة بزيادة أو بنقص مبلغ معينة متفق عليه عن كل قنطار وتنطبق في هذه الحالة جميع شروط بيع القطن بضاعة حاضرة غير انه لا يجوز للبائع ان يتسلم من المشتري إلا ٨٠ في المئة من قيمة القطن المباع وكلما زاد السعر او نقص بمقدار عشرة في المئة عن مبلغ الثمانين في المئة المدفوعة من المشتري وجب على البائع قبضها او دفعها اليه حالاً فاذا لم يدفع البائع هذا الفرق في بحر مدة يومين بعد اذار يصل اليه بخطاب موصى عليه من المشتري فلهذا الاخير الحق في ان يقطع السعر في ميعاد قفل الساعة واحد في بورصة الكنتراطات في اليوم التالي للميعاد المضروب لدفع الفرق وتجري بعد ذلك الحاسبة النهائية

نظام الخبراء في شؤون القطن

تعيين الخبراء

تعرض لجنة القطن الفرعية في كل عام على وزير المالية قائمة

باسماء ٤٠ خبيراً من الخبراء في شؤون القطن المعروفين بنزاهتهم
يختار منهم الوزير ثلاثين خبيراً تؤلف منهم لجنة الخبراء الرسمية
وتعلن اسماءهم في مكتبها

وكما قام خلاف بين المتعاملين على نوع القطن او رتبة او
رطوبته او غير ذلك يعين رئيس لجنة القطن الفرعية ثلاثة من
الخبراء الرسميين يجري انتخابهم بالقرعة من جدول الخبراء

متى وأين يجتمع الخبراء

ويجتمع الخبراء كل يوم ، ما عدا أيام الاحاد والاعياد التي
تقرر آقفال البورصة فيها ، منذ الساعة التاسعة صباحاً الى الساعة
الواحدة بعد الظهر في مكتب لجنة البورصة بمينا البصل . وهناك
تعرض عليهم مواضيع الخلاف . وأذا رأى الخبراء أن الضرورة
تقضي بمعاينة القطن في مخازن البائعين انتقلوا اليها ليفصلوا في
أمر الخلاف طبقاً للنماذج التي قررتها لجنة القطن الفرعية

استخراج النماذج وكيفية التحكيم

واذا قام خلاف وطلب رأي الخبراء فانهم ينتدبون مستخدمين
ليس لهم مصلحة في ذلك ليستخرجوا النماذج من القطن ويقدموها
للخبراء . ويجب ان يؤخذ من كل بالة او كيس أنموذج للمضاهاة
ويحق للخبراء أن يؤخذوا عدة نماذج اذا اقتضت الحال

واذا طلب البائع أو المشتري استئناف حكم الخبراء فينتدب رئيس
هذه اللجنة مستخدمين لاستخراج نماذج أخرى للتخكيم النهائي
ويبني الخبراء أحكامهم على ظواهر القطن كما قدمنا في كلامنا

عن كيفية وضع النماذج (صحيفة ١٣٦) ويحددون الفرق معتمدين في تقديرهم على الفروق التي قررتها اللجنة المشار إليها

أسباب رفض القطن المبيع

يقرر الخبراء رفض القطن اذا وجدوا ان جميع المقدار المبيع لا تتوافر فيه شروط الرتب المقرر تسليمها ، أو اذا وجدوا ان القطن مغشوش . وعندئذ يجبر البائع على ابدال القطن كله . وعلى كل حال فانه لا يجوز أن يشتمل المقدار المبيع على أكثر من ٢٠ في المئة من قطن تكون رتبته أدنى من الرتبة التي تلي رتبة القطن المقرر تسليمه

واذا قرر الخبراء ان القطن كله غير مقبول فللمشتري الخيار بين امرين : فاما ان يستلم القطن ويقبض الفرق الذي قرره الخبراء ، واما ان يطلب ابدال القطن في مدة لا تتجاوز ٨ ساعات . واذا قرر الخبراء ان القطن الذي ابدل هو كذلك غير مقبول ولا تتوافر فيه الشروط المقررة ، فان المحاسبة تكون بين البائع والشاري طبقاً لسعر القطن في سوق ميناء البصل وتدفع الفروق بالنسبة الى هذا السعر

استثناء حكم الخبراء

بحق لكل من البائع والشاري ان يستأنف حكم الخبراء اذا رآه غير موافق لمصلحة ، وذلك بأن يطلب في مدة ٨ ساعات من رئيس لجنة القطن القرعية أن يفصل في مسألة الخلاف ، وعندئذ ينتدب الرئيس لجنة خاصة مؤلفة من خمسة أعضاء اثنان

منهم من أعضاء لجنة القطن المذكورة ليس لهم أقل مصلحة في موضوع الخلاف وثلاثة من الخبراء المعينين بمعرفة وزير المالية يعد أخذ رأي اللجنة المذكورة ويكون حكم اللجنة المتدبيرة فاصلاً نهائياً لا يقبل الاستئناف

رسم الخبراء

يجب على كل من يطلب تعيين خبراء للتحكيم أن يدفع لكل خبير ١٠٠ قرشاً عن كل ٥٠٠ قنطار من القطن أو عن جزء من هذا المقدار.

أما رسوم التحكيم فيدفعها المشتري إذا قرر الخبراء أن القطن مطابق لشروط التسليم أو أنه أعلى رتبة مما يجب على البائع تسليمه. ويدفع البائع الرسوم إذا وجد الخبراء أن القطن المبيع أدنى رتبة مما توجه شروط التسليم بينهما أو إذا قرر الخبراء رفض القطن بتاتاً

وفي حالة الاستئناف تكون رسوم التحكيم ٣٠٠ قرشاً عن كل ٥٠٠ قنطار أو جزء منها، ويتحملها طالب الاستئناف

نظام السمسارة

قضت اللائحة العامة لبورصة ميناء البصل بأن الأعمال لا تنعقد فيها انعقاداً صحيحاً إلا إذا حصلت بواسطة أحد السماسرة المدرجة أسماؤهم في قائمة تحررها لجنة البورصة. ويشترط فيمن يقبل سمساراً للقطن والبذرة بضاعة حاضرة

١ — أن يكون عمره ٢١ سنة كاملة وأن يكون ذا أهلية

٢ — والا يكون قد أشهر افلاسه في القطر المصري أو في الخارج الا اذا كان قد رد اليه اعتباره والا يكون قد سبق الحكم عليه في القطر المصري أو في الخارج بعقوبة مالجناية أو بعقوبة الحبس لسرقة أو افلاس أو نصب أو خيانة الامانة

٣ — أن يكون قد مضى خمس سنوات على الاقل في تمرين فعلي كسمسار في بورصة ميناء البصل أو مستخدماً في محل احد تجار الصادرات أو في احدى البنوك أو في محل سمسار رسمي ومدة التمرين تقتصر على سنتين اذا كان السمسار لا يريد الاشتغال الا في بذرة القطن فقط

فكل شخص يرغب في تسجيل اسمه كسمسار في بورصة ميناء البصل يجب عليه أن يقدم طلباً بالكتابة يوقعه اثنان من أعضاء البورصة أو من السماسرة يشهدان بحسن سيرته ونزاهته الى رئيس لجنة البورصة وتجتمع بعد ذلك أعضاء اللجنة ويجري الانتخاب بالاقتراع السري ويكون قبول المرشح سمساراً بأغلبية الاصوات وبقرار غير مسبب

ويجب على السماسرة أن يسجلوا في دفتر خاص جميع العمليات التي تكون قد تمت على أيديهم لسهولة المراجعة اذا اقتضى الحال ورسوم السمسرة هي ربع في المئة من قيمة الفاتورة ولا يمكن دفع مبلغ اقل من ٨ ملايين عن كل قنطار ولا يجوز تخفيض السمسرة الموضحة أعلاه في أي حالة أو بأي شكل سواء أكان بالذات أم بالواسطة ومحظور قطعياً على السماسرة ان يتنازلوا عن جزء من السمسرة أو يمنحوا عمولة أو مكافأة أو حصة مئويّة

اذا كانت لاي شخص كان وكل سمسار ثبت عليه الاخلال بالاحكام
الخاصة بالسمسرة يحال الى مجلس التأديب

بذرة القطن

تجارة بذرة القطن ذات اهمية كبيرة ، والمضاربون يتعاملون
بها في بورصة البضائع المنسأة طبقاً لاحكام قانون هذه البورصة
ولا تحتيتها العامة والداخلية . كما ان التجار يتعاملون بها في بورصة
ميناء البصل طبقاً لنظام لا تحتيتها العامة والداخلية
واساس التعامل بها في البورصة الملكية هو الانموذج المسمى
« Buona Mercantile Blake » بونا مركاتيل بلاك » اي البضاعة
الحسنة ووحدة المعاملة فيها ٥٠٠ اردب على الاقل لكل شهر
باعتبار ان وزن الاردب ٢٧٠ رطلاً مصرياً (راجع صورة كنتراتو
البذرة الملحق بهذا الكتاب والمواد ٧٥ الى ٩٥ من لائحة
البورصة الداخلية)

ملج القطن

فرز القطن

لا ينبغي ان جني القطن يتم في ثلاثة ادوار : الدور الاول
او الجنية الاولى وقطنها يعد احسن الرتب . والجنية الثانية وقطنها
يكون ادني منه رتبة : والجنية الثالثة وقطنها يكون اقل جودة
من قطن الجنية الثانية . وبعد الجني ينقل المزارعون القطن الى
مخازن خاصة في الدوائر الزراعية . ثم يوضع في الاكياس التي

يرسلها المشتري الى صاحب القطن ، تحت اشراف مندوب من قبل المشتري نفسه موكل بالفرز حتي لا يخلط القطن الناتج من الجنيات الثلاث في كيس واحد . وبعد الفرز على هذا النمط يرسل القطن الي معمل الحليج . وهناك يعاد فرزه مرة اخرى ويرتب حسب درجاته . وهذا هو الدور الاخير من ادوار فرز القطن قبل حليجه . ثم يحليج كل نوع وكل رتبة منه على حدة

الحليج

لم تكن صناعة الحليج في سالف الزمان كما نراها الآن ، فقد كانت الآلات الحليج خشبية تدار بالايدي ، ثم أخذت تتدرج في سبيل التحسن الصناعي سنة بعد سنة حتي صارت على اتم ما يرام . واخص الآلات التي تستعمل للحليج اليوم هي ذات الاسطوانات المعروفة بالآلات « مالك كاري Mc Carthy » فانها تستغل منذ سنوات ولا تزال على ما يظهر افضل ما وفق اليه المخترعون لحليج الاقطان ولا سيما الاقطان المصرية ذات الشعرة الطويلة الحريرية التي تقتضي عناية خاصة وآلات جيدة . ويجب ان يكون باحكام كل آلة وادارتها اناس من ذوي الخبرة يضبطون الآلات حسب جودة الشعرة وطولها حتي لا تتلف ساعة الحليج ولا يخفى ما لذلك من الاهمية التجارية

أما كيفية الحليج فهي أن يؤتي بالقطن بعد فرزه و يوضع امام المحلاج و يكون وراء صندوق يتساقط منه القطن الى المحلاج ويملاؤه عمال خصيصون كلما فرغ ، ثم يخرج القطن مخلوجا و يسقط

في صناديق اخرى امامها عمال آخرون يتولون نقل القطن الى صناديق كبيرة اخرى ، وهذه تنقله على خطوط حديدية الى المستودع المعين له بقرب المكبس

كبس القطن

ينثر القطن قبل الكبس على ارضية من الخشب على شكل غرابل ويتولى جماعة من العمال نسفة في الهواء فيخلص من الاتربة العالقة به وهذا ما يطلقون عليه اسم « فرفره » وبعد الفراغ من هذا النسف او النذف يرش على القطن قليل من الماء من مضخة خاصة متصلة بمحفية ماء . على ان ترطيب القطن على هذه الطريقة الاصطناعية امر لا بد منه كما يقول الخيرون ، لان القطن الذي يمر بالمحلاج يحمي ويخسر شيئاً من رطوبته الطبيعية . كما ان شعرته تفقد رونقها وتصبح قابلة للقطع . فترطيب القطن والحالة هذه واجب لاعادته الي ما كان عليه من الرطوبة والمرونة والشكل الحريري

نعم ان جماعة من الغزالين اعترضوا على هذه الطريقة وحسبها بعضهم ضرراً من الغش وقامت المناقشات عليها ولكنها لاتزال مع ذلك شائعة يؤيدها انصارها ومريدها بأدلة مختلفة وبعد القيام بالنذف والرش ينقل القطن المكبس حيث يضغط بقوة آلة مائية ويرتب بالآلات زنة الواحدة منها تختلف بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ كيلوجرام
ويستخدم لهذا الغرض ثلاثة صناديق مستطيلة توضع في

مستوي واحد على سطح اسطوانة متحركة تدور حول محور رأسي ، ثم يبدأ عادة ستة من العمال بوضع القطن في الصندوق الاول ويضغطونه بأقدامهم الى ان يملأ ثلاثة ارباع الصندوق ثم يستلم الصندوق نفسه عمال آخرون بجانبه فيزيدون عليه ما ينقصه من القطن ثم يضغطونه هم ايضاً بأقدامهم ، فيدور الصندوق الى مكان الضغط وعند ذلك يضعون حوله قطعاً من الخيش وأطواق الحديد ، ثم تضغطه القوة المائفة فتسكون البالات ، وتلقي في منحدر ينتهي الى مقربة من آلة الوزن فتوزن كل بالة منها على حدة وتوضع عليها الماركة والنمرة ومقدار وزنها ، وترسل الى الاسكندرية ويتم ذلك كله بسرعة وانتظام حتي ان معدل زمن الكبس لكل بالة لا يستغرق اكثر من دقيقة واحدة

وبعد نقل القطن الى الاسكندرية يختار منه كل تاجر من تجار الصادرات الانواع والمراتب الموافقة للنماذج المبيعة في الخارج ويبدأ عمل مزج المراتب المختلفة للوصول الى رتبة تطابق النماذج المطلوبة في الاسواق الخارجية . ولهذا ترسل البالات بعد شرائها الى مخازن المكابس البخارية مرة ثانية ، وهناك تفتح وتفحص ثم ينثر القطن من الربب المختلفة المراد مزجها معاً ، وترش مرة ثانية بالماء وتكبس بمكابس بخارية ، ويتم العمل في هذه المكابس مثلاً ثم في المكابس ذا الضغط المائي . ومن شأن المكابس البخارية ان تصغر حجم البالات على قدر الامكان تسهيلاً لنقلها الى الخارج حتي لا تشغل فراغاً كبيراً في بواخر الشحن

وقد يكون في بعض المكابس آلات من شأنها تنظيف القطن

ذي الرتبة الدنيا مما يعلق به من البذرة وأوراق الشجر والاوزاخ
والأترربة فيصبح صالحاً للمزج في بعض الاحيان

حاصل الحلج

يقدر القطن الذي يسلمه المزارع ببذرتة (قطن زهر)
باعتبار القنطار ٣١٥ رطلاً يستخرج من هذا المقدار عادة بعد
حلجه ١٠٠ رطل من القطن وثلاثي أردب من البذرة . فاذا قيل
مثلاً ان حاصل قطن سكالاريدس في الحلج ٩٦ في المئة دل ذلك
على انه يمكن الحصول على ٩٦ رطلاً قطناً صافياً من ٣١٥ رطلاً
من القطن مع بذرتة

وهذه النسبة تختلف باختلاف انواع القطن وفي كل محصول
(١) فقد تكون عادة في انواع

من ٩٤ الى ٩٩	سكالاريدس
» ١٠٥ — ١١٢	اشموني زاجوراه
» ١٠٧ — ١٠٩	بليون
» ١٠١ — ١٠٦	نهضة
» ٩٦ — ١٠٠	معرض
من ١٠١ — ١٠٥	فؤادي
٩٩	كازولي

(١) ظهر انه كلما تقدم العهد على بفترة كل نوع قل جاصلها في الحلج
وهذا يدل على وجوب تغيير البذرة بين مدة وأخرى للاحتفاظ بنسبة حاصلها
وبجودة القطن

ولمعدل القطن بعد الحليج اهمية كبيرة في نظر المزارع لما ينشأ عنه من التأثير الكبير في السعر الذي يستطيع المزارع ان يبيع به قطنه . وليست اهميته في نظر التاجر دون ذلك لانه يعرف من هذا المعدل ما يمكنه ان يحصل عليه من كل قنطار بعد الحليج وهو يحمل التجار في أول كل موسم على شراء مقادير صغيرة من كل ناحية لاجل معرفة الصنف والوقوف على حاصله بعد الحليج ثم يصدرون اوامر الى وكلائهم بالمشتري طبقاً لما دل عليه الاختبار وهناك وجه للاهمية وهو أن تقدير المحصول كله يكون بناء على المحلوج الصافي من القطن . ولا يخفى ما لهذا التقدير من التأثير في الاسعار

نفقات القطن المختلفة

يندر أن يقوم المزارع بحليج قطنه على حسابه . فالذي يحليجه في الغالب هو تاجر التصدير في الاسكندرية بعد ان يشتريه من داخلية البلاد

وتختلف نفقات الحليج والكبس باختلاف الاحوال علي ان هذه النفقات تتراوح بين ٦٣ و ٧٠ غرشاً عن كل بالة تزن سبعة قناطير تقريباً . ثم يضاف الى ذلك مصاريف النقل من داخلية البلاد الى الاسكندرية وهي تتراوح بين غرشين وستة غروش عن كل قنطار حسب المسافة أما مصاريف التصدير الى ليفربول مثلاً عن الاقطان التي

تسلم بمقتضى كونتراتات في بورصة البضائع المنسأة فهي تقدر
كما يلي (١)

أجرة النقل من المخزن الى المكبس $\frac{1}{4}$ قرش على كل باله	
» كيبس $\frac{3}{4}$ » » » »	
رسوم التأمين في المكبس $\frac{3}{4}$ في المئة في السنة على القيمة	
» جركية ١ » » على القيمة	
عوائد رصيف ٢ في الالف على القيمة	
» تبليط $\frac{1}{4}$ » »	
مصاريف النقل الى الباخرة $\frac{1}{2}$ قرش على البالة	
نولون من الاسكندرية الى ليفربول ٦ شلن على البالة	
رسوم تأمين بحري $\frac{7}{8}$ أو $\frac{1}{2}$ في المئة على القيمة	
عمولة السكيبو — في الالف على القيمة	

ويبلغ عدد المحالج في القطر المصري ٦٤٤٨ محلجا موضوعة
في ١٤٢ معمل حلج منها ٣١ معملا في الوجه القبلي و ١١١ في
البحري (٢) واهم معامل الحلج لنقابة الحلاجين المصرية المؤلفة
من اشهر وأهم محال التصدير في الاسكندرية المعروفة باسم
The Associated Cotton Ginners of Egypt Cy —

(١) ان مصاريف الشحن تزيد أو تنقص بنسبة صعود الاسعار أو
هبوطها في سوق القطن
(٢) راجع احصائيات الحكومة المصرية سنة ١٩١٥

بورصة ليفربول

معلومات عامة

ليس في ليفربول ولا في لوندرا — وهما أكبر المراكز التجارية في إنجلترا — مركز تجاري ذو صفة رسمية يضارع ما نطلق عليه في الاسكندرية اسم البورصة الملكية، فإن كل فئة من السلع القابلة للبيع الا لاجل او القابلة على وجه عام لان تكون موضع المعاملة في البورصة، يتم التعامل بها في سوق خاصة معروفة باسم « اكسچنج Exchange ». وهذه الاسواق مستقلة بعضها عن بعض وكثيراً ما تكون السوق منها بعيدة عن الاخرى وملسكا لشركات مساهمة. وعليه يمكننا ان نقول بالنظر الى ذلك ان في ليفربول عدة بورصات مختلفة: منها بورصة الحبوب و بورصة الماؤن و بورصة الفواكه و بورصة للبضائع الاخرى على اختلاف أنواعها. وكل واحدة من هذه البورصات تسن لنفسها لوائح مستمدة من التقاليد والعادات المرعية في المكان الذي تشتغل فيه، قسري لوائحها على المتعاملين سريان القوانين. وكل خلاف ينشأ عن أعمال البورصة محل بواسطة التحكيم. ولما كانت البلاد الانجليزية لا تحتوي على محاكم تجارية فانه يصبح القول بأن القضاء الوحيد المعمول عليه في بورصات التجارة هو قضاء لجان التحكيم. وقصاري القول ان النظام المعمول به هو نظام العرف والحرية المطلقة.

وقد حدث منذ بضع سنوات بعض الاضطراب في الاعمال فحاولت الحكومة أن تبسط مراقبتها على البورصة ولكن اصحاب الشأن قلقوا من جراء ذلك شديد القلق وعمدوا الى ايجاد هذه الرقابة لانهم حسبوها بحجة بحقوقهم ان لم تكن مضرة بمصلحة الجمهور. ولذلك انتظموا في سلك الشركات التي ترمي الى الاحتفاظ بنظام الكونتراتات احتفاظاً دقيقاً . ولا غرو فانه اذا كان القيام بكل شروط العقد أمراً لا بد منه ، صعب على المضارب ، المضطر الى التروي والحذر ، أن يحاول التأثير في أسعار السوق تأثيراً مفعلاً وقد تضمن قانون البيع (١) الصادر في انكلترا سنة ١٨٩٣ اعترافاً صريحاً بصحة البيع الى أجل وان كان الغرض منه مجرد دفع الفرق . ولكن الشارع الانجليزي لم يصل الى حد ما وصل اليه الشارع المصري . فان هذا الاخير لا يعتبر العمليات الاجلة مقامرة أو مراهنه بعكس ما قرره الشارع الانجليزي . فانه أجاز للمحاكم الانجليزية أن تحكم ببطالان بعض العمليات الاجلة التي تقع تحت طائلة قانون المقامرة (٢) والتي يحق للقضاة فيها أن يبحثوا عن الغرض الذي يرمى اليه كل من المتعاملين مهما كان المظهر القانوني الذي تظهر فيه العمليات

وفي الواقع يتدرأ أن تنظر المحاكم البريطانية في القضايا المتعلقة ببيع البضائع الحاضرة أو بالبيع الى أجل . لان لوائح بورصات

البضائع تضمن وجوب إنفاذ الكونترات، وإذا قامت مشاكل تجارية تعرض في أكثر الأحيان على مجالس التحكيم

نظام بورصة ليفربول

ان « شركة أقطان ليفربول » هي التي أنشأت بورصتها وهي التي تتولى رعايتها . وهي شركة « ليمتد » مساهمة وأعضاؤها على قسمين : أعضاء عاملون ، وأعضاء مشتركون . ويقوم بإدارة البورصة مديرون من هاتين الفئتين . وينبغي لقبول الأعضاء العاملين ان يقدم المرشح عضوان عاملان وان يكون صاحب سهم على الأقل من أسهم الشركة المذكورة ، وبأن يدفع رسم الدخول ، وان توافق على قبوله جمعية المساهمين العمومية . ولا يقبل الساسة إلا اذا كانوا أعضاء في الشركة وهم يتقاضون عن العمليات رسماً حددت لائحة البورصة نهايته الصغرى . ويحق لهم أن يطلبوا تأميناً (تغطية) عن العمليات قبل إبرام أي عقد

ولشركة أقطان ليفربول عدة لجان : منها لجنة تحكيم الاقطان ولجان استئنافية . ولجنة لتحديد رتب الاقطان ونماذجها ، ولجنة لمراقبة المخازن والمستودعات . وجميع مديري هذه اللجان وأعضاؤها يعينون بالاقتراع ، وتفتح بورصة القطن في كل يوم من الساعة العاشرة صباحاً الى الساعة الرابعة بعد ظهر ما عدا أيام السبت حيث تغلق الساعة $\frac{1}{2}$ ١٢

وفي ليفر بول بورصتان كما في الاسكندرية. بورصة الاقطان ذات الاجل (أي بورصة الكونترات) . وبورصة الاقطان الحاضرة . وتجتمع كل واحدة منهما في مكان خاص بها

بورصة الكونترات في ليفر بول

يجري التعامل في بورصة الكونترات بليفربول على النموذج ثابت لا يتغير في جميع العقود كما هو جار في البورصة الملكية ووحدة المقادير المتعامل بها هي :

١٠٠ بالة تزن على الأقل ٤٨٠٠ ليبرة للقطن الاميري

٥٠ » » » » ٣٦٠٠ » » المصري

و يتحتم أن يذ كر في العقود الشهر الذي يجب فيه أن يتم التسليم والاستلام فلا يمكن أن يباع مقدار من القطن في ٢٦ يوليو وان يذ كر انه يسلم في ٢٥ سبتمبر مثلا بل يجب ان يكتفى في العقد بذكر الشهر الذي يتم فيه الاستلام والتسليم بدون تعيين اليوم . وعليه يجوز للبائع ان يسلم قطنه في اليوم الذي يريده من الشهر المذكور على شرط ان لا يكون التسليم بعد ظهر آخر يوم من ايام العمل في الشهر المذكور

اما كيفية تسليم القطن فتكون طبقاً لما يجري في بورصتناى على طريقة الفليارات (اوامر التسليم) و يعبر عنها هناك بلفظة Tender . و اذا تأخر البائع عن التسليم حتى للمشتري ان يفسخ العقد . وحينئذ تقوم لجنة التحكيم بتسعير القطن الذي ألغى بيعه حسب سعر السوق ثم يدفع البائع الفرق للمشتري طبقاً لقرارها

و يحق للبائع بعد اصدار امر التسليم بأربع وعشرين ساعة ان يطلب من المشتري دفع تأمين يوازي قيمة القطن المزعم تسليمه على ان البائع لا يطلب التأمين الا اذا كان لا يعرف المشتري حق المعرفة ، ولذلك لا يكون مثل هذا الطلب بين عضوين من اعضاء البورصة وكلما اصدر البائع امر بالتسليم لحقه بعدة نماذج كل واحد منها يؤخذ من بالة واذا وقع خلاف عرض موضوعه على لجنة التحكيم . ويجب ان يكون الدفع قبل استلام القطن المبيع ولا يجوز ان تزيد المهلة المعينة للاستلام على عشرة ايام ابتداء من التاريخ الذي صدر فيه امر التسليم . ويجب ان يكون لكل وحدة من المقادير امر خاص للتسليم وان يكون وزن كل بالة طبقاً للمقدار المعين ، والا رفض القطن المبيع كله

وتجري في بورصة ليفربول مقاصات لدفع الفروق على صندوق للتصفية تشبه شروطه تقريباً ما ذكرناه في الفصل الذي اقترحنا فيه انشاء مثل هذا الصندوق لبورصتنا

بورصة الاقطان الحاضرة في ليفربول

تجري المعاملة في هذه البورصة كما تجري في ميناء البصل فتعرض نماذج على ايدي السماسرة من القطن الذي يراد بيعه حتي اذا وجد المشتري عقد البيع واستخرجت نماذج من كل بالة للمقابلة بينها وبين النموذج المعروض ويكتب في ورقة تلتصق على النموذج اسم الجهة التي ورد منها كما تكتب فيها عبارة Deek Cotton

إذا كانت البالات القطن قد نقلت على ظهر الباخرة ، وعبارة « Stored in cellar » إذا كانت قد نقلت في قعر الباخرة مع اسم المخزن الذي خزن فيه القطن

وإذا أغفلت كل هذه البيانات حق المشتري أن يطلب إلغاء البيع في مدة عشرة أيام من تاريخ التوقيع على العقد . وإذا اتضح أن نماذج بعض البالات التي لا تضاهي النموذج الذي تم البيع بمقتضاه الزم البائع بإبدال كل بالة لا يتفق أنموذجها مع الأنموذج المذكور أو عرض الأمر على لجنة التحكيم لتقرر الفرق الذي يجب أن يستنزل من ثمن القطن

وإذا كانت نسبة القطن المرفوض إلى مجموع القطن المبيع أكثر من ١٠ في المائة حق للمشتري أن يطلب إلغاء البيع وأن يأخذ تعويضاً تقدره لجنة التحكيم . وإذا أصيبت البالات بشيء من الأضرار حتى يوم التسليم فإن البائع هو المسئول عن ذلك

ويجب على البائع أن يستلم القطن بعد توقيع البيع بعشرة أيام وإذا تأخر عن ذلك فإنه يحق للبائع أن يزن البضاعة ويخزنها في أحد المخازن على نفقة المشتري . وعند الاستلام يوزن القطن ويستنزل منه وزن أطواق الحديد والأكياس وماشا كلها (العيار) ثم تجري المحاسبة في بنك الاقطنان في البورصة نفسها أو في محل السمسار الذي تم البيع على يده . ويكون ذلك عادة قبل الساعة ٢،٤٥ بعد ظهر كل يوم ماعدا أيام البطالة

وإذا تأخر المشتري عن دفع القيمة بعد مرور الأيام العشرة تضاف الفوائد إلى ثمن القطن وإذا دفع الثمن قبل مضي الأيام

الذكور استزلت له فوائد المدة الباقية من الايام المذكورة
وفي كلا الحالين لا تريد الفائدة عن ٥ في المئة واذا قام خلاف
على أي وجه من الوجوه بين البائع والمشتري تفصل فيه
لجنة التحكيم

التحكيم في شؤون القطن

طرق التحكيم في بورصة ليفربول دقيقة كثيرة الوجوه لا
يسع المقام نشرها بجملة فتحن تقتصر هنا على أهم ما يند كرمها:
تؤلف لجنة التحكيم من أعضاء البورصة نفسها ولا يجوز ان
يكون فيها عضوله مصلحة في مسألة النزاع ويحق لكل من
الشاري والبائع أن يعين محكماً من قبله فاذا اختلف المحكمان عيناً
محكماً ثالثاً يفصل في موضوع الخلاف كله أو في بعضه حسب
مقتضي الحال ويحق لكل من الفريقين أن يستأنف الحكم لدى
لجنة الاستئناف نفسها ويدفع الخصمان مصاريف التحكيم كلها
ويجب على طالب التحكيم أن يبلغ ذلك في مدة سبعة أيام
بعد التوقيع على البيع . وتختلف طرق التحكيم باختلاف مصادر
القطن فاذا كان القطن وارداً من أميركا وكان قرار لجنة التحكيم
شاملاً لكل المقدار المبيع أو لجزء منه فانه يحق للمشتري حينئذ
اختيار أحد امرين : إما أن يقبل القطن الذي قام عليه الخلاف
حسب السعر الذي تقررره لجنة التحكيم وإما أن يرفضه ويرضي
بدفع الفرق الذي تعينه اللجنة نفسها

أما إذا كان القطن وارداً من مصرفان الاحكام المتقدمة تنفذ كلها اذا قررت لجنة التحكيم رفض القطن كله. أما اذا قررت رفض جزء منه وكان وزن المقرر رفضه لا يزيد على ٦ في المئة من وزن نوع القطن فإن اللجنة تكتفي حينئذ بان تقررتعويضاً قدرة نصف جزء من مائة من البنس عن كل ليبرة لمصلحة المشتري واذا زاد وزن المقرر رفضه عن ٦ في المئة فالمشتري أن يقبل التعويض أو يرد القطن الى صاحبه . وتجري الحاسبة عندئذ طبقاً لما تقرره اللجنة

واذا زاد وزن القطن المرفوض عن ٢٠ في المائة يحق للمشتري أن يلغي البيع

تلك هي أهم شروط التعامل على القطن في بورصة ليفربول ذكرناها على وجه اجمالي لنتمكن القاريء من المقارنة بين سوقنا وتلك السوق الكبرى. على ان طرق التحكيم في ليفربول تستهدف للنقد وتستحق النظر. وما يذكروا في شأنها ما انتقده المسيوليون بوليه M. Léon Polier في عدد ديسمبر سنة ١٩١٢ من المجلة الاقتصادية الدولية *Revue Economique Internationale* وخلاصته ان الذي يقوم بالعملية الراحلة بين بورصتنا وبورصة ليفربول أو يرسل قطناً الى ليفربول لبيعه هناك لا يأمن الخسارة بسبب النظام المتبع. والسلطة الكبرى المعطاة للجان التحكيم في بورصة ليفربول

على أننا لانستطيع ان يؤيد رأيه أو ننفيه لعدم اطلاعا على كل الدقائق والدخائل في تلك البورصة

قانونه

بمعدل الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون التجارة الاهلي
المعنون « في السماسرة »

نحن خديو مصر: بعد الاطلاع على قانون التجارة الاهلي
وبناء على ما عرضه علينا ناظرًا المالية والحقانية وموافقة رأي
مجلس النظار. وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين أمرنا بما
هوأت :

المادة الاولى — ألغى الفصل الثاني من الباب الثاني من
قانون التجارة الاهلي المعنون في السماسرة واستبدل بالنصوص
الآتية :

الفصل الثاني في السماسرة وفي البورصات التجارية

المادة (٦٦ : ٧٢ مختلط) السمسرة حرفة مباحة . السمسار
الذي لا يذكر وقت العمل اسم عميله يكون مسئولاً عن الوفاء
بذلك العمل ويعتبر وكيلاً بالعمولة

(المادة ٦٧ : ٧٣) السمسار الذي يبيع على يده ورقة
من الاوراق المتداول يبعها مسئول عن صحة امضاء البائع
(المادة ٦٨ : ٧٤) يجب على السماسرة الذين يبيع على يدهم
بضائع بمقتضى عينات أن يحفظوا هذه العينات الى يوم التسليم
وأن يبينوا أوصافها التي تميزها عن غيرها ما لم يفهم المتعاقدان من ذلك

(المادة ٦٩ : ٧٥) يجب على السامسة عقب اتمام كل عمل أن يكتبوه في عاظهم وأن يقيدوه يومياً في يومياتهم بدون تحلل البياض بين الكتابة ولا حصول شطب ولا كتابة بين السطور ولا وضع كلمة فوق أخرى ولا تخريج مع بيان اسم المتعاقدين وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها وثمنها وجميع شروط العمل بياناً مضبوطاً . وتذكر نمر السندات في الكشف الذي يعطي للعميل وقت التسليم . اذا لم يحدد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه دفاتره المكتوبة على الوجه السابق ياناه يجوز تقديمها للمحكمة لتكون من أوجه اثبات الشروط التي حصل بموجبها العمل المذكور

(المادة ٧٠ : ٧٦) اذا طلب احد المتعاقدين من السامسة صورة ما في دفاترهم مما يختص بالعمل الذي اجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب اعطاؤها في أي وقت كان . ويجب عليهم ايضاً أن يقدموا الى المحكمة ما تطلبه من الدفاتر وألبيانات . اذا امتنع السمسار عن اجابة طلب مما ذكر في هذه المادة كان ملزماً بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعه

(المادة ٧١ : ٧٧) لا يسوغ فتح أي بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تقفل بالطرق الادارية . ويجب ان يكون في كل بورصة لجنة تناط بها الادارة ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح

(المادة ٧٢) أي عمل في البورصة لم يتم طبقاً لأمور عال لا يعتبر صحيحاً قانوناً

(المادة ٧٣ : ٧٩) الاعمال المضافة الى أجل العقود في بورصة مصرح بها طبقاً لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول الى مجرد دفع الفرق . ولا تقبل اي دعوى امام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة

(المادة ٧٤ : ٨٠) لا تنعقد أعمال البورصة انعقاداً صحيحاً الا اذا حصلت بوساطة السماسرة المدرجة أسماءهم في قائمة تحررها لجنة البورصة . ولا يجوز للسماسر أن يقوم مقام أحد المتعاقدين في العمل العقود بمعرفته الا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الامر . واذا ثبت ان سمساراً قام مقام احد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فهذا الاخير الخيار في طلب فسخ الصفقة او تنفيذها

(المادة ٧٥ : ٨١) يشمل الامر العالي المبين في المادة ٧٢ السالف ذكرها على الاخص ما يأتي :

١ : تشكيل لجنة ادارة البورصة و بيان اختصاصها ٢ : شروط ادراج أسماء السماسرة ومندوبيهم الرئيسيين في البورصة

٣ : قبول تسعير البضائع والاوراق ذات القيمة ووضع التسعيرة الرسمية ٤ : التصنيفات ٥ : تأديب السماسرة

المادة الثانية — يعمل بهذا القانون من وقت العمل بالامر العالى المنصوص عنه في المادة ٧٢ من قانون التجارة المذكورة آتيا
المادة الثالثة — علي ناظري المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بمراي عابدين في ٢٥ شوال سنة ١٣٢٧ (٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩)
عباس حلمي

ناظر الحقانية	ناظر المالية	رئيس مجلس النظر
حسين رشدي	احمد حشمت	بطرس غالى

مرسوم

بفرض رسم دفعه على العمليات المعقودة لاجل في بورصة البضائع

نحن سلطان مصر : بناء علي ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ، رسمنا بما هوأت :

المادة — كل عملية معقودة لاجل في بورصة البضائع يجب ان تثبت بمقتضي مذكرة عقد تصدرها لجنة البورصة

المادة ٢ — العقود الخاصة بالعمليات المعقودة لاجل عن القطن وبذرة القطن في بورصة البضائع بين السماسرة وعملائهم يفرض عليها رسم دفعة نسبي بمعدل مليون واحد عن قنطار القطن وربع مليون عن اردب بذرة القطن . ويحصل هذا الرسم عن كل

عملية يعمل بها عقد سواء كانت من عمليات الشراء أو البيع أو من عمليات « الريور » و « الريم » (أعني في عمليات التأجيل وفي العمليات الشرطية)

المادة ٣ — يحصل رسم الدمغة عن عمليات البورصة بواسطة وضع دمغة مخصوصة على نماذج العقود ويعهد الى لجنة بورصة البضائع في بيع نماذج العقود المدموغة

المادة ٤ — على لجنة البورصة أن ترقب تنفيذ هذا المرسوم فيما يتعلق بالسامسة . كل سمسار ثبت عليه أنه خالف أحكام هذا المرسوم يحال الى مجلس التأديب بطلب الحكومة أو بطلب رئيس اللجنة . ويحكم في المخالفة الاولى بغرامة قدرها خمسون جنيهاً مصرياً ويحكم في المخالفة الثانية بغرامة قدرها مائتا جنيهاً مصرياً ويحكم في المخالفة الثالثة بالشطب وتكون هذه الاحكام غير قابلة الاستئناف

المادة ٥ — على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا الذي يبدأ العمل به ابتداء من ١٦ اغسطس سنة ١٩١٦

صدر بمرأى رأس التين في ٢٥ يو ليو سنة ١٩١٦ حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وزير المالية

يوسف وهبه

مرسوم

بالموافقة على اللائحة العامة لبورصات البضائع المنسأة (١)

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على اللائحة العامة لبورصة البضائع المنسأة
المصدق عليها بصفة مؤقتة بالمرسوم الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦
وعلى المادة ٧٢ من قانون التجارة الاهلى المعدلة بالقانون
نمرة ٢٣ لسنة ١٩٠٩

وعلى المادة ٧٨ من قانون التجارة المختلط المعدلة بالقانون
نمرة ٢٤ لسنة ١٩٠٩

وعلى ما قرره الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة في
١٩ يونيه سنة ١٩٢٧ ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والحقانية ، وموافقة
رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — صدق على اللائحة العامة لبورصات البضائع
المنسأة المرفقة بمرسومنا هذا وبعمل بها ابتداء من ١٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٧

(١) الوقائع المصرية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ صفحة ١ من العدد ١٠٥

مادة ٢ — يبطل العمل بأحكام اللائحة العامة لبورصات البضائع
المنسأة المصدق عليها بصفة مؤقتة بالمرسوم الصادر في ٢٥ يولييه
سنة ١٩١٦

مادة ٣ — على وزيرى الحفانية والمالية تنفيذ مرسومنا هذا
كل منهما فيما يخصه
صدر بدار المفوضية الملكية المصرية بباريس في ١٠ جادى
الاول سنة ١٣٤٦ (٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

فؤاد

اللائحة العامة لبورصة البضائع المنسأة

١ — في أعضاء البورصة

مادة ١ — تشمل بورصة البضائع المنسأة :

(١) أعضاء تاملين او سامة

(٢) أعضاء منضمين

ويعتبر السامة والاعضاء المنضمون وحدهم اعضاء في
البورصة ، ويجوز انتخابهم أعضاء في لجنة البورصة ، وحضورهم
الاجتماعات العمومية

يجوز للسامة ان يضموا اليهم مياومين « جوير » ووسطاء
ومندوبين رئيسيين وذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذه
اللائحة وفي اللائحة الداخلية

٢ — في لجنة البورصة

مادة ٢ — تكون في كل واحدة من بورصات البضائع المنسأة

لجنة مؤلفة من اثني عشر عضواً ، منهم تسعة من السامرة ، وثلاثة من الاعضاء المنضمين

مهمة هذه اللجنة أن تدير حركة هذه البورصة بانتظام ، وذلك بمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها ، وباتخاذ ما تفرضه الظروف من الاجراءات طبقاً لاحكام القوانين واللوائح وتحقيقاً لذلك تكون للجنة البورصة سلطة تأديبية على أعضاء

البورصة والوسطاء والمياومين والمتدوين الرئيسيين الملاحقين بديوت السمسرة ، وذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها في اللوائح مادة ٣ — تنتخب كل من طائفتي السامرة والاعضاء المنضمين من يمثلها في لجنة البورصة ، وذلك في اجتماع يعقد في الاسبوع الرابع من شهر يناير من كل سنة ، في تاريخ وساعة تعيينها لجنة البورصة

رأس جمعية الانتخاب رئيس لجنة البورصة بماونه عضوان من أعضائها يختاران من السامرة ، عند انتخاب السامرة ، ومن الاعضاء المنضمين ، عند انتخاب هؤلاء ، أعضاء في اللجنة ويكون الانتخاب بقوائم بطريق الاقتراع السري بأكثرية الاصوات

وبجب أن تتضمن كل قائمة من قوائم الانتخاب عدداً من الائمة مساوياً لعدد الكرامى الحالية للطائفة التي ينسب اليها الناخب ، والا كانت لائمة

لا يجوز انتخاب غير المرشحين المدرجة أسماؤهم في القائمة التي أعدها اللجنة لكل واحدة من طائفتي الاعضاء ، وتقبل

هذه القوائم في ٣١ ديسمبر من كل سنة ، وتعلق في البورصة ابتداء من ٣ يناير
لا تشمل كل قائمة الا السماسرة او الاعضاء المنضمين ، كل طائفة على حدة

لا يجوز ان يدرج في هذه القوائم غير اسماء المرشحين الذين يقدمهم عضوان من الطائفة التي ينتمون اليها
يقوم مكتب جمعية الانتخاب المؤلف على النحو المبين أعلاه بعملية فرز الاصوات بحضور مندوب الحكومة ، ومحرر محضراً بذلك

مادة ٤ — يحدد تأليف اللجنة كل سنة بخروج الثلث من اعضائها ، اي ثلاثة من السماسرة ، وواحد من الاعضاء المنضمين وذلك عدا المراكز التي قد تمحو في اثناء السنة ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء الخارجين

مادة ٥ — تنتخب اللجنة كل سنة من بين اعضائها السماسرة مكتبها المؤلف من رئيس ، ونائب رئيس ، وسكرتير يهد اليه بأمانة الصندوق

ويجوز اعادة انتخاب اعضاء المكتب
يقوم المكتب بتنظيم أعلام اللجنة والخزينة والاشراف عليها
مادة ٦ — على الرئيس ان يقوم بتنفيذ قرارات اللجنة وهو يمثلها امام القضاء ، مدعية كانت او مدعى عليها
يرفع الرئيس الى اللجنة كل مسألة تهم البورصة بعد ان يجري تحقيقاً في الموضوع اذا دعت الحال

وبرأس جلسات اللجنة ويمضي محاضرها
ويمضي الرئيس كل العقود وكل المكاتبات
وعند المانع يقوم نائب الرئيس مقام الرئيس في جميع
اختصاصاته

مادة ٧ — يحفظ السكرتير أمين الصندوق محاضر جلسات
اللجنة التي يوقعا مع الرئيس ، وتكون محفوظات اللجنة في عهده
وله حق الاشراف على الخزينة واقلام حسابات اللجنة ، وتكون
جميع المستندات الخاصة بالخزينة اوبالاموال المودعة في بنك لمينة
لجنة البورصة في عهده ، ولا يجوز له أن يسحب من الاموال،
المودعة على هذا النحو الا بتحاويل بمضاه منه ومن الرئيس
مادة ٨ — تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، ويجب على
الرئيس دعوة اللجنة الى الاجتماع كلما طلب ذلك ربع اعضائها
او مهندوب الحكومة
ولا تكون مداولات اللجنة صحيحة الا اذا حضر الاجتماع
نصف الاعضاء

وتؤخذ القرارات بأغلبية الاصوات، فاذا تساوت الاصوات
رجح رأي الفريق الذي منه الرئيس

مادة ٩ — في الجلسة الاولى التي تعقد ، بعد كل انتخاب
سنوي، تؤلف لجنة البورصة لجائاً فرعية بقدر ما تستلزمه حاجة
العمل ، وذلك ضمناً لحسن قيام اللجنة بمهمتها، وتكون كل واحدة
من هذه اللجان الفرعية مؤلفة من ثلاثة اشخاص على الاقل
اذا روى ان عدد الاعضاء غير كاف لضمان انتظام العمل

في اللجان الفرعية ، فللجنة البورصة أن تبكل تأليف اللجان الفرعية بأن تمين فيها سماسرة يختارون من الذين زاولوا أعمالهم مدة سنتين على الأقل ، بشرط أن يكون لاعضاء لجنة البورصة الاكثرية دائماً في كل لجنة فرعية

ويجب ان يكون رئيس اللجنة الفرعية دائماً من أعضاء لجنة البورصة وتؤدي هذه اللجان الفرعية حساباً عن أعمالها الى لجنة البورصة .

مادة ١٠ — اذا سافر عضو أو جملة من أعضاء لجنة البورصة أو منهم مانع من الحضور مدة طويلة ، فهذه اللجنة تمين أعضاء نائين يختارون من طائفة الاعضاء النائين أو الممنوعين عن الحضور ، بشرط ان يكون الاعضاء الجدد قد زاولوا أعمالهم مدة سنتين على الأقل وتنتهي مهمة الاعضاء النائين عند ما يستطيع الاعضاء الاصليون العودة لعملهم .

وفي حالة الوفاة أو الاستقالة تختار لجنة البورصة الاعضاء النائين بالشروط التي سبق بيانها . غير أن مهمة الاعضاء النائين تبقى حتى تاريخ التجديد السنوي المقبل .

وكل عضو يتغيب ثلاث جلسات متواليات ، بدون عذر مقبول ، يعتبر حتماً مستقيلاً وتعلمه لجنة البورصة بذلك .

مادة ١١ — رغبة في المحافظة على مصالح البلاد والتجارة يجوز للجنة البورصة ، عند ما تطرأ ظروف خطيرة استثنائية ، ان تقرر على وجه المرفة .

(١) تحديد الحد الأدنى والحد الأدنى لاسعار البضائع

المتعامل بها في البورصة ، وفرض هذه الاسعار على المتعاقدين ،
وذلك يوماً فيوماً ، ولمدة لا تزيد على ثلاث ايام من ايام العمل
(٢) وقف جلسات البورصة لمدة لا تزيد على ثلاثة ايام من
ايام العمل . وتحريم كل تعاقد في خلالها

ولا يجوز تقرير هذين الاجراءين الا بأغلبية ثلاثة ارباع
من مجموع أعضاء لجنة البورصة . وينفذ هذان الاجراءان في الحال
مع الاحتفاظ بما لمندوب الحكومة من حق الاعتراض ، ويلتفان
الى وزير المالية بمعرفة هذا المندوب . ولا يجوز مد اجلها
لاكثر من ثلاثة ايام من ايام العمل الا بقرار وزاري . ومتى
قررت لجنة البورصة أي واحد من الاجراءين الاستثنائيين
السابق ذكرهما فعليها ان تعين شروط الفليات وشروط المراكز
المنشأة .

٣ — في الجمعية العمومية

مادة ١٢ — تعقد اللجنة في كل سنة جمعية عمومية لاعضاء
البورصة ، في النصف الثاني من شهر يناير ، بعد تبليغ حساب
السنة لاعضاء البورصة المشار اليهم بتاريخ ايام على الاقل .
يجوز ايضاً للجنة البورصة ان تدعو الجمعية العمومية للاجتماع
كما رأت ذلك لازماً للمصلحة العامة ، أو كلما طلب ذلك ربع
الاعضاء .

وتكون الدعوة بتعليق إعلان عن ذلك في دار البورصة ،
على الاقل ، في اليوم السابق لليوم المعين للاجتماع ، الا في الاحوال
المستعجلة للغاية التي لا ضرورة لتحديد أي ميعاد فيها

ويرأس الجمعية العمومية رئيس لجنة البورصة أو نائبه أو عضو اللجنة الذي ينوب عنهما ، وتؤلف لجنة البورصة المكتب ولا تكون مداولات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء على الاقل

واذا لم يحضر الاجتماع الاول العدد القانوني من الاعضاء تدعى الجمعية للانعقاد مرة ثانية بعد ثمانية أيام وتكون مداولاتها صحيحة ، اياً كان عدد الاعضاء الحاضرين

عند ما تكون الدعوة في حالة مستعجلة تكون كذلك مداولات الجمعية صحيحة ، اياً كان عدد الاعضاء الحاضرين

وتكون القرارات بأغلبية الاصوات

وتفرز أصوات السامرة وتسجل على حدة ، وكذلك اصوات الاعضاء المنضمين

ويحضر محضر للاجتماع ، ويجب أن يبلغ هذا المحضر الى لجنة البورصة حيث يتلى فيها ويسجل

وليس للجمعيات العمومية سوى ابداء رغبات بخصوص جميع المسائل التي تتعلق بالبورصة ، سواء كان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب لجنة البورصة يجب أن تستشار الجمعية في كل تعديل يراد ادخاله على اللائحة الداخلية

٤ — في لجنة قبول المرشحين

مادة ١٣ — تعين لجنة البورصة في كل سنة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من السامرة وثلاثة أعضاء نائين

وبعد أن تتحقق هذه اللجنة من صحة الوثائق المقدمة ،
تأيداً لطلبات القبول كسمسار أو عضو منعم أو مياوم «جوبر»
أو وسيط أو مندوب رئيسي ، تشرع في تعليق ائماء المرشحين
وعليها ، اذا دعت الضرورة ، ان تستجمع ، في هذه الاثناء
كل المعلومات اللازمة ، وبعد استماع صاحب الشأن ترفق تقريراً
برأيها الى لجنة البورصة

ولا يجوز للمرشح الذي ترفض لجنة البورصة طلب القبول
المقدم منه ان يحدد هذا الطلب قبل سنة من تاريخ قرار الرفض

٥ — في السامرة

مادة ١٤ — يجب على كل شخص يريد ان يسجل اسمه
كسمسار ان يقدم طلباً بالكتابة ، يوقعه اثنان من السامرة
المقيدين في البورصة التي يرغب المرشح ان يزاو العمل فيها ،
يشهدان فيه بحسن سيرته ونزاهته التجارية

مادة ١٥ — بشرط فيمن يقبل مسماراً :

(١) أن يكون عمره خمساً وعشرين سنة كاملة وان يكون

ذا أهلية

(٢) ألا يكون قد أشهر افلاسه في القطر المصري او في
الخارج ، الا اذا كان رد اليه اعتباره والا يكون قد سبق الحكم
عليه في القطر المصري او في الخارج بمقوبة ما لجناية او بمقوبة
الجنس اسرقة أو افلاس أو نصب أو خيانة الامانة

(٣) ان يكون قد قضى سنتين على الاقل في تمرين فعلي

كشريك عامل او وكيل لاحد السماسرة في بورصة البضائع ويجب عليه اثبات ذلك بوثيقة مكتوبة ثابتة التاريخ ، او ان يكون قد قضي سنتين كياوم «جوبر» او اربع سنوات كوسيط (٤) ان يقيم في المدينة التي تشتغل فيها البورصة المرغوب تسجيل اسمه فيها

(٥) الا يكون مشتغلا بأعمال تجارية غير أعمال السمسرة بوجه عام وان لا يشتغل بالمضاربات لحسابه الخاص ، ان لا يكون شريكا ولا مستخدماً بأجر ولا مكافأة بأي جعل آخر في أحد المحال التجارية او احد البنوك

(٦) ان يثبت ان لديه رأس مال قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه مصري)

مادة ١٦ — يجب على المرشح ان يقدم ، تأييداً لطلب تسجيل اسمه جميع الوثائق اللازمة لاثبات انه حائز للشروط المفروضة

ويعلق حينئذ اسمه واسم كفيله في اللاوحة المخصصة لهذا الغرض في داخل دار البورصة . وذلك لمدة شهر ويجوز لاعضاء البورصة ان يقدموا في خلال هذه المدة الى لجنة البورصة . او الى اللجنة الفرعية . المنصوص عليها في المادة ١٣ . جميع الملاحظات التي يرون من المناسب تبليغها . وكذلك تستجمع لجنة البورصة جميع المعلومات الاضافية التي ترى من المناسب الحصول عليها . واذا كانت اللجنة لا ترى ان ما وصل اليها من المعلومات

يكفي لتكوين رأيها فلها ان تأمر بتعليق الاسماء مرة ثانية لمدة شهر آخر .

مادة ١٧ — تقرر اللجنة بان قتراع السري قبول المرشح او رفض قبوله .

يجب أن ينال المرشح اصوات الثلثين من مجموع أعضاء لجنة البورصة لكي يمكن قبوله . والقرارات التي تصدرها لجنة البورصة . عند النظر في طلبات تسجيل الاسماء . يجب ألا تكون مسببة

اذا رفض الطلب ، وكانت الشروط الشككية المنصوص عليها في هذه اللائحة لم تراع ، ففي هذه الحالة وحدها ، يجوز للمرشح ، في خلال خمسة عشر يوماً ، من تاريخ اعلانه بقرار الرافض لمخطاب موصى عليه بعدم وصول ، أن يرفع استئنافاً أمام المحكمة التجارية المختلطة ، ويكون حكم هذه المحكمة نهائياً ، في غرفة المشورة ، بعد سماع أقوال رئيس لجنة البورصة ومندوب الحكومة

مادة ١٨ — الشركات ، ماعدا شركات المساهمة او الشركات محدودة المسؤولية ، يجوز قبولها وكلاء للسمسة ويجب أن يكون كل شريك مسئول حائزاً للشروط المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ ، غير أنه لا يطلب من الشركة الا أن تثبت وجود رأس مال واحد ولا يجوز للشريك المسئول أن يعمل في البورصة الا باسم الشركة ولحسابها

يجب أن تقدم صورة ، طبق الاصل ، من عقد الشركة الى
لجنة البورصة لابداعها في ملف الشركة المقيد اسمها
يجب أن يعرض كل تعديل في عقد الشركة على لجنة البورصة
لتقرر ما اذا كانت الشركة لا تزال جارية على أحكام اللائحة

مادة ١٩ — يجوز للسماسة ان تكون لهم في القطر المصري
فروع او مكاتب فرعية ، مهمتها إبلاغ المعلومات الى العملاء
المقيمين في داخلية البلاد ، وقبول أوامرهم ، وتبليغها الى المكتب
الرئيسي ، وذلك بالشرطين الاتيين :

(١) أن يثبتوا للجنة أن لديهم ، عدا رأس المال المطلوب
٢٠٠٠ جنيه عن كل فرع أو مكتب فرعي

(٢) ان تتركز حسابات الفروع والمكاتب الفرعية يومياً
في المكتب الرئيسي

ويدير هذه الفروع او المكاتب الفرعية إما سمسار شريك ،
ولما مندوب رئيسي ، يكون كلاهما مسجلا اسمه في بورصة البضائع
تكون هذه الفروع او المكاتب الفرعية جزءاً متمماً للمكتب
الرئيسي ، وتكون خاضعة لنفس الالتزامات التي يخضع لها ،
وخصوصاً فيما يتعلق بأمر المراجعات العادية أو غير العادية
للهسابات

مادة ٢٠ — يجب على السمسار (فرداً كان أو شركة)
لكي يسجل اسمه ، ويبقى مسجلاً في قائمة السماسرة ، أن يظل حائزاً
للشروط المفروضة آنفاً ، وأن يثبت انه قام بتسديد المبالغ المنصوص

عليها في اللاتعة الداخلية ، لرسم تسجيل الاسم والاشراك وغير ذلك ، وانه دفع حصته في صندوق الضمان

وهو ملزم كذلك ان يكون لديه ، عدا المبالغ المطلوبة للغير ، لاي سبب كان ، نصف رأس المال المطلوب نقداً ، ويعتبر هذا المبلغ نقداً اذا كان نصفه نقداً والنصف الاخر أوراقاً مالية ، من الطبقة الاولى ، تكون واردة في التسمية الرسمية في بورصة الاسكندرية أو القاهرة ، ويكون من الممكن بيعها بسهولة

ورغبة في التثبيت من حقيقة وجود رأس المال المطلوب بأكمله ، ومن وجوده نقداً يجب حتماً على اللجنة أن تأمر بمراجعة حالة جميع مكاتب السمسرة مرتين في السنة على الأقل وذلك عدا كل المراجعات الاخرى ، غير العادية ، التي تأمر باجرائها لجنة البورصة ، أو اللجنة الفرعية التي تعينها لجنة البورصة لهذا الغرض

تقوم ادارة مراقبي الحسابات ، لدى لجنة البورصة بعملية المراجعة التي يجب ان تشمل ، فوق ما تقدم ، فحص حالة الحسابات التي يجب ان تكون ممسوكة ، بطريقة منتظمة وان تكون مستوفاة ، حتى آخر يوم ، لتبين في الحال المركز الحقيقي للسمسار ، واذا لم تكن حالة الحسابات كذلك يحكم على السمسار بفراغة . وفي حالة ما تكون الدفاتر غير مستوفاة ، حتى آخر يوم ، تنذر لجنة البورصة صاحب الشأن بأن يستوفي حساباته في ظرف ٤٨ ساعة والا وقف السمسار المتعنت ، وذلك بخلاف الفراغة المحسوم بها عليه

ولا ترتبط اللجنة بأراء مراقبي الحسابات ، بل تظل حافظة
لحريتها في التقدير ، ويجوز لها ان تأمر باجراء مراجعات جديدة
وتقرر اللجنة نهائياً اذا كان رأس المال موجودا حقيقة ،
واذا كان مطابقاً لاحكام اللائحة ، وتقرر ، بعد ذلك ، اذا كان
السمسار يجب ان يظل عاملاً ، او يجب ان يوقف عن العمل ،
أو ان يشطب اسمه من القائمة

وعند تقدير وجود رأس المال ، أو عدم وجوده ، لا يقام
اعتبار للمطلوب من المياومين ، أو الوسطاء التابعين لمكتب سمسرة ،
أو للمطلوب من أي شريك في محل السمسرة .

وللجنة ان تدين مقدار النقد المكلل لرأس المال ، الذي يجب
على السمسار اثبات وجوده ، ليظل اسمه مسجلاً ، ويضرب له
موعد قصير جداً للقيام بذلك ، ويحرم عليه ، في خلال هذا الموعد
ان يعمل في البورصة ، وذلك الى ان يكمل رأس المال ، واذا
دعت الحال تصفى مرا كزه بمعرفة اللجنة الخاصة او سمسار أو
عدة سمسرة تنديهم لجنة البورصة لهذا الغرض وذلك بدون سمسرة
يكون قرار اللجنة نافذاً ، رغم كل طعن يرفعه السمسار
صاحب الشأن

مادة ٢١ — اذا بدا للجنة البورصة ان في مركز احد
السمسرة خطراً على البورصة ، يجوز لها ان تأمر بعمل مراجعة
غير عادية لحالته ، وذلك بالاقتراع السري ، ولها ، بعد الاطلاع
على تقرير مراقب الحسابات ، ان تستدعي السمسار للحضور امامها
ويجوز للجنة البورصة ، بعد سماع بيانات السمسار ، ان

تطلب منه ضمانات ، فاذا رفض تقديمها تحرم عليه القيام بعمليات أخرى ، سوى تصفية المراكز الموجودة ، بل يجوز لها وقفه حتى تتحسن حالته ، ولا يصبح من ورائها خطر على السوق .
يكون قرار لجنة البورصة نافذا نفاذا مؤقتاً ، رغم كل طعن يقدمه السمسار صاحب الشأن

ماده ٢٢ — على مراقبي الحسابات ان ييلفوا لجنة البورصة كل المخالفات للوائح التي اتبعت لهم فرصة الاطلاع عليها ، اثناء المراجعات الموكولة اليهم ، تطبيقاً للعواد السابقة .

ويجوز للجنة كذلك ، بناء على طلب مندوب الحكومة ، ان تأمر ، في كل وقت ، بأن يقوم مراقبو الحسابات التابعون لها بمراجعة دفاتر ومحركات كل سمسار ، مسجل اسمه ، للوقوف على ما قد يكون ارتكبه من مخالفات للوائح وحصرها

السمسار الذي يمارض في اجراءات المراجعة والمراقبة ، أو يحاول اخفاء حالته الحقيقية ، او يقرر تصريحات غير صحيحة يشطب بقرار من لجنة البورصة ، ولصاحب الشأن ان يستأنف هذا القرار ، بالشكل وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٦٩

مادة ٢٣ — يحرم على السمسار ان يكون طرفاً اخر في صفقة ، او ان يضارب لحسابه الخاص او لحساب زوجته او اصوله أو فروعهم ، ومن يخالف ذلك يشطب اسمه

٦ — في الاعضاء المنضمين

مادة ٢٤ — كل شخص يرغب في تسجيل اسمه ، كمضو منضم الى احدى البورصات ، يجب عليه ان يقدم طلباً بالكتابة

يوقعه اثنان من أعضاء البورصة التي يطلب التسجيل فيها، يشهدان
بحسن سيرته وبزاهته التجارية

مادة ٢٥ — يشترط فيمن يقبل عضواً منضمّاً

(١) أن لا يكون قد أشهر إفلاسه في القطر المصري او في
الخارج ، الا اذا كان قد رد اليه اعتباره ، وأن لا يكون قد سبق
الحكم عليه في القطر المصري او في الخارج بـعقوبة ما بجناية او
بـعقوبة الحبس بسرقة او بافلاس او نصب او خيانة الامانة
(٢) أن يكون مارس تجارة القطن او بذرة القطن ، بطريقة
مستمرة ، منتظمة ، منذ سنتين على الاقل بمتوسط سنوي لا يقل
فعلاً عن ١٠٠٠٠٠ قطار او ٢٠٠٠٠٠ اردب ، ولا يدخل في
هذا المجموع الاعمال المعقودة بـكوتراتات

(٣) ان يكون له مكتب في المدينة التي تشتغل فيها البورصة.

(٤) ان يثبت ان لديه رأس مال يبلغ على الاقل ثلاثين الف
جنيه (٣٠٠٠٠ جنيه) .

(٥) ان يودع في البنك الاهلي ، او في أي بنك آخر تقبله
لجنة البورصة ، تأمينا قدره خمسمائة جنيه مصري نقداً او من
اوراق الحكومات تقبلها لجنة البورصة .

مادة ٢٦ — تعتبر الشركة حائزة للشروط المنصوص عليه

في الفقرة (٢) من المادة السابقة اذا كان على الاقل احد مديريها
المستولين ، او اعضاء مجلس ادارتها المندوبين ، حائزاً له شخصياً .
كل شخص استوفى هذا الشرط بعصفته مديراً مسئولاً ، او

عضو مجلس ادارة مندوباً لشركة مسجلة ، كمضو منضم ، يعتبر كذلك حائزاً لهذا الشرط بصفته الشخصية .

مادة ٢٧ — الاحكام الواردة في المادتين (١٦ و ١٧) ينحصر على خاص طلبات القبول ، كسمسار ، تطبق على خاص طلبات القبول ، كمضو منضم غير ان مدة التعاقب تنخفض الى خمسة عشر يوماً .

مادة ٢٨ — يجب على الاعضاء المنضمين ان يظلوا حائزين للشروط المفروضة آتقاً ، وان يثبتوا انهم قاموا بدفع المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية ، لر سوم التسجيل والاشتراكات وذلك لتبقى اسمائهم مسجلة في القائمة .

وكذلك يجب عليهم ان يثبتوا سنوياً للجنة البورصة بتصريح صادر ، سواء من مراقب للحسابات ، او من بنك ، كلاهما تقبله اللجنة ، ان ما لديهم من رأس المال لا يزال لا يقل عن ثلاثين الف جنيه .

٧ — في المياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين

مادة ٢٩ — المياومون « جوبر » تابعون لسمسار ، فهم يعملون بالذات في المقصورة باسمه ، وتحت مسئوليته ، ولكن لحسابهم الشخصي فقط .

مادة ٣٠ — يحرم على المياوم ان يكون طرفاً ثانياً في التعاقد مع مكتب السمسرة الذي هو تابع له ، والا يعاقب بالوقف هو والسمسار لاول مخالفة ، وبالشطب للمخالفة التي تليها .
ولا يجوز للسمسار ان يفتح في دفاتره اكثر من حساب

واحد لكل واحد من المياومين التابعين له ، ولا أن يستخدمهم كتاباً أو وسطاء أو وكلاء يكتبه ، والا كانت عقوبته الشطب .
المياوم الذي يطلب او ينفذ أمراً في البورصة لحساب الغير ، بما في ذلك السماسرة ، يكون عرضة للشطب .

مادة ٣١ — يجب على المياومين أن يصفوا مراكبهم ، على الأكثر ، في اليوم الثاني من أيام العمل التالي لليوم الذي عقدت فيه الصفقة .

فاذا اتقضي هذا الميعاد وجب أن تصفى عملياتهم بمعرفة السمسار الذين هم تابعون له .

وفي حالة رفض المياوم التسليم بتصفية عملياته ، في نهاية الاجل المنصوص عليه آنفاً ، يجب على السمسار ان يرفع الامر في الحال الى لجنة البورصة ، وعليها ، حينئذ ، ان تتولى بنفسها عملية التصفية .

المياوم الذي يرفض التسليم بتصفية عملياته ، في الاحوال المنصوص عليها آنفاً ، وكذلك السمسار الذي لم يرفع الامر الى لجنة البورصة يكونان عرضة للوقف ، عند المخالفة الاولى ، والشطب ، عند المخالفة التالية .

مادة ٣٢ — يشترط فيمن يقبل مياوماً :

(١) أن يكون عمره خمسا وعشرين سنة كاملة وان يكون ذا أهلية

(٢) أن يكون قد قضى سنتين على الأقل في التمرين كندوب

رئيسي او كوسيط

(٣) ألا يكون سبق اشهار افلاسه في القطر المصري أو في الخارج ، الا اذا كان قد ردّ اليه اعتباره ، وأن لا يكون قد سبق الحكم عليه في القطر المصري أو في الخارج بمقوبة ما لجناية أو بمقوبة الحبس لسرقة أو لافلاس أو نصب أو خيانة الامانة

(٤) أن يكون مقيماً في القطر المصري منذ سنتين على الأقل

(٥) أن يقدمه مكتب السمسرة الذي يريد الحاقه به، وعليه أن يقدم جميع المعلومات الخاصة بسيرة المرشح ، وذلك بقدر ما يصل اليه علمه .

مادة ٣٣ - يجوز للجنة البورصة ، في أي وقت كان ، أن تتحقق ، بجميع الوسائل التي تراها صالحة ، بما اذا كان المياوم لا يزال حائزاً للشروط اللازمة لبقاء اسمه مسجلاً في القائمة ، وبما اذا كان يراعي في اعماله احكام قوانين البورصة ولوائحها ، ومن ماهية علاقته مع مكتب السمسرة التابع له ، ومن طبيعة هذه العلاقات . وتقرر ، بأغلبية الاصوات المطلقة ، وبالإقتراع السري ، ابقاء المياوم أو شطبه .

وللجنة البورصة كذلك ان تقرر ، في مثل هذه الاحوال وقف أو شطب كل مياوم يظهر أن عملياته مبالغ فيها، أو خطيرة على السوق .

ويكون قرار اللجنة نافذا ، رغم كل طعن يقدمه المياوم صاحب الشأن ، وتحقيقاً لاغراض هذه المادة يجب على لجنة البورصة أن تأمر، مرة في السنة على الأقل ، بمراجعة دفاتر السماسر التابع له المياوم، كما انه يجوز لها أن تأمر بإجراء هذه المراجعة، في أي وقت .

مادة ٣٤ - يدخل المياومون المقصورة بالشروط المنصوص عليها في اللائحة الداخلية، غير أنهم ملزمون بأن يخضعوا للقرارات التي يجوز للجنة البورصة اصدارها بشأنهم ، في صالح السوق ، بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات .

مادة ٣٥ - الوسطاء هم أداة اتصال بين العميل والسمسار يتلقون الاوامر من العملاء ويلفونها الى السمسار الذي هم تابعون له. ولهم على السمسار حق في حصة ، لا يجوز ، بأي حال من الاحوال، أن تزيد على خمسين في المائة من السمسرة التي يدفعها العميل للسمسار ، غير أنهم مسئولون ، أمام السمسار بنسبة هذه الحصة ، عن جميع العمليات المعقودة بواسطتهم ، ولا يدخل الوسطاء المقصورة .

مادة ٣٦ - يحرم على الوسطاء أن يقوموا بأية عملية لحسابهم، او ان يكونوا طرفاً آخر في أي عملية لعملائهم ، او لعميل آخر من عملاء السمسار الذين هم تابعون له، والا حكم بوقف الوسيط والسمسار ، عند المخالفة الاولى ، وبشطبيهما ، عند المخالفة التالية ويحرم كذلك على الوسطاء أن يتوسطوا لسمسار آخر ، غير الذي هم تابعون له ، والا حكم بوقف الوسيط والسمسار الذي توسط له عند المخالفة الاولى ، وبشطبيهما عند المخالفة التالية .

مادة ٣٧ - المندوبون الرئيسيون هم مستخدمون مأجورون تابعون لسمسار ومكلفون بمعاونه في تنفيذ الاوامر في المقصورة ولا يجوز لهم أن يشتغلوا الا باسم السمسار الذين هم تابعون له ولحسابه وبمقت مسئوليته .

والمندوب الرئيسي الذي يطالب أو يفقد أمراً في البورصة
لحساب الغير ، أو لحساب سمسار غير السمسار الذي هو تاجع له ،
يكون عرضة للشطب .

مادة ٣٨ - يحرم على المندوبين الرئيسيين ان يعملوا لحسابهم ،
والا حكم بوقفهم ، عند المخالفة الاولى ، وبشطبهم عند المخالفة الثانية
ويحرم عليهم كذلك ان يكونوا طرفاً آخر في العمليات التي
يعقدها عملاء السمسار ، والا حكم بوقف المندوب الرئيسي
والسمسار ، عند المخالفة الاولى وبشطبهما عند المخالفة الثانية .
كل سمسار يثبت عليه انه نفذ ، او قبل تنفيذ امر لحساب
مندوب رئيسي تاجع لسمسار آخر يعاقب بالوقف ، عند المخالفة
الاولى ، وبالشطب ، عند المخالفة الثانية .

مادة ٣٩ - يشترط فبين يقبل وسيطاً او مندوباً رئيسياً :
(١) ان يكون عمره ٢١ سنة كاملة وان يكون ذا اهلية ،
(٢) ان لا يكون قد سبق اشهار افلاسه في القطر المصري
او في الخارج ، الا اذا رد اليه اعتباره ، والا يكون قد سبق الحكم
عليه في القطر المصري او في الخارج بمقوبة ما لجناية او بمقوبة
الجبس لسرقة او افلاس او نصب او خيانة الامانة ،
(٣) ان يكون مقيماً في القطر المصري منذ سنتين على الاقل ،
(٤) ان يقدمه مكتب السمسرة الذي يرغب الخالق المشرع
به ، ويجب عليه ان يقدم جميع المعلومات عن سيرة المشرع ، وذلك
بقدر ما يصل اليه علمه ،

(٥) ان يثبت انه كان مدة سفين على الاقل مستخدماً فيه.
مكتب مسمرة في البورصة ، اوفي بنك ، او في محل تجاري .

مادة ٤٠ - طلب تسجيل الاسم كياوم ، او وسيط ، او
مندوب رئيسي ، يوقمه المرشح ، وكذلك السمسار الذي يرغب
المرشح في ان يكون تابعاً له .

مادة ٤١ - تطبيق احكام المادتين ١٦ و ١٧ الخاصة
بطلبات القبول كسمسار وعلى طلبات القبول كياوم اوسيط او
مندوب رئيسي ، غير ان مدة التطبيق تخفض الى خمسة عشر يوماً .

مادة ٤٢ - يجب لتسجيل أسماء المياومين ، والوسطاء ،
والمندوبين الرئيسيين ، ولبقائها مسجلة في الفوائم ، ان يظلوا
حائزين للشروط المفروضة آتقاً وان يشنوا انهم قاموا بدفع المبالغ
النصوص عليها في اللائحة الداخلية لرسوم التسجيل والاشتراكات .
ولسكي تبقى اسماءهم مسجلة يجب عليهم ، فوق ذلك ، ان
يظلوا تابعين للسمسار الذي قدمهم ، الا اذا كانت لجنة البورصة
قد صادقت علي نقلهم الى مكتب مسمرة آخر .

ولا يجوز الجمع بين اعمال المياوم ، واعمال الوسيط ، او
الندوب الرئيسي ، ولا يجوز لاي سبب كان ، ان يرخص
لشخص واحد في الجمع بينها ولو بصفة مؤقتة .

مادة ٤٣ - السمسار مسئول مالياً عن الغرامات المفروضة
على المياومين ، او وسطاء ، او المندوبين الرئيسيين له .

٨ - في الاسعار الرسمية

مادة ٤٤ - تضع لجنة الاسعار، كل يوم، جدول الاسعار الرسمي تحت اشراف لجنة البورصة، ويشمل هذا الجدول :
(١) الاسعار المتوالية للعمليات المقررة اثناء اليوم ،
(٢) اسعار الفتح والاقفال ، وكذلك الاسعار المتوسطة للفتح والاقفال ،

(٣) الاسعار الاخيرة لليوم السابق

ان لم تعقد عمليات ، لمعاد شهر معين ، عند الاقبال ، كان جدول الاسعار ينص على السعر الاسمي لهذا الاستحقاق ، على أساس آخر فروق معروفة ، بالنسبة للاستحقاقات الاخرى ولا تحصر في الجدول عمليات النقل « ريبور » ولا عمليات « هاربراج » ، ولكن يجب ان تذكر دائماً طبيعة هذه العمليات في هامش المذكرات التي تدون فيها .

ولا يجوز أن تعقد في المقصورة عمليات خاصة باستحقاق لا يحل الا بعد أكثر من اثني عشر شهراً أو ان يدرج سعر رسمي لهذا الاستحقاق

مادة ٤٥ - ينظم جدول الاسعار ويعلق عند اقبال البورصة ويجب ان تقدم الشكوي الخاصة بكل اقبال، وبكل تسعير، اثناء الجلسة في خلال عشرة دقائق التي تلي تعليق السعر .
ينص في اللائحة الداخلية لكل بورصة على القواعد المكملة

لهذه الاحكام كما ينص على البيانات التي يجب ان توضع التسمية الرسمية على اساسها .

٩ - في مذكرات العقود

مادة ٤٦ - كل عمالة منسأة خاصة بالقطن ، أو بذرة القطن ، تعقد بين مسمار وعميل ، سواء كانت عملية شراء ، أو بيع ، أو عملية نقل ، أو عملية فرق ، يجب ان تؤيد بمذكرة عقد تصدرها لجنة البورصة ، وتكون العملية خاضعة لرسم التمنعة المنصوص عليه في المرسوم الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ وذلك بخلاف الرسم المفروض في المادة ٥٥ لمصلحة صندوق الضمان .

مادة ٤٧ - كل مسمار خالف احكام المادة السابقة يقدم الى مجلس التأديب ، بناء على طلب رئيس لجنة البورصة أو مندوب الحكومة .

وتكون عقوبة المخالفة الاولى غرامة قدرها ٥٠ جنيهاً ، والثانية ٣٠٠ جنيه والثالثة الشطب من قائمة السماسرة ، وقرارات مجلس التأديب غير قابلة للاستئناف . تبلغ هذه القرارات مندوب الحكومة بخطاب بسيط من رئيس لجنة البورصة .

ولا يثبت ما وقع من المخالفات للمادة (٤٦) يجوز لمجلس التأديب ان يجري كل المراجعات التي يراها لازمة ، وخصوصاً مراجعة الدفاتر ومستندات حسابات السماسر وان يسمع شهادات الشهود .

مادة ٤٨ - رسوم التمتع وكذلك الغرامات المحكوم بها ضد
السماسرة ، بسبب ما يقع من المخالفات للمادة (٤٦) محصلها
لجنة البورصة لحساب الحكومة .

١٠ - في التصفيات أو المقاصات العادية أو غير العادية

مادة ٤٩ - تحدد لجنة البورصة ، في شهر ديسمبر من كل
سنة ، تواريخ التصفيات أو المقاصات العادية للسنة التالية .
وتكون المقاصات أسبوعية .

ويجب تسوية الفروق المستحقة عن جميع العمليات المنعقدة
لأجل ، عند كل مقاصة بالشروط المبينة باللائحة الداخلية .
عند كل مقاصة تحدد لجنة البورصة . او لجنة خاصة منها .
الاسعار التي يجب دفع الفروق علي اساسها ويكون قرارها نافذاً
على كل من اعضاء البورصة والعملاء وغير قابل للاستئناف .

يجوز للجنة البورصة او بحجب عليها بحسب الاحوال ان
تقرر مقاصة او مقاصات غير عادية في الفترة الواقعة بين
المقاصات العادية . وذلك في الاحوال وبالشروط المنصوص
عليها في اللائحة الداخلية .

يجوز للسماسرة ان يحتموا تقديم كل ضمان او تأمين نقدي
يصلح لسداد كل فرق عمتل وقوعه . لكن لا يجوز لهم ان
يطلبوا تغطيات جديدة . او تأمينات نقدية . في غير المقاصات
العادية او غير العادية .

١١ - في الاجراءات التي تتخذ بالنسبة للمراكز
في حالة التوقف والوقف وغير ذلك

مادة ٥٠ - اذا انقطع احد السماسرة فجأة عن العمل لاي
سبب كان . كالوفاة . او الاستقالة . او الشطب . او الوقف .
او التوقف . او لاي سبب آخر . تاركاً مراكز مفتوحة .
وجب على لجنة البورصة ان تقوم بتصفيتها طبقاً لاحكام اللائحة
الداخلية .

قرارات اللجنة في هذا الموضوع غير قابلة لاي طعن
وتكون نافذة على جميع اصحاب الشأن . سواء كانوا اعضاء
البورصة او عملاء .

١٢ - في غرفة المقاصة

مادة ٥١ - تنشأ في كل بورصة غرفة المقاصة تجري فيها
المقاصة بين المطلوب لاعضاء البورصة والمطلوب منهم بسبب
التصفيات العادية او غير العادية .
وتقوم لجنة البورصة نفسها بممل غرفة المقاصة او تكلفه
الى بنك يختاره لهذا الغرض .

١٣ - في صندوق الضمان

مادة ٥٢ - ينشأ صندوق للضمان الغرض منه بنوع خاص
مواجهة كل توقف يحصل من السماسرة . ويكون الصندوق مخصصاً

فقط لاجراء تموية مؤقتة لجميع الفروق الناتجة من التصفيات العادية ، او غير العادية التي لا يستطيع السمسار التوقف ان يسدها للممارسة المتعاقدين معه ، ولا يجوز فيها عدا الاحوال المنصوص عليها في المادة ٧٠ تخصيص مال الصندوق لاي غرض آخر ، ولا لدفع الفروق بين الممارسة والعملاء

مادة ٥٣ - تكون موارد صندوق الضمان على النحو الآتي

(١) الحصة التي يدفعها كل سمسار مقبول عند تقرير قبوله

للعمل في البورصة

(٢) ايرادات الرسوم على العمليات المنصوص عليها في المادة

٤٦ وكذلك على عمليات المياومين .

مادة ٥٤ - في بداية كل سنة تحدد لجنة البورصة مقدار

الحصة الواجب دفعها لصندوق الضمان وبراعي عندها التقدير

حالة الصندوق في ختام السنة السابقة ، وكذلك عدد الممارسة

الماملين حتى ذلك التاريخ .

ويجب على كل سمسار جديد . مقبول للعمل في البورصة في

خلال السنة ان يدفع الحصة المحددة على هذا النحو .

وبالنسبة للسنة التي صدرت فيها هذه اللائحة يكون مقدار

الحصة في صندوق الضمان خمسمائة جنيه .

مادة ٥٥ - تحدد الرسوم التي تحصل لحساب صندوق الضمان

على العمليات بين الممارسة وعمليات المياومين على النحو الآتي:

(١) يحصل رسم قدره عشرة قروش عن كل ٢٥٠ قطاراً

من القطن . وقرشان ونصف عن كل ١٥٠٠ اردب من

بذرة القطن. وذلك بواسطة طابع يلصق على مذكرات العقود التي تباعها لجنة البورصة . ويتحمل السمسار هذا الرسم . ولا يجوز ان يعلى في حساب العميل . غير ان الوسطاء يتحملونه . بنسبة حصة السمسرة التي استولوا عليها . وذلك فيما بينهم وبين السماسرة من العلاقات .

(٢) يحصل رسم قدره قرشان عن كل ٢٥٠ قطاراً من القطن . ونصف قرش عن كل ١٥٠٠ اردب من البذرة على جميع عمليات المياومة . ويتحمل المياوم هذا الرسم مادة ٥٦ - الرسوم المحصلة من المياومين . وحصة الرسوم التي يدفعها السماسرة . ويتحملها الوسطاء . لانحول المياومين او الوسطاء اي حق في مال صندوق الضمان الذي انشئ لمصلحة طائفة السماسرة . دون اي طائفة اخرى .

مادة ٥٧ - يجوز للجنة بقرار يصدر بأغلبية ثلاثة الارباع من مجموع اعضائها . اما زيادة الرسوم المنصوص عليها في المادة (٥٥) . الي ضعف قناتها الحالية . واما تخفيضها بدون ان تستطيع تخفيض الفئة لاكثر من النصف . من غير موافقة وزارة المالية مادة ٥٨ - يجب ان ترد الى لجنة البورصة كل المبالغ المسحوبة من صندوق الضمان لدفع الفروق المطلوبة من السمسار المتوقف .

والسمسار المتوقف هو الملزم بالسداد . كل واحد من السماسرة استفاد بالذات من المبالغ المسحوبة من صندوق الضمان . على

على هذا النحو يكون امام اللجنة ضامناً متضامناً مع السمسار المتوقف بمقدار المبلغ المدفوع له .

ويجب ان يرد المبلغ مع فوائده بمر ٦ في المائة عند اول طلب توجهه لجنة البورصة او في اي ميعاد آخر تحدده فاذا لم يسدد الممارسة المدينون او الضامنون عند الطلب او في نهاية الميعاد المحدد فلا يجوز لهم . فيما عدا تصفية العمليات الجارية . ان يعودوا الى اعمالهم في البورصة . الا بعد سداد المطلوب لصندوق الضمان .

مادة ٥٩ - عند انقطاع السمسار عن العمل بسبب الوفاء او الاستقالة . او الشطب . تدفع لجنة البورصة اليه شخصياً او الى من يقومون مقامه . مبلغاً مساوياً للحصة التي تعين لجنة البورصة مقدارها . في بداية السنة الجارية الواقع الانقطاع فيها وذلك طبقاً لاحكام المادة ٥٤ . وبعد استئزال ٥ في المائة من مقدار هذه الحصة يكون المبلغ المستئزل حقاً لصندوق الضمان . وعلى كل حال لا يكون الدفع الا بعد استئزال جميع المبالغ المطلوبة من السمسار لصندوق الضمان .

مادة ٦٠ - تقوم لجنة خاصة تقدها لجنة البورصة بإدارة صندوق الضمان . وتحدد اللائحة الداخلية سلطات هذه اللجنة واختصاصاتها .

١٤ - في مجلس التحكيم ومجلس التأديب .

مادة ٦١ - تص اللائحة الداخلية على انشاء مجلس التحكيم من شأنه الفصل . طبقاً للشروط المبينة فيها . في جميع المنازعات .

تألفي تقع . إما بين أعضاء البورصة . وإما بين واحد من أعضاء البورصة . وبين مياوم . او وسيط . او مندوب رئيس . او عميل بشرط ان يرفع الخلاف الى مجلس التحكيم بالاتفاق بين اصحاب الشأن .

مادة ٦٢ - يشكل مجلس تأديب . ينص على تأليفه . واختصاصه . في اللائحة الداخلية . للنظر في مخالفات القوانين واللوائح . وكذلك في جميع المسائل التي لها مساس بحسن سير العمل في البورصة ونظامها . وإما من تلقاء نفسه . وإما بناء على شكوى ذوي الشأن : وإما بناء على طلب اللجنة او مندوب الحكومة .

مادة ٦٣ - العقوبات التأديبية هي :

- (١) الانذار .
- (٢) الغرامة من جنيه الى ٥٠٠ جنيه .
- (٣) الوقف من يوم الى ثلاثة اشهر .
- (٤) الشطب .

مادة ٦٤ - مخالفة القوانين واللوائح يعاقب عليها بالانذار أو بالغرامة أو بالوقف او بالمقوبتين الاخيرتين معا . ولا يحكم بعقوبة الشطب الا في حالة وجود نص خاص يقضى بذلك او في حالة العود الى مخالفة خطيرة لم ينص فيها على عقوبة الشطب .

مادة ٦٥ - يحكم بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري على كل مفسار او وسيط او مندوب رئيسي ثبت انه سهل المضاربة

لستخدم في محل تجاري أو في بنك . أو موظف في الحكومة .
أو ثبت أنه حرض على المضاربة شخصاً غير مشغول بالتجارة .
أو مستخدماً أياً كان
وهذه العقوبة تأديبية محضة . ولا تأثير لها فيما يراه القضاء .
من حيث صحة العملية .

مادة ٦٦ — بحكم بغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه . أو بالوقف
أو بالشطب . على كل مفسار . أو مندوب رئيسي . أو مياوم .
ثبت أنه عمل على تدوين سعر غير حقيقي . أو عملية صورية . أو
حاول . بطريق التدليس . التأثير في أسعار السوق . ولا يمنع
ذلك من محاكمته جنائياً . إذا اقتضى الأمر .

مادة ٦٧ — كل عضو في البورصة . أو مياوم أو وسيط
أو مندوب رئيسي اخل بقواعد آداب السلوك أو الشرف . ازاء .
أحد زملائه أو ازاء أي شخص آخر دعت أعماله إلى دخول
البورصة . يعاقب بعقوبة تتراوح بين الإنذار والشطب . بحسب
خطورة الحالة .

مادة ٦٨ — يجوز الحكم بالوقف . أو الشطب . على كل عضوفي .
البورصة . أو مياوم . أو وسيط . أو مندوب رئيسي ثبت أنه .
تملص من مراقبة لجنة البورصة باخفاء حقيقة مركزه . أو حاول
خدع اللجنة أو مندوبيها بابرار مستندات غير كاملة . أو بإعطاء
تصريحات غير صحيحة . أو بأية طريقة أخرى .
وكل عضو في البورصة : أو مياوم . أو وسيط . أو مندوب :

رئيسي ثبت انه قاوم تنفيذ قرار اصداره لجنة البورصة . او مجلس التأديب يحكم عليه بالشطب .

مادة ٦٩ - يجوز السامرة والاعضاء المنضمين . والمياومين والوسطاء . والمندوبين الرئيسيين المقيدة اسمائهم . الذين حكمت عليهم لجنة البورصة او مجلس التأديب بالوقف او الشطب او بفرامة تزيد على ١٠٠ جنيه . ان يرفعوا استئنافاً في خلال خمسة عشر يوماً . من تاريخ اعلان القرار بخطاب موصى عليه بهم وصول الى المحكمة التجارية المختطة . وتصدر هذه المحكمة حكماً نهائياً . في غرفة المشورة . بقرار غير مسبب . بعد سماع رئيس لجنة البورصة ومندوب الحكومة .

ليس لمندوب الحكومة حق الاستئناف الا في الاحوال التي كان يجوز فيها الحكم بالشطب .

مادة ٧٠ - التأمين المودع من الاعضاء المنضمين يخصص بوجه الامتياز لدفع الفرامات المالية .

والفرامات المحكوم بها على السامرة وكذلك جميع المبالغ المطالبة منهم . لاسباب تتعلق بأعمالهم . يجوز خصمها من حصتهم في صندوق الضمان . التي تؤول اليهم . في حالة انسحابهم اذا نقص التأمين . او فقد فعل المضمون المتضمن تكيله في مدة ثلاثة ايام . فان لم يفعل يوقف حتماً عن تأدية أعماله . واذا لم يكمل التأمين في مدة خمسة عشر يوماً تشطب لجنة البورصة اسمه . وكذلك الحال في السمسار الذي لم يسدد في خلال المدين السالفين . المبالغ المسحوبة من صندوق الضمان تنفيذاً للفقرة السابقة .

١٥- في مندوبي الحكومة

مادة ٧١ - تمين الحكومة لدى كل بورصة مندوباً أو أكثر مهمتهم الاشراف على مراعاة القوانين واللوائح .
يجب ان يدعى مندوب الحكومة لكل الجمعيات العمومية وكذلك لكل جلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب، ومجلس التحكيم ، ولكنه لا يشترك ، في القرارات ، وله كذلك الحق في حضور اجتماعات اللجان الفرعية ، المنصوص عليها في المادة ٩ وفي حالة غيابه ، أو حدوث ما يمنعه من الحضور ، يجوز له ان يرسل نائباً عنه بموافقة وزارة المالية

مادة ٧٢ - لمندوب الحكومة عدا الاختصاصات المقررة له باللوائح وعدا حق الاعتراض المطلق المعترف له به في المادة ١١ حق الاعتراض على جميع قرارات لجنة البورصة التي يراها مخالفة للقوانين المعمول بها وللوائح البورصة

ويترتب على الاعتراض عدم تنفيذ القرار الصادر . الا اذا رفعت لجنة البورصة . بناء على طلب رئيسها استئنافاً امام غرفة المشورة بالمحكمة التجارية المختلطة وصدر حكمها بوجود تنفيذ القرار وعلى رئيس لجنة البورصة ان يعلن في خلال عشرة ايام من تاريخ حصول الاعتراض مندوب الحكومة وصاحب الشأن اذا وجد بالحضور امام المحكمة

وكل اجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلاً ولا اثر له مطلقاً .

مادة ٧٣ — تبلغ لجنة البورصة السلطات المختصة بواسطة مندوب الحكومة كل ما وصل الى عملها من الجرائم التي يكون قد ارتكبها اعضاء في البورصة او وسطاء . او مياومون . أو مندوبون و تيسيون . ويعاقب عليها قانون العقوبات .
وعلى مندوب الحكومة القيام بمثل هذا التبليغ . فيما يتعلق بالجرائم التي تصل الى علمه شخصياً .

١٦ — في أحكام عامة

مادة ٧٤ — توضع لكل بورصة مرخص بها لائحة داخلية تصدر بقرار وزاري وتشمل بوجه خاص ما يأتي :

نظام البورصة — ساعات الفتح والاقفال — التسعير الرسمية — ايام الاعياد — دخول المقصورة — رسوم السمسرة — الاشتراكات — استثمار الاموال الناجمة من ابواب الايرادات المختلفة — التصفيات ، غرفات المقاصة ، التوقف الخ — تنظيم صندوق الضمان — نماذج العقود — تحديد المبلغ الواجب دفعه سنوياً للحكومة للقيام بنفقات ادارة المندوب أو المندوبين

يجوز دائماً للجنة البورصة ان تقترح ادخال تعديلات على اللائحة الداخلية بعد استشارة الجمعية العمومية للسماسرة والاعضاء المنضمين بشأنها ، تعرضها على الحكومة بواسطة المندوب أو المندوبين

مادة ٧٥ — تقوم لجنة البورصة باعداد كشف بأسماء
 الممارسة والاعضاء المتضمنين والمياومين والوسطاء والمندوبين
 الرئيسيين ، تراجع هذه القوائم أولا فاولا ، لتكون مطابقة
 للواقع وتعلقها اللجنة بصفة مستديمة في البورصة
 ويذكر في الكشف الخاصة بالمياومين والوسطاء والمندوبين
 الرئيسيين اسم السمسار التابع له كل واحد منهم
 وتذكر في هذه الكشف قرارات الوقف والشطب امام
 اسم من صدرت عليه بمجرد وصولها
 مادة ٧٦ — تحسب المواعيد المنصوص عليها في هذه اللائحة
 على حسب التقويم الميلادي

١٧ — في احكام مؤقتة خاصة ببورصة البضائع بالاسكندرية
 مادة ٧٧ — السماسرة المسجلة اسمائهم لدى بورصة
 البضائع بالاسكندرية ، حين لشر هذه اللائحة تبقى اسمائهم
 مسجلة بدون حاجة الى قبول جديد وذلك بشرط ان يدفعوا
 في خلال ستة اشهر حصتهم في صندوق الضمان وقدرها ٥٠٠ ج
 وان يستوفوا فيها يختص برأس المال الشروط الاتية :
 يجب على السماسرة الذين لم يكن عليهم بموجب الاحكام
 المعمول بها من قبل الا أن يثبتوا وجود رأس مال قدره ٣٠٠٠
 جنيه ان بكلوا رأس المال تدريجياً بدفع مبالغ سنوية قدرها
 ٣٠٠ جنيه الى ان يصل الى ٦٠٠٠ جنيه

يجب على السماسرة الذين لم يكن عليهم بموجب الاحكام المعمول بها من قبل الا ان يثبتوا وجود رأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه ان يكملوا رأس المال تدريجياً بدفع مبالغ سنوية قدرها ٥٠٠ جنيه الى ان يصل الى ١٠.٠٠٠ جنيه

ومع ذلك فالسماسرة الذين سجلت اسمائهم للمرة الاولى ، بعد اول يناير سنة ١٩٢٧ يجب ان يكملوا رأس المال الى المقدار الجديد وهو ١٠.٠٠٠ جنيه في خلال سنة من تاريخ نشر هذه اللائحة

وتذليلاً للصعوبات التي قد يلاقها السماسرة الاقدمون في تنفيذ الالتزام الذي تفرضه عليهم هذه المادة حين لا يترك لهم عملهم من الربح ما يكفي لذلك يجوز لوزير المالية بناء على اقتراح مسدب ترفعه لجنة البورصة ، ان يمنح السماسرة المسجلة اسمائهم قبل اول يناير سنة ١٩٢٧ مهلة من سنة الى اخرى لكي يقوموا بسداد الدفعات السنوية من رأس المال المنصوص عليها آنفا

مادة ٧٨ - الاعضاء المنضمون المسجلة اسمائهم الان تبقى اسمائهم مسجلة بدون حاجة الى قبول جديد بشرط ان يثبتوا في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذه اللائحة وجود رأس مال لديهم قدره ٣٠.٠٠٠ جنيه والاعضاء المنضمون المسجلة الان اسمائهم الذين لا يستطيعون في خلال الميعاد المذكور ان يثبتوا وجود رأس مال قدره ٣٠.٠٠٠ جنيه ، يجوز مع ذلك ان تبقى اسمائهم مسجلة بشرط أن يكملوا مالهم من رأس المال بدفعات سنوية مقدارها ٥٠٠ جنيه الى ان يصل الى ٣٠.٠٠٠ جنيه

يجوز لوزير المالية أن يمنح مهلة من سنة إلى أخرى، بالشروط
المنصوص عليها في المادة السابقة ، لسداد الدفعات سالفة الذكر
مادة ٧٩ — المياومون والتدوبون الرئيسيون ، المسجلة
اسماؤهم الآن تبقى اسماؤهم مسجلة في القائمة الخاصة بكل منهم ،
وذلك ، بناء على طلب السمسار الذي هم تابعون له ، وتقدم
الطلبات بقاء الاسماء مسجلة الى لجنة البورصة، في خلال ثلاثين
يوماً ، من التاريخ المذكور

مادة ٨٠ — تستمر لجنة البورصة ، القائمة الآن، في مزاولة
عملها حتى تحل انتخابات يناير سنة ١٩٢٨ ، وعندئذ ، تستبدل
طبقاً لاحكام المادة (٢) والمواد التالية لها
طلبات القبول ، كسماصرة ، أو أعضاء منضمين ، أو مياومين
أو وسطاء، أو مندوبين رئيسيين ، تقدم الى اللجنة الحالية، حتى
حين تجديدها

قرار وزاري باقرار اللائحة الداخلية لبورصة البضائع

بالاسكندرية

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة ٧٤ من اللائحة العامة لبورصة البضائع المنسأة المصدق عليها بالرسوم الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وبعد الاطلاع على اللائحة الداخلية لبورصة البضائع بالاسكندرية المصدق عليها بالقرار الوزاري الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٩١٦ — وبعد الاطلاع على الرأي الذي أبدته الجمعية العمومية للسامرة في جلستها المتعقدة في ١١ و ١٦ و ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ قرر :

مادة وحيدة — تلغى اللائحة الداخلية لبورصة البضائع بالاسكندرية للمصدق عليها بالقرار الوزاري الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٩١٦ وتستبدل باللائحة الداخلية المرافقة بهذا التي يعمل بها اعتبارا من ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تحريراً في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ — محمد محمود

اللائحة الداخلية لبورصة البضائع بالاسكندرية

دخول المقصورة

المادة ١ — كل امر صادر الى مسمار يجب تنفيذه في المقصورة وهي في دار البورصة المكان المعين بمعرفة اللجنة لاجراء المزاد

والا اعتبر هذا الامر لاغياً . ويكون تنفيذ الاوامر في ساطات العمل المحدده في اللائحة الداخلية او بمعرفة لجنة البورصة . وعلى كل حال يجب ان ثمن بصوت عال الاسعار المعروضة والمطلوبة . ويجب اتباع نفس القواعد فيما يختص بالاوامر الصادرة الى السماسر نفسه باجراء عملية عكسية تنفذ بطريقة التطبيق . اذ يجب عليه فوق ذلك ان يبين في مذكرته ان الموضوع خاص باجراء تطبيق بين عملاء . ويجب كذلك ان يبين الساعة التي تمت فيها العملية بالضبط . كل امر صادر الى سماسر يكون نفاذه ممتداً الى طول الجلسة الا اذا كان هناك اتفاق مخالف لذلك .

المادة ٢ — يجوز للجنة البورصة ان تخصص في المقصورة مكاناً لكل سماسر او من يقوم مقامه كما ان لها ان ثمن اما كن للجماعات الاخرى المرخص لها في دخول المقصورة . ولا يدخل المقصورة الا السماسرة والمياومون والتدويون الرئيسيون المسجلة اسمائهم في جداول البورصة ويكون عدد الاخرين (المياومين والتدويين الرئيسيين) في حدود النسبة التي تعينها لجنة البورصة لكل اجنسية : ويجوز لعمال التليفون الذين سجلت اسمائهم في الجداول الموضوعة لهذا الغرض . بمعرفة اللجنة بناء على طلب السماسرة . ان يدخلوا المقصورة ويكون دخولهم مقصوراً على توصيل الاوامر التي تسلموها الى السماسرة الذين هم في خدمتهم ولا يجوز لهم البقاء في المقصورة . ولا يجوز لأي انسان دخول المقصورة الا اذا كان يحمل بشكل واضح الشارة المميزة التي تعينها لجنة البورصة اذا دعت الحال

المادة ٣ - ليس لاي اجنسية متمسرة الحق الا في عشرة مساعدين : ثلاثة مياومين ومندوبين رئيسين وخمسة وسطاء

المادة ٤ - كل سمسار او مياوم أو مندوب رئيسي ثبت عليه انه عقد عملية خارج المقصورة وفي غير المواعيد القانونية يعاقب بغرامة من جنيهه الى ٢٥ جنيهه للمخالفة الاولى ومن ١٠ الى ١٠٠ جنيهه للمخالفة الثانية ومن ٢٥ جنيهه الى ٥٠٠ جنيهه او بالوقف أو الشطب للمخالفات التالية .

لجنة المراقبة

المادة ٥ - كل شخص دخل المقصورة بدون ان يكون له حق في ذلك أو بقي فيها بدون مسوغ او احدث فيها اضطراباً او اخل بأداب السلوك يطرد في الحال بمعرفة عضو او أعضاء لجنة المراقبة الموجودين عندئذ في المقصورة . وتؤلف اللجنة للموكل اليها مراقبة المقصورة من خمسة ممسرة مختارهم لجنة البورصة لمدة سنة . مهمة هذه اللجنة في المقصورة المحافظة على النظام واستتباب الامن ومراعاة آداب السلوك والاشراف على تطبيق القوانين واللوائح . ويجوز للجنة ان تماقب في الحال وبقرار شفوي غير مسبب ولا قابل للطعن كل مخالفة بغرامة لا تزيد على جنيهين وتدون القرارات التي تصدرها اللجنة في دفتر معد لهذا الغرض . ويجوز فوق ذلك ان تقدم كل من تقع منه مخالفة اما الى لجنة البورصة واما الى لجنة التأديب مباشرة . وتصدر

اللجنة قرارها على وجه الاستعجال إما من تلقاء نفسها وإما بناء على طلب صاحب الشأن مهما كان عدد اعضائها الحاضرين عندئذ في المقصورة .

مواعيد العمل وتحديد الاسعار

المادة ٦ — تفتح السوق في الصباح من الساعة العاشرة الى الساعة الثالثة عشرة والدقيقة ٥ وذلك طول السنة واذا قررت اللجنة عقد جلسات بعد الظهر تكون هذه الجلسات من الساعة السابعة عشرة والدقيقة الخامسة عشرة الى الساعة الثامنة عشرة والدقيقة الخامسة عشرة ولا تعقد جلسات بعد الظهر الا في خلال المدة من اول نوفمبر حتى ٣١ يناير — ومع ذلك يجوز للجنة البورصة ، نظرا لظروف خاصة ، او على اثر حوادث غير متوقعة ان تعدل المواعيد الموضحة آنفاً او ان تزيد في مدة انعقاد الجلسات وذلك بمجرد اعلان يعلق في لوحة البورصة

المادة ٧ — يحظر قطعياً على اعضاء بورصة البضائع ان يعقد اعمالا بمقود سواء أكان ذلك فيما ينهم ام مع اي انسان في غير الساعات المعينة أم في ايام الاحاد ام في ايام العطلة . وعند دق آخر جرس للجلسة يجب ان تنقطع كل مفاوضة او مخاطبة وأن ينقضي كل ميعاد للرد على عملية جارية — توضع في جلسات الصباح خمس تسميرات تعلن كل واحدة منها بدقات جرس وتصلح التسميرات الاربع الاولى أساساً لتحديد أسعار القطن

المبيع بدون تحديد الثمن حين التوقيع على عقد البيع .
 ويدق الجرس الاول في الساعة ١١ و ٤٥ دقيقة
 » » الثاني » » ١٢ و ١٥ دقيقة
 » » الثالث » » ١٢ و ٤٥ دقيقة
 » » الرابع » » ١٣
 » » الخامس » » ١٣ و ٥٥ دقيقة

وتوضح الاسعار في التسمية بالريالات واجزاء من مائة من الريال للقطن وبالقروش والمليمات لبذرة القطن . وتعين اللجنة اسعار الشهور المتعامل فيها وعليها ان تستبعد كل سعر لا تعتبره حقيقياً ويكون قرار اللجنة نهائياً . أما اسعار الشهور التي لا تعامل فيها فتدون بوجه التقريب على اساس الفروق بين احد الاسعار المتداولة ويوضع ازاء هذه الاسعار العلامة الآتية N للدلالة على انها أسعار اسمية

المادة ٨ — لا يرخص التعامل في الدقيقة الاولى التالية لافتتاح الجلسة الا في العمليات الخاصة بالشهر الاكثر نشاطاً من استحقاقات القطن المكلا ريدس . ويكون هذا هو الشأن في الدقيقة الثانية في الشهر الاكثر نشاطاً من استحقاقات القطن الاشموني . ولا تكون العمليات حرة تتناول جميع الشهور الا ابتداء من الدقيقة الثالثة تدون العمليات المفقودة في خلال الدقيقتين الاوليتين على حدة وتعتبر الاسعار المتداولة اثناءهما كأسعار للفتح عن الشهور المتعامل بها وتعين اللجنة متوسط هذه الاسعار المختلفة . مع مراعاة الكميات التي يتناولها التعامل، باعتبار انه السعر الرسمي للفتح لختلف الشهور

التي جرى فيها التعامل وبدون هذا المتوسط في اللوحة وكذلك في النشرة الرسمية التي تصدرها لجنة البورصة . وتبين لجنة التسعيرة الشهور التي سترخص بأن يجري التعامل فيها بالتوالي اثناء الدقيقتين الاوليين . وذلك بموجب اعلان يملق في البورصة قبل ذلك باربعة ايام علي الاقل

المادة ٩ — الشهور والنشيطه التي لا يقع فيها تعامل تعين اسعارها عند الاقفال باعتبارها اسعار طائي الشراء ويجوز كذلك توضيح اسعار طائي البيع . يجب على الطرفين المتعاقدين ان يعتبر اجمع الاسعار المتداوله اثناء الدقيقه السابقه للاقفال كأسعار اقفال . وعلى اللجنة بخلاف ذلك ان تبين في اللوحة متوسط هذه الاسعار مع مراعاة الكميات المتعامل بها ويكون هذا السعر المتوسط معتبراً كأنه السعر المتوسط الرسمي للاقفال .

المادة ١٠ — تعاقب كل مخالفة لاحكام المواد الثلاثة السابقه بغرامة من جنيه الى ١٥ للمخالفة الاولى ومن ١٥ الى ٢٥ جنيهاً للمخالفة الثانية ومن ٢٥ الى ٥٠٠ جنيه او بالوقف أو بالشطب للمخالفات التالية

المادة ١١ — محظور أن تجري في المفصورة عمليات عن استحقاق لا يحل الا بعد اكثر من اثني عشر شهراً وكذلك ان تدون اسعار رسمية لهذه العمليات

أيام العطلة

المادة ١٢ - أيام العطلة هي الآتية : ذكرى استقلال مصر
ذكرى جلوس حضرة صاحب الجلالة الملك على العرش . ذكرى
ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك . عيد الفطر (اليوم الاول واذا
كان هذا اليوم من أيام العطلة فيكون اليوم الثاني) عيد الاضحى
(اليوم الاول واذا كان هذا اليوم من أيام العطلة فيكون اليوم
الثاني) . عيد الميلاد عند الكاثوليك والارثوذكس . رأس السنة
المجرية . رأس السنة عند الكاثوليك . رأس السنة عند الاسرائيليين .
يوم الجمعة العظيمة عند الكاثوليك والارثوذكس . اثنى الفصح عند
الكاثوليك . ثم النسيم . عيد الفصح عند الاسرائيليين
(اليوم الاول) . اثنى العنصرة عند الكاثوليك . يوم الصيام الكبير
عند الاسرائيليين . أيام الاحد جميعاً وبعد الظهر من أيام السبت .
وعدا ذلك فاللجنة ان تقرر من أيام العطلة كل الايام التي ترى من
الضروري اقبال السوق فيها بسبب حادث عام او ظروف استثنائية
غير متوقعة وكذلك الايام التي تغفل فيها الاسواق الاجنبية المنظمة
للسوق المحلية ويمطى اخطار عندئذ بوقف الاعمال بمجرد اعلان
يلحق في لوحة البورصة

تعريف السمسرات

المادة ١٣ - تستحق السمسرة عن قبة كل عملية طبقاً للتعريف
التالية - العمليات النهائية :

٢٥ ر. في المائة يدفع من العميل للسمسار عند الشراء

٢٥ ر. في المائة يدفع من العميل للسمسار عند البيع

التقل : (عملية مربوطة) عملية شراء وبيع مما :

١٢٥ ر. في المائة من ثمن الشراء اي نصف سمسرة

١٢٥ ر. في المائة من ثمن البيع اي نصف سمسرة

ولا تعطى سمسرة للسمسار على تقل عملية من شهر الى شهر

اذا تم هذا التقل في نفس اليوم الذي عقدة فيه العملية الاصلية

الفليارات :

يدفع العميل للسمسار عند التسليم والتسلم ٢٥ في المائة من الثمن

الذي تداولت به اذونات المعاينة

دوبليه مشتر وبائع :

عند تصفية الجزء النهائي من عمليات أو عمليات الدوبليه تكون

السمسرة بواقع ١٢٥ ر. في المائة من ثمن الشراء و ١٢٥ ر. في المائة من

ثمن المبيع وقت العملية و ٢٥ في المائة عند التأيد . فاذا كان الفرق

لا يتجاوز ستة أجزاء من مائة من الريال عن القطن و المليمين

عن البذرة والفلال تخفض السمسرة الى ٦٢٥ ر. في المائة عند الشراء

٦٢٥ ر. في المائة عند البيع و ٢٥ في المائة عند التأيد — فاذا

بقي الجزء النهائي من عملية او عمليات الدوبليه في مركزه (أي

مفتوحاً) تستحق السمسرة كاملة ٢٥ في المائة من ثمن الشراء

و ٢٥ في المائة من ثمن البيع

حجرد الاختيار اما صعوداً واما هبوطاً :

يجب على العميل الذي يدفع الفرق والعميل الذي يستولى

على الفرق دفع السمسرة على اساس :

٢٥ في المائة عند العملية ٢٥ في المائة عند التأيد

فإذا كان الفرق لا يتجاوز عشرة أجزاء من مائة من الريال
عن القطن و ٣ ملايين عن بذرة القطن تكون السمسرة ١٢٥ و .
في المائة و ٢٥ في المائة عند التأيد

مستلاج :

على العميل الذي يدفع الفرق والعميل الذي يقبضه ان يدفع
للمسار ٢٥ في المائة سمسرة وذلك عن عقد العملية و ٢٥ في
المائة سمسرة عند التأيد

فإذا كان هذا الفرق لا يتجاوز ٢٠ جزءاً من مائة من الريال
عن القطن و ٧ ملايين عن البذرة فتكون السمسرة ١٢٥ و . في المائة
عند العملية و ٢٥ في المائة عند التأيد

الاتقال :

في حالة الانتقال من عميل الى آخر يجب على كل منهما ان يدفع
٢٥ في المائة سمسرة وفي حالة التحويل الاختياري من عميل الى
سمسار آخر يجب على هذا العميل ان يدفع ١٢٥ و . في المائة سمسرة
لكل من السمسارين ولكن هذا الحق يبقى على عاتق السمسار
وحده ولا عميل ان يطالبه به اذا اصبح الانتقال ضرورياً بسبب
شطب اسم السمسار أو وقفه أو استقالته

عملية الانتقال تستتبع دائماً مسؤولية الامر باجرائها وذلك
إلى أن تم تصفيتها

الاعضاء المنضمون :

يتمتع الاعضاء المنضمون بتخفيض قدره ٢٥ في المائة من قيمة

السمرات الموضحة أعلاه

المياومون :

يدفع المياومون للسمرات الذين هم تابعون له عن صفقة كاملة .
(شراء وبيع) ٢٠ في المائة من المتوسط متى فتحت العملية .
واقفلت في اليوم الواحد نفسه — ١٠ في المائة متى صفى المركز
على الاكثر في اليوم الثاني من ايام العمل التالي لليوم الذي عقدت
الصفقة فيه

المادة ١٤ — لا يجوز تخفيض السمرات الموضحة أعلاه
في أية حالة أو بأي شكل سوا أن كان بالذات ام بالواسطة ، ويجب
ان تملأ بأكملها في حساب العميل بدون اقل تنزيل . محظور
قطعياً على السامرة ان يتنازلوا عن جزء من السامرة أو يمنحوا
عمولة أو مكافأة أو حصة مئوية ايا كانت لأي شخص مستخدماً
كان اوغير مستخدم بسبب عملية أو عمليات جلبها أو بحث عنها
ومع ذلك يجوز للسامرة ان يمنحوا الوسطاء التابعين لهم الذين
جاءت العمليات بواسطتهم عمولة أو مكافأة أو حصة مئوية بشرط
ان لا تزيد القيمة على ٥٠ في المائة من السامرة ، ومنح حصة
من السامرة يستتبع ان يكون الوسيط مسؤولاً عن أن العميل
مليء وتكون المسئولية بنسبة حصته في السامرة . ويجوز للجنة
البورصة ان تبحث في دقائق الاجنسية ومستنداتها الحسابية عما يقع
من المخالفات للاحكام السابقة . وذلك بناء على قرار يصدر
بأغلبية الاصوات ويكون القرار غير مسبب وغير قابل للطعن
المادة ١٥ — يجوز من باب التبادل ان ترد السامرة الى

السامرة الاعضاء في بورصات أخرى للقطن تبيع لوائحها مثل هذا الرد الى سامرة بورصة الاسكندرية ، ويجب ان تكون النسبة المئوية التي ترد من السامرة واحدة ولا يجوز بأي حال ان تتجاوز ٥٠ في المائة

المادة ١٦ - كل عضو في البورصة ثبت عليه الاخلال بالاحكام الخاصة بالسامرة يحال الى مجلس التأديب ويحكم عليه بغرامة من ٢٠٠ الى ٥٠٠ جنيه ويشطب في حالة العود

الرد على الفروق

المادة ١٧ - يكون الرد على الفروق كل يوم عند ما يدق الجرس الخاص بالتسيرة التي تحصل في الساعة ٤٥ : ١٢ فاذا اتمى أجل الرد على الفروق يوم عطلة يكون الرد في اليوم السابق - وعلى العكس من ذلك اذا صدرت الاوامر بسبب ظرف استثنائي باغلاق السوق قبل الاقوال المنصوص عليه في اللائحة فيكون الرد على الفرق بعد اول افتتاح تال للسوق بربع ساعة . وتكون الاسعار المبنية في اللوحة ملزمة الا اذا صدر تنازل من قبل المتقم بالفرق في الوقت نفسه الذي يقع فيه الرد - وفي حالة ما يدفع فرق لسعر هو نتيجة اقتران سعر المستلم بسعر المسلم يجب أن تكون تأييد هذا الفرق بحصة متساوية من السعيرين بدون امكان التذرع بالسعر الاعلى . فاذا لم يوجد من يدفع الفرق على اساس سعر الاقتران فان الفرق يصبح الزاماً مؤيداً على اساس سعر الاقتران

رسوم الدخول والاشتراكات

المادة ١٨ - كل مرشح يريد تسجيل اسمه كعضو في البورصة يجب عليه ان يثبت انه دفع قبل ذلك رسوم الدخول المحددة على الوجه الآتي :

سمسار ٤٠ جنيه مصري . عضو منظم ٤٠ جنيه مصري .
مياوم ٣٠ جنيه مصري . وسيط ٢٠ جنيه مصري . مندوب
رئيسي ١٠ جنيه مصري

المادة ١٩ - الاشتراكات السنوية التي تدفع في بداية السنة محددة على النحو الآتي :

سمسار ٢٠ جنيه مصري . مياوم ١٥ جنيه مصري . وسيط
١٠ جنيه مصري . مندوب رئيسي ١٠ جنيه مصري . عضو منظم
٥٠ جنيه مصري . عامل تليفون مرخص له في الدخول الى
المقصورة ٢ جنيه مصري . نقل المندوبين الرئيسيين او المياومين
من اجنسية الى اخرى ٢ ونصف جنيه مصري

ويجب ان تدفع الاشتراكات عن السنة بأكملها من اول
يناير حتى ٣١ ديسمبر من كل سنة بصرف النظر عن تاريخ
التسجيل ، ومع ذلك فان أعضاء البورصة والمياومين والوسطاء
والمندوبين الرئيسيين الذين تقدم طلبات قبولهم في خلال ستة
الشهور الثانية من السنة لا يدفعون الا نصف الاشتراك السنوي
الواجب عليهم اداؤه . فاذا لم يدفع الاشتراك لغاية ٣١ مارس
على الاكثر يطلب الى العضو المتأخر أن يقوم بالسداد بكتاب

موصي عليه فإذا لم يتم بالدفع في ثمانية أيام بعد وصول الخطاب .
 يفل اسمه من القائمة ولا يجوز له العمل في البورصة قبل دفع
 اشتراكه وتقديم بيانات مرضية عن الاسباب التي دعت الى التأخير
 في الدفع - ولا تسجل أسماء الاشخاص المقبولين حديثاً في
 الجداول ولا يجوز ان يزاولوا عملهم في البورصة الا بعد ان يثبتوا
 انهم دفعوا رسم الدخول واشتراكهم - السمسار مسؤول بالتضامن
 عن دفع اشتراكات جميع الاشخاص التابعين لاجنسيته - للجنة الحق
 حسب حاجات الميزانية ، في أن تزيد او ان تحفض مؤقتاً قيمة
 رسوم الدخول والاشتراكات السنوية .

تعريف الرسوم

المادة ٢٠ - تعريف الرسوم الواجب دفعها عن الفليارات
 وطبع مذكرات العقود وغناها وشهادات الاسعار وغير ذلك
 حددت كما يلي :

الفليارات بواقع ٠.١٠ جنيه في المابه عن كل واحدة
 طبع المذكرات وغناها جنيهان عن كل ألف مذكرة
 شهادة الاثمان عن يوم معين ٠.٥٠٠ جنيه لاعضاء البورصة
 وجنيه واحد للجمهور

شهادة معلومات الخ ٠.٥٠٠ جنيه لاعضاء البورصة وجنيه
 واحد للجمهور تماق هذه التعريف في البورصة ، وللجنة الحق
 زياد في هذه الرسوم أو في فرض رسوم أخرى حسب الحاجة .

استثمار الاموال

المادة ٢١ — الناتج من رسوم الدخول ومن الاشتراكات ومن القرامات ومن أبواب الإيراد الأخرى يستعمل في القيام بالنفقات التي تتطلبها إدارة بورصة البضائع ومكتب مندوبي الحكومة لديها . تودع الاموال في بنك تعينه اللجنة ولا يجوز استئصالها الا في نفقات البورصة أو حاجاتها وذلك بأمر الرئيس وتوقيع السكرتير أمين الصندوق أو من يقوم مقامهما . تعين لجنة البورصة طريقة استثمار كل زائد من هذه الاموال يمكن التصرف فيها بعد تكوين مال احتياطي بعد النفقات غير المتوقعة . وفي ٣١ ديسمبر تعمل اللجنة ميزانية بالحساب وتعرض هذه الميزانية كل سنة لمراجعة المراقبين الذين يختارهم اللجنة حين انتخاب مكتب يسجل تقرير المراقبين في دفاتر محاضر جلسات اللجنة . يجب على اللجنة أن تبلغ الميزانية والتقرير الى الجمعية العمومية لاعضاء البورصة .

نقل المياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين

المادة ٢٢ — يجوز المياوم والوسطاء والمندوب الرئيسيين ان ينفصلوا من سمسار ليسجلوا اسماءهم في اجنسية سمسار آخر ولكن يجب عليهم قبل ذلك أن يخطر والجنة وأن يرفقوا بطلب التسجيل شهادة معطاة من السمسار الذي كانوا تابعين له او لا يبريها ذمتهم نهائياً من كل حسابات بينهم فاذا رفض السمسار

اعطاء الشهادة فاللجنة حين يعرض عليها الامر تستدعى الطرفين وبعد ان تسمع بياناتهما تصدر قراراً مسيئاً اما برفض تسجيل اسم المياوم أو الوسيط أو المندوب الرئيسي كتابع للمسار الجديد واما بصرف النظر عن عدم اعطاء الشهادة اذا دعت الحال. كل ذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات التأديبية اذا دعت الحال وبالحل النهائي لما بين الطرفين من الملاحظات .

التأديب والعقوبات

المادة ٢٣ — تنتدب اللجنة كل سنة حين تأليف مكتبها خمسة من أعضائها يتكون منهم مجلس التأديب وتعين كذلك. من يحلون محلهم اذا دعت الحال. ويرأس مجلس التأديب رئيس لجنة البورصة أو النائب عنه . وبكفي حضور ثلاثة من الاعضاء ومندوب الحكومة لتكون قرارات مجلس التأديب صحيحة ويجتمع المجلس بناء على طلب رئيسه ليصدر قراراً في جميع المسائل التي ترفعها اليه اللجنة أو التي يحال مباشرة من رئيس اللجنة أو من مندوب الحكومة. ويصدر المجلس قراراً في جميع المخالفات للقوانين واللوائح التي تقع من أعضاء البورصة أو المياومين أو الوسطاء أو المندوبين الرئيسيين وتؤخذ القرارات بأغلبية أصوات أعضاء المجلس أمام مندوب الحكومة . فليس له الا حق حضور الجلسات بغير ان يشترك في اعطاء الاصوات وتدون القرارات في دفتر معد لذلك موقع عليه من الرئيس والسكرتير ويصدر اثبات ذلك في اقرب اجتماع تعقدته لجنة البورصة ويكون ببلغ القرارات الى أصحاب الشأن بخطاب مادي ويتولى رئيس

لجنة البورصة تنفيذ القرارات وتبدأ المواعيد المحددة للطعن منذ تاريخ الخطاب الذي يبلغ به القرار ويجب أن يدعى للحضور كل عضو في البورصة أو مياوم أو وسيط مقدم إلى مجلس التأديب وتبلغ إليه التهمة ويطلب إليه أن يقدم جميع البيانات التي يراها نافعة فإذا لم يحضر يصدر الحكم غيابياً .

يتداول مجلس التأديب في غير حضور المتهم . يجوز لمجلس التأديب أن يستجمع كل المعلومات التي يراها صالحة ويجوز له سماع كل الشهود واجراء جميع المراجعات لدقاتر عضو البورصة المقدم اليه ومستندات حساباته أو دقاتر ومستندات أعضاء البورصة الذين يرى امكان الوصول من طريقها الى عناصر نافعة في تحقيق المسألة . عضو البورصة أو المياوم أو الوسيط أو المتدوب الرئيسي الذي يتهرب من اجراءات التحقيق التي صدر الامر بها أو يتعمد اخفاء الحقيقة أو تغييرها يشطب بقرار من مجلس التأديب . ويجوز أن يؤمر بأن تعلق في البورصة القرارات التي تصدرها لجنة البورصة أو مجلس التأديب .

المادة ٢٤ — يطبق مجلس التأديب على المخالفات المنصوص عليها في اللائحة العامة وهذه اللائحة العقوبات الخاصة بالمينة فيهما . أما المخالفات غير الواردة في اللائحتين فيطبق عليها العقوبات التي يراها حادثة وذلك في حدود المادة ٦٤ من اللائحة العامة لبورصة البضائع المنسأة

المادة ٢٥ - قرارات مجلس التأديب التي يصح الطعن عليها

تفخذ مؤقتاً . يشطب كل عضو في البورصة أو مياوم أو وسيط أو مندوب رئيسي ثبت عليه أنه قاوم في تنفيذ قرار أصدره مجلس التأديب .

مجلس التحكيم ومجلس المنازعات

المادة ٢٦ — تفتدب لجنة البورصة كل سنة، حين تأليف مكتبها خمسة في اعضائها من بينهم رئيس لجنة البورصة ليتكون منهم مجلس التحكيم وتعين في الوقت نفسه خمسة يحلون محلهم عند وجود مانع او في حالة الغياب يقضي هذا المجلس كمحكم ودي أعفى من رسوم الاجراءات ومن قواعد القانون ، ماعد الاجراءات والقواعد المينة في قانون ولوائح البورصة، بقرار غير قابل للطعن في جميع ما ينشأ من الخلافات، بين أعضاء البورصة والمياومين والوسطاء المندوبين الرئيسيين واما بين اعضاء البورصة والمياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين واخرين بشرط ان يعرض الخلاف على مجلس التحكيم باتفاق الطرفين . ويرفع الخلاف الى مجلس التحكيم بطلب كتابي يقدم الى الرئيس من صورتين يعين فيه موضوع الخلاف . يبلغ هذا الطلب الى المدعي عليه الذي يقرر كتابة اذا كان يقبل قضاء مجلس التحكيم ، وفي هذه الحالة يؤخذ علم بالاقرار ويعين الرئيس المكان واليوم والساعة التي يجب على الطرفين ان يحضرا فيها امام مجلس التحكيم، ويطلب الى الطرفين ان يقدموا جميع البيانات شفوية كانت أو كتابية وأن يودعا ما يريانه ضرورياً من المستندات ويجوز لمجلس التحكيم أن يأمر بكل ما يراه نافعا من اجراءات التحقيق ويصدر القرار بأغلبية

الاصوات فاذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجعاً ويكون القرار مسبباً ويدون في دفتر معد لهذا الغرض . تبلغ القرارات اما شفويًا واما كتابة الى الطرفين صاحبي الشأن ويجوز لهما ان يطلبتا صورة من القرار واسبابه . لمجلس التحكيم او مندوب الحكومة رفع الامر الى لجنة البورصة او الى مجلس التأديب مباشرة اذا رأى ذلك نافعا أو اعتبر ان هناك مخالفة للقوانين واللوائح فدارت بكت المادة ٢٧ - كل منازعات او صعوبات تنشأ في المقصورة وتطلب حلا عاجلا تعرض على ثلاثة من أعضاء لجنة البورصة يكونون حاضرين في جلسة البورصة ويقضون فيها كمجلس للمنازعات فاذا لم يكن عدد الاعضاء الحاضرين كافياً ليكمل تأليف المجلس من ستمائة يزاوون مهتهم من خمس سنوات على الاقل ولكن يجب دائماً ان يرأس المجلس عضو من لجنة البورصة . وبعد سماع الطرفين يصدر المجلس ، قبل اقتضاضه ، قراراً شفويًا امام الطرفين بدون أية اجراءات وهذا القرار غير قابل للطعن . ويشار الى هذا القرار في نفس اليوم في دفتر معد لهذا الغرض

كل مسألة متنازع فيها خاصة بمركز مفتوح يجب تصفيتا في بحر الجلسة نفسها التي وضعت فيها تحت مراقبة عضو من لجنة التسعيرة . ويجب على العضو ان يمضي في مذكرة الطرف الذي أجرى التصفية على الاشارة المتعلقة بذلك .

المادة ٢٨ - في حالة رفض الاذعان لقرارات مجلس التحكيم أو مجلس المنازعات يرفع الى لجنة البورصة أمر عضو البورصة أو

المبادم أو الوسيط أو المندوب الرئيسي المتمنت ويجوز للجنة أن تحيل من ارتكب المخالفة الى مجلس التأديب سواء أ كان ذلك مباشرة أم بعد انذار لم يعقبه تنفيذ في خلال المدة التي تعينها اللجنة وذلك بدون تأخير في تنفيذ القرار نفسه .

التوقف

المادة ٢٩ - اذا توقف سمسار يجب عليه أن يخطر بذلك في الحال رئيس لجنة البورصة بخطاب يشفعه بتفصيل مركزه . وعلى الفور يجتمع الرئيس أو من ينوب عنه بأثنين على الأقل من أعضاء لجنة البورصة . واذا دعت الضرورة توقف جلسة البورصة فيما يختص بالعمليات العادية كما انه يجوز تعديل المبادم العادي واطالته اذا دعت الحال . تبدأ اللجنة بتسوية المركز وذلك بان تقطي في البورصة بطريق المزاو المقدار الزائد سواء كان بيعاً أو شراء . ومتى تم ذلك تجرى مقاصة بين الاطراف الاخرى وذلك بعمليات امثال بالقرعة ويكون السعر واحداً لكل اساسه متوسط الاسعار التي أمكن الحصول عليها في المزاو . اما ما يحتمل وقوعه من الفروق بين الاسعار التي تمت بها تغطية المراكز والسعر المتوسط فتسوي مباشرة بين السمسار ولجنة البورصة . كل المراكز التي اساسها الفروق تعتبر كأن اجالها حلت وتندب لجنة البورصة لجنة تقرر التعويض الواجب دفعه من السمسار المتوقف أو اليه من إجراء للمقاصة بين الفروق قبل حلول مواعيدها . والقرارات الصادرة في هذا الشأن غير قابلة

للطنن وهي نافذة على الجميع سواء كانوا أعضاء في البورصة أو مياومين أو عملاء أو ذوي شأن آخرين .

المادة ٣٠ - تعلق لجنة البورصة داخل البورصة

١ - اسم السمسار المتوقف ٢ - الرصيد المدين السماسرة في التصفيات التي لاتزال معلقة ٣ - المبالغ المأخوذة من صندوق الضمان - ولتحديد الرصيد المدين المشار اليه في ٢ تشريع لجنة البورصة في استرداد المبالغ الباقية قبل السماسرة لحساب السمسار المتوقف بسبب التصفيات المعلقة وعلى السماسرة المدينين ان يدفعوا ما عليهم للجنة البورصة . وتكمل المبالغ المستجبة على هذا النحو بمبالغ تؤخذ من صندوق الضمان ليتمكن دفع التصفيات المعلقة . فاذا لم تنف مبالغ صندوق الضمان لتكاملة ما ظهر لدى السمسار المتوقف من العجز فعلى السماسرة المتعاقدين معه ، بناء على طلب لجنة البورصة ، ان يدفعوا الى غرفة المقاصة كل بنسبة ماله من الدين النصيب الذي عليه دفعه . والسمسار الذي تجري تصفيات اعماله على هذا النحو يشطب اسمه بقرار من لجنة البورصة . ولا يجوز تسجيل اسمه مرة أخرى إلا بقرار جديد من لجنة البورصة بعد ان يسدد كل ما عليه لصندوق الضمان وبعد ان يدفع كامل ما عليه من المبالغ الاخرى الى أي دائن آخر بسبب عمليات البورصة .

المادة ٣١ - فيما عدا الحال التي يحصل فيها اتفاق ودي يسمح للسمسار بان يقوم بتعهداته يجب على لجنة البورصة ان تبلغ أمر التوقف الى السلطات المختصة وذلك عن طريق مندوب الحكومة

المادة ٣٢ — كل سمسار يقصد صلحاً مع اجنسية أخرى لتسوية تصفية يجب عليه ان يخطر لجنة البورصة بذلك في الحال والا كان محالاً لان بحكم عليه بغرامة أو بالوقوف بل بالشطب تبعاً للقرار الذي تصدره لجنة البورصة .

المادة ٣٣ — اذا لم يخطر السمسار المتوقف بنفسه لجنة البورصة يجوز للجنة ان تشرع في اجراءاتها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب اي صاحب شأن ، وبناء على قرار تصدره اغلوية الاعضاء الحاضرين تشرع اللجنة في فحص دفاتر السمسار المتوقف وحساباته للوصول الي تعيين مركزه . — وفي هذه الحالة يجب ان يشطب سم السمسار ولا يجوز قبوله من جديد

الشطب والاستقالة

المادة ٣٤ — اذا لم يكن في استطاعة السمسار بسبب الاستقالة أو الشطب ان يشرع بنفسه في تصفية المراكز المفتوحة لحساب عملائه يتم ذلك على النحو الآتي . على السمسار ان يقدم الى لجنة البورصة تفصيل مركزه وأسماء عملائه والاطراف المتعاقدة معه . ويستدعي الرئيس أو من ينوب عنه على القدر أثنين من أعضاء لجنة البورصة تتألف منهما ، تخت رئاسته ، لجنة تشرع في تصفية هذا المركز ، ويخطر العملاء بان عليهم في خلال ميعاد محدد لجنة البورصة ان ينقلوا مراكزهم عند سمسارة آخرين يختارونهم فاذا لم يفعلوا صفيت العملية في البورصة بمعرفة هذه اللجنة . — تتم مقاصة المراكز بين سمسارة بعمليات انتقال تجري بالاقتراع وتكون

تحت مسؤولية السمسار المشطوب اسمه والمستقبل فاذا فرض السمسار المشطوب اسمه او المستقبل ان يقدم للجنة البورصة جميع العناصر اللازمة لتحين حالته الحقيقية. تجرى اللجنة في عملها على النحو المنصوص عليه في المادة التالية . ويكون السمسار المشطوب اسمه او المستقبل مسؤولاً أمام عملائه والاطراف المتعاقدة معه عن الخسائر التي يمكن ان تحمل بهم بهذا السبب

الوفاة

المادة ٣٥ - تجتمع كذلك لجنة مؤلفة على النحو الذي ذكر في المادة السابقة في حالة توقف اجنبية عن العمل بسبب الوفاة . تستولى اللجنة على دفاتر الاجنبية وتعين حالة السمسار المتوفي . ثم تطلب الى اصحاب الشأن جميعاً باعلانات تعلق في البورصة ان يقدموا لها جميع المعلومات النافعة . ومتى تعينت حالة السمسار يخطر المملاء الذين عرفت اسمائهم برسالة برقية بان ينقلوا في خلال ٢٤ ساعة مراكزهم عند سمسار آخر يختارونه أو بان يصفوها ، فاذا لم يفعلوا شرعت اللجنة في تصفية المراكز بالشروط المنصوص عليها في المادة ٣٤ . اما بعض المراكز الذي لم تستطع اللجنة الحصول على معلومات عنه فتحدد اللجنة بشأنه سعر مقاسة يعلق في البورصة وذلك عن جميع الاستحقاقات الواردة في التسعيرة وتصفى جميع المراكز غير المعروفة بمقتضى هذا السعر . ويسري هذا السعر على ارباب الشأن جميعاً بدون اي استثناء

الوقف

المادة ٣٦ - يجوز للجنة البورصة في حالة وقف سمسار ان تقرر ما اذا كان هناك عمل لان تعهد ، طبقاً للمادة ٣٤ ، الى لجنة معينة لهذا الغرض الشروع في مراقبة حالة السمسار الموقوف وتصفية مراكزه اذا دعت الحال

احكام عامة

المادة ٣٧ - في جميع الاحوال المنصوص عليها في المواد ٢٩ الى ٣٦ يجوز للجنة البورصة ان تقدم الى المحكمة الابتدائية المختلطة بالاسكندرية لتحصل منها على قرار بتوقيع الحجز على الدفاتر والمستندات الحسابة الخاصة بكل اجنسية لسمسار توقف أو وقف او توفي او شطب اسمه أو استقال ووضعها تحت الحراسة.

المقاصة

المادة ٣٨ - في يوم الجمعة من كل اسبوع تجتمع اللجنة التي تشهدها لجنة البورصة لهذا الغرض قبل اقفال جلسة الصباح بربع ساعة ، وتحدد سعر المقاصة العادية لكل استحقاق وارد في التسعيرة الرسمية وعلى اساس هذا السعر يشرع في تسوية الفروق ودفعها . وتطبق هذه الاسعار على جميع العمليات المعقودة حتى اقفال جلسة الصباح . فاذا كان يوم الجمعة يوم عطلة تحدد اسعار المقاصة يوم الخميس . يجب ان تسدد الفروق المستحقة عن كل تصفية اسبوعية يوم الثلاثاء التالي على الاكثر

المادة ٣٩ - في حالة ما يقع في الاسعار تغيير مقداره ١٠٠ بنط (ريال) عن كل قطار من القطن و ٥ قروش عن كل اردب من بذرة القطن يجب على اللجنة أن تحدد اسعار التصفية غير عادية مها يكن اليوم الذي يقع فيه الفرق في الاسعار - وتحدد اسعار المفاصات غير العادية بعد افتتاح جلسة الصباح بساعة وهي تشمل العمليات المعقودة حتى اليوم السابق . وكذلك يجوز ان تقرر لجنة التسمية اجراء تصفيات غير عادية كما رأت ضرورة ذلك بسبب تقلبات الاسعار حتى ولو كانت التقلبات اذ ذلك اقل من الارقام المذكورة آنفاً . يرخص للجنة في ان لا تأمر باجراء تصفية غير عادية يوم سبت أو عشية تصفية عادية

المادة ٤٠ - في حالة ما يحدث ان تقرر لجنة التسمية، قبل دفع اية تصفية اجراء تصفية جديدة يكون اتجاهها على العكس من اتجاه التصفية التي لم تدفع بعد . يجوز للجنة ان تجمع بين التصفيتين . بمعنى ان تقع تسويتها في اليوم المحدد لدفع التصفية الثانية . فاذا حدث بعد دفع التصفيتين المجتمعين ان تقلبت الاسعار واتجهت الاثمان في اتجاه التصفية الاولى فيجوز للجنة البورصة ان تمان بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين تصفية جديدة وضما الى التصفيتين الآخرين .

المادة ٤١ - يجب ان تدفع الفروق المستحقة عن كل تسوية غير عادية على الاكثر في اليوم الثاني من يوم العمل بعد التواريخ المحدد لاجراء التصفية . وتصبح هذه الفروق مستحقة السداد اعتباراً من نفس اليوم المحدد للدفع . فاذا لم يطالب بمسار عميلاً

بدفع الفروق المستحقة عن عمليات مفتوحة وعلاها في الحساب الجاري فليس في هذا قبول ضمني من جانبه باممال العميل الا اذا كان هناك اتفاق كتابي يخالف لذلك .

المادة ٤٢ - اذا قدم العميل تأمينا سوا كان نقداً ام اوراق مالية او غير ذلك فان وجود هذا التأمين لا يمكن ان يبرر عدم دفع الفروق المستحقة عند كل تصفية اسبوعية او غير عادية وتكون هذه الفروق مستحقة السداد في التاريخ المحدد للدفع ، اذ الواجب ان يبقى هذا التأمين ، حتى التصفية النهائية لعمليات العميل الذي اودعه ضماناً حراً كاملاً لمصلحة الشخص المقدم له

المادة ٤٣ - في حالة ما لم يدفع العميل الفروق الناتجة من كل تصفية عادية او غير عادية فللسمسار الحق في اي وقت ان يجري تصفية مركزه بمعرفة لجنة البورصة . وبخطر الطرف صاحب الشأن بخطاب او بتلغراف وذلك بدون حاجة الى اي تنبيه او اذار سابق - ويكون العميل مسئولاً عن فروق الثمن التي قد تنتج عن ذلك . ويجب ان قص طلبات التنفيذ المقدمة الى لجنة البورصة عدا اسم العميل ، على الساعة التي سيجري فيها الزاد على التصفيات المطلوبة وتجري تحت مسؤولية السمسار الذي عليه تبعتها ويبلغ السمسار الطرف صاحب الشأن نتيجة التصفية بخطاب موصى عليه

المادة ٤٤ - تقيد اسعار المقاصات العادية وغير العادية في دفتر معد لهذا الغرض ويجوز لكل ذي شأن الحصول على صورة من الاسعار المقيدة للمقاصات بناء على طلب كتابي يقدمه .

مراقبو الحسابات واختصاصاتهم

المادة ٤٥ — الاشخاص الذين يقبلون لمزاولة مهنة مراقبة الحسابات لدى بورصة البضائع بالاسكندرية هم : (١) الخبراء المحاسبون المقبولون لدى المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة بالاسكندرية والمقيدة أسماؤهم في جداولها (٢) الخبراء المحاسبون المقبولون لدى المحاكم القنصلية والمسجلة أسماؤهم في جداولها (٣) والمحاسبون القانونيون أو **Chartered Accountants** ويجب على كل مرشح انه يقدم الى رئيس لجنة البورصة طلباً كتابياً بذلك مشفوعاً بشهادة تدل على تسجيل اسمه لدى محكمة اهلية او مختلطة او قنصلية وعدد السنين التي زاول فيها مهنته وكذلك شهادة من السلطة المختصة تثبت حسن سيرته . واللجنة حرة في اختيار المرشحين وفي تحرير الجدول الرسمي لمراقبي الحسابات لدى البورصة . ولا يشرع في اعادة النظر في هذا الجدول في بحر السنة الا اذا خلت محلات تسنازم تكملة عدد مراقبي الحسابات

المادة ٤٦ — مرخص للجنة في الحالات الاستثنائية وفي حالة الاستعجال . في أن تسعين بأي خبير محاسب غير مسجل اسمه في الجدول الرسمي لمراقبي الحسابات لدى البورصة لتسكفه القيام بمهمة تهيئتها عادة الى مراقبي الحسابات لدى البورصة

مادة ٤٧ — يجب على مراقبي الحسابات . كما طلب منهم ذلك ان يقوموا بفحص حسابات السامرة للوصول الى اتمام المهمة التي عهدت لجنة البورصة اليهم بها . ويشمل هذا الفحص مراجعة

الخزانة والدفاتر الحسابة الاخرى وبحث مرا كثر العملاء الذين يتعاملون بالحساب الجاري وخص حالة السمسار المالية ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم تام بقوانين البورصة ولوائحها . وعليهم أن يبلغوا الى لجنة البورصة كل ما يجدونه اثناء مراجعتهم من مخالفات لتلك القوانين واللوائح . ويجب على السمسار أن يضع تحت تصرف المراقب كل دفاتر حساباته وجميع العناصر والمستندات التي تسمح له بأن يقوم بمأموريته تماماً .

المادة ٤٨ — على المراقب أن يقدم الى لجنة البورصة تقريراً كتابيا مستوفيا وذلك في خلال ثمانية ايام . الا اذا حدد له مهلة اقصر من ذلك . وهو مطالب بالاحتفاظ بالسرية المطلقة . والا كان عقابه شطب اسمه ومطالبته بجميع التعويضات .

المادة ٤٩ — محظور قطعيا على المراقبين ان يشتركوا بالذات او بالواسطة (ولو بصفة شريك يقدم الاموال) في احدى اجنسيات البورصة والا كان عقابهم الشطب . او ان يكونوا مديرين لحدى اجنسيات البورصة . او مياومين او وسطاء . او مندوبين رئيسيين . او ان يصلوا في البورصة لحسابهم او لحساب الغير . والا كان عقابهم الشطب .

المادة ٥٠ — يتقاضي كل مراقب اتعابا عن المراجعات التي يعمدها اليه وتحدد لجنة البورصة مقدار هذه الاتعاب

المادة ٥١ — تؤلف اللجنة الخاصة المكلفة بخص تقادير المراقبين والمسمية لجنة المراجعة من الرئيس وثلاثة من اعضاء لجنة البورصة تختارهم اللجنة في بداية السنة . واللجنة مكلفة ان تستجمع

التقارير وأن تفحصها وأن تقدم ملاحظاتها بشأنها الى اللجنة بكامل هيئتها وذلك في أقرب ميعاد ممكن . تعمل هذه اللجنة بالاتداب ونحت مسؤولية هذه الاخيرة .

تنظيم صندوق الضمان

المادة ٥٢ — تتولى لجنة البورصة ادارة صندوق الضمان بمقتضى اللائحة العامة وتعين اللجنة البنك الذي ستودع فيه اموال الصندوق وكذلك أوراق الحكومة المصرية التي يمكن استثمار الاموال الزائدة فيها .

المادة ٥٣ — تملك لجنة البورصة حساباً خاصاً بهذا الصندوق وتقوم اللجنة بعمل ميزانية سنوية تبلغ الى كل واحد من السماسرة قبل اجتماع الجمعية العمومية .

المادة ٥٤ — الاجراءات التي تتخذ ضد السماسرة للحصول منهم على المبالغ التي اقترضت لهم تقدم باسم لجنة البورصة .

المادة ٥٥ — تؤخذ نفقات ادارة صندوق الضمان من إيرادات هذا الصندوق . فاذا لم يمكن فن اموال الصندوق نفسه .

تسوية فليارات القطن

المادة ٥٦ — في خلال شهر ديسمبر من كل سنة تجدد لجنة البورصة الايام التي تصدر فيها اذونات المائة وأيام الفليارات والايام التي ينقطع فيها التعامل والدفع عن كل فليارة وكذلك آخر يوم للاستلام . ويكون هذا التحديد على اساس اصدار

الاذونات ثلاث مرات في الشهر في أيام تختار بين اليوم الاول والخامس والعشرين من الشهر . وفيما عدا التواريخ المعينة لا يجوز اصدار أي اذن ولا طبقت المقوبات الواردة في المادة ٦٤ من اللائحة العامة لبورصة البضائع المنسأة ويجب أن تمر كل اذونات المعاينة بالفليارة

المادة ٥٧ - يجب على العميل البائع ان يسلم ، في التواريخ المحددة الى سمساره اذونات معاينة عن كل السكمية المباعة ونجزاء هذه السكمية بواقع ٢٥٠ قنطار عن كل اذن

والعميل الخيار في ان يصدر اذونات للمعاينة عن كمية البيع بأكملها في اي يوم من الايام الثلاثة المحددة للاصدار او ان يجزئها علي اصدارين او ثلاثة ، فاذا كان القطن الخاصة به الفليارة ، مرهونا يجب ان يتضمن اصدار اذن المعاينة قبولاً كتابياً من الدائن المرتهن بأنه يسلم البضاعة الى حامل الاذن مقابل دفع الثمن للبائع

المادة ٥٨ - تبين اذونات المعاينة ونماذجها المرافقة لهذه اللائحة رقم مرة الاصدار (الاول ، الثاني ، الثالث) ، توضع فيه العلامات والارقام التي تسمح بالتحقق من البيانات وكذلك تتضمن بياناً بنوع القطن الموضوع تحت التصرف وصولاً الى تسين الفروق التي تدفع او تقبض وتوضح كذلك الشوئ او الشون المخزون فيها القطن المراد تسليمه ويجب ان تكون هذه الشون في الاسكندرية في حي الاعمال

المادة ٥٩ - لا يجوز لاي انسان ان يصدر اذونات بالمعاينة

او بالتسليم ، الا اذا كان، في الوقت نفسه، عضواً منضماً لبورصة
البضائع في الاسكندرية وعضواً في شركة المحاصيل العمومية في
الاسكندرية. وعدا الاعضاء المتضمنين الذين هم اعضاء في شركة
المحاصيل العمومية بالاسكندرية ، يجوز لكل عميل مشتر ان يتسلم
اذونات معينة أو تسليم بشرط ان يثبت لسمساره ، قبل اول اصدار
للفليارات ، بثلاثة أيام على الاقل ، اما انه اودع في بنك مة بول
لدى لجنة البورصة ائتمن الكامل للبضاعة المشتراة بعقد مضافاً اليه
٢٠ في المائة لضمان الفروق في حالة اختلاف رتبة القطن، واما
ان يقدم ضماناً من بنك مقبول من لجنة البورصة عن ائتمن مضافاً
اليه ٢٠ في المائة

المادة ٦٠ — يجب ان يجتمع السماسرة في المكان الذي
تعيينه لجنة البورصة في اليوم التالي للايام المحددة لاصدار الاذونات
وذلك قبل افتتاح البورصة بنصف ساعة على الاقل، وكل من تسلم
اذن معاينة يصدر فلياره عن كل ٢٥٠ قنطاراً من القطن ، أي
يصدر النموذج الذي يخطر به السمسار البائع من اشترى منه بأنه
يضع تحت تصرفه اذن معاينة عن ٢٥٠ قنطار من القطن إما تنفيذاً
كلياً ليبيعه او تنفيذاً لجزء منه . يجب ان تتداول هذه الفليارات
مظهرة على النموذج من المشتري الاول الى الثاني ومن هذا الى
الثالث وهكذا دواليك ويجب على كل واحد انه يظهر فلياراته على
الفور الى ان تصل الى آخر مشتر فيؤشر على الفليارة بأنه تسلم
للقطن ويعطيهام لندوب لجنة البورصة فيأخذ السمسار الذي اصدر
الفليارة علماً بذلك ويرسل اليه في اليوم التالي على الاكثر اذن

المعاينة . ويجب أن يتم هذا الاصدار في اليوم نفسه . والا فلا يقبل . وفي حالة ما يحدث ان شخصاً غير تاجر أو ان تاجراً يقم في داخلية البلاد يكون متسلماً لفليارة فعلية ، في خلال ٤٨ ساعة من الاعلان الذي يصل اليه من سمساره ان يمين اسم المحل الموجود في الاسكندرية المكلف التسلم لحسابه وان يوصل قبول هذا المحل للتسلم والا كان السمسار مطلق الحق في تصفية عملية الفليارة تحت مسئولية العميل الذي عليه تبعتها وذلك باخطاره بالتصفيه بتلغراف أو بخطاب موصي عليه

المادة ٦١ — اذا رقب سمسار الفليارة لتبائه عن الجلسة فانه يعتبر المشتري الاخير لها وكذلك يكون الحال اذا لم يظهر الفليارة ولو انه لم يصرح بأنه متسلم

المادة ٦٢ — يجب ان تشمل الفليارات الموضوعة في التداول رقم مرة الاصدار الخاص بها ورقماً متصاعداً ، يوضع بناء على طلب السمسار ، على الفليارة بمعرفة مندوب لجنة البورصة الذي يأخذ علماً بها

المادة ٦٣ — يجوز التعامل بأذونات المعاينة في البورصة حتى اليوم السابع بعد يوم الاصدار ويجوز تبادلها ، الا انه يجب ان يكون التعامل في كل اصدار على حدة ، بمعنى ان اذن معاينة من اصدار لا يجوز استبداله الا باذن من نفس الاصدار خاص بنفس النوع .

المادة ٦٤ — يجتمع السمسرة من جديد في اليوم الثامن بعد اصدار اذونات المعاينة في المكان المعين ويدونون في مذكراتهم

المبادلات التي حصلت بسبب ما قد يقع من التعامل لكي يمكنهم أن يعملوا بين العميل الذي أصدر الاذن والعميل الذي يتسلمها ثانياً حامل اذن المعاينة ملزم بأن يرده للسمسار الذي اشترى بواسطته وفي حالة ما يحدث بسبب التعامل ان يرضه بدلا من هذا الاذن اذن معاينة آخر عليه امضاء اخرى يجب عليه قبوله بشرط أن يكون مطابقا لنصوص المادة ٥٨ بأن يكون من نفس اصدار الاذن المستبدل ونوعه وان يكون مظهرا مع مسئولية من اصدار اذن المعاينة المسحوب

المادة ٦٥ - تنجح التصفيات العادية وغير العادية سيرها الطبيعي حتى اليوم الثاني السابق لليوم المحدد لاصدار اذن التسليم وتسوى الفروق مباشرة بين مصدري اذونات المعاينة والفليارات وبين جميع المظهرين وآخر شخص في حيازته الفليارة أو اذن المعاينة وحينئذ تحدد اللجنة الاسعار التي تم بها هذه التصفيات تحدد كذلك سعر الفلياره

المادة ٦٦ - في اليوم الثاني عشر ، بعد اصدار اذن المعاينة ، يرسل العميل المصدر اذن التسليم مباشرة الى آخر عميل متسلم مقابل دفع قائمة الثمن . وتوضع هذه القائمة على أساس السعر المحدد للتصفية الاخيرة لرتبة فولى جودفير اشموني أول رتبة فولى جودفير سكلاريديس يضاف اليه أو يخصم منه الفرق الذي تعينه شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية بين رتبة فولى جودفير ورتبة القطن الموضوع تحت التعريف

المادة ٦٧ - يجب أن يشمل اذن التسليم نقش الرقم الموضوع

على اذن المعاينة وأن يشمل كذلك الرقم التصاعدي للفليارة
الصادرة مقابل هذا الاذن وكذلك يتضمن اذن التسليم البيانات
الموضوعة على اذن المعاينة طبقا لاحكام المادة ٥٨

المادة ٦٨ - اذا لم ينفذ عقد ، إما لعدم اصدار اذن
المعاينة أو اذن التسليم في الميعاد المعين وإما لعدم تسليم البضاعة
في الوقت اللازم ، وإما لعدم دفع قيمة اذن التسليم ، وإلا لأي
سبب آخر . تقوم لجنة البورصة بناء على طلب السمسار صاحب
الشأن وتحت مسؤوليته بتصفية العملية في السوق ويكون الطرف
المقصر مسئولاً عن الفرق بين ثمن اذن التسليم وثمان تصفيته على
سعر رتبة فولى جو ديفير أشموني أو سكلاريدس ، بصرف النظر
عن كمية القطن الواردة في اذن التسليم ولا يجوز بأي حال أن
يلزم السمسار بأن يدفع القيمة الكلية لما يساويه القطن وتزول
عن السمسار مسئولية دفع الفروق اذا لم يصل الى لجنة البورصة
اخطار كتابي سابق من صاحب الشأن ، في خلال ٢٤ ساعة ،
بعد اليوم المحدد لدفع اذن التسليم . وفي حالة عدم الدفع يكون
كل موقع على الفليارة مسئولاً أمام من ظهرها له بالترتيب العكسي
للتظهير وفي حالة عدم التسليم يكون مسئولاً أمام من ظهرها
السمسار له في ترتيب التظهير

المادة ٦٩ - لمن اصدر اذن معاينة الحق في ان يعطي بدلا
منه ، لمن في حيازته الاذن ويطلب عينة ، اذن معاينة عن نفس
الاصدار ومن نفس النوع عليه امضاء أخرى بعد أن يظهره
على مسئوليته

المادة ٧٠ — اذا أجريت في المقصوره عمليات على أذونات
 ضمانية يجب ان تعلق في اللوحة الاسعار المتداولة لهذه الاذونات
 المادة ٧١ — يترك المشتري الذي يعاين القطن اذن
 الضمانية بين يدي البائع بموجب وصل يكتب طبقا للنموذج (ب)
 ويجوز له أن يطلب اذن التسليم قبل اليوم المحدد بعد دفع قيمة
 الثمن واذا دفع اذن التسليم قبل ميعاده يجب على آخر من في حيازته
 الفليارة المرقومة بنفس الرقم أن يخطر كتابة لجنة البورصة، في
 الحال ، بأن الفليارة قد دفعت وتذيع لجنة البورصة دفع الفليارة
 باعلان تعلقه في البورصة

فاذا لم يعمل الاخطار ، فيجب ، الزاماً ، أن تشمل التصفيات
 الفليارة

المادة ٧٢ — على المتسلم أن يتسلم القطن بعد الميعاد المحدد
 للدفع بعشرة أيام على الاكثر ، والا كان عليه ان يدفع التعويضات
 ورسوم الارضية والتأمين الخ . . ، المنصوص عليها في مذكرة
 العقود . من المتفق عليه انه لا يستطيع متسلم سحب البضاعة إلا
 بعد دفع الثمن وكل الفروق الناتجة من اختلاف الرتب ، وعدا
 ذلك لمن يسلم القطن الحق في أن يتقدم الى قاضي الامور المستعجلة
 ليحكم بأن يرفع في الحال القطن المبيع الذي لم يسحب في الميعاد
 المحدد آنفاً

المادة ٧٣ — في حالة ما ثبت ان من أصدر الفليارة لا يملك فعلا
 كمية القطن المراد تسليمه أو أن البضاعة مرهونة ويبيعت بدون
 موافقة الدائن الرهن فلامشتري أن يطلب تصفية العملية بواسطة

لجنة البورصة ويكون على الطرف المقصر ان يتحمل الفرق بين ثمن اذن التسليم و ثمن التصفية . ومن يثبت عليه من المصدرين أنه ارتكب مثل هذه المخالفة عمداً يشطب اسمه من جدول الاعضاء المنضمين .

المادة ٧٤ — تحفظ الفليارات في محفوظات لجنة البورصة وصولاً الى تحديد المسؤوليات . ولا يجوز بيع نماذج الفليارات إلا بمعرفة لجنة البورصة ويجب أن تكون مهورة بختمها

تسوية الفليارات لبذرة القطن

المادة ٧٥ — في خلال شهر ديسمبر من كل سنة يحدد لجنة البورصة الايام التي تصدر فيها اذونات المعاينة وأيام الفليارات والايام التي ينقطع فيها التعامل والدفع عن كل فليارة وكذلك آخر يوم للاستلام . ولا يجوز أن يتأخر اليوم الاخير للتسلم عن اليوم العاشر من الشهر التالي . ويكون هذا التحديد على أساس اصدار الاذونات ثلاث مرات في الشهر في أيام تختار بين اليوم الاول واليوم الثالث والعشرين من الشهر وفيها عدا التواريخ المعينة لايجوز اصدار أي اذن وإلا طبقت العقوبات الواردة في المادة ٦٤ من اللائحة العامة لبورصة البضائع المنسأة . ويجب ان تمر كل اذونات المعاينة بالفليارة

المادة ٧٦ — يجب على العميل ان يسلم في التواريخ المحددة على النحو السابق . الى سمساره اذونات معاينة عن كل السكمية المبيعة ونحوها هذه السكمية بواقع ٥٠٠ أردب عن كل اذن

وللعيل الخيار في انه يصدر اذونات المعاينة عن كل كمية مايبيع في اي واحد من الايام الثلاثة المحددة للاصدار او ان يجزئها على اصدارين او ثلاثة فاذا كانت البذرة الخاصة بها الفليارة مرهونة يجب ان يتضمن اصدار اذن المعاينة واذن التسليم قبولاً كتابياً من الدائن المرتهن بأن يسلم البضاعة الي حامل الاذن مقابل دفع الثمن للبائمين .

المادة ٧٧ — تبين اذونات المعاينة ونماذجها المرافقة لهذه اللائحة رقم مرة الاصدار (الاول ، الثاني ، الثالث) ، وتوضح كذلك الشونة او الشون المخزونة فيها ببذرة القطن المراد تسليمها ويجب ان تكون هذه الشون في حي الاعمال في الاسكندرية

المادة ٧٨ — لا يجوز لاي انسان ان يصدر اذونات بالمعاينة او بالتسليم الا اذا كان في الوقت نفسه عضواً منضماً ببورصة البضائع بالاسكندرية وعضواً في شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية يجب ان يقدم كل اعتراض على اذن معاينة مهما كان موضوعه في ظرف ٤٨ ساعة من تسليمه والا سقط الحق في الاعتراض

المادة ٧٩ — يجب ان يجتمع السهامرة في المسكان الذي تعينه لجنة البورصة في اليوم التالي للايام المحددة لاصدار الاذونات وذلك قبل افتتاح البورصة بنصف ساعة على الاقل ، وكل من تسلم اذن معاينة يصدر فليارة عن كل ٥٠٠ اردب من البذرة اي يصدر النموذج الذي يخطر به السمسار البائع من اشترى منه بأنه يضع تحت تصرفه اذن معاينة عن ٥٠٠ اردب من البذرة اما تنفيذاً كلياً ليعه او تنفيذاً لجزء منه .

يجب ان تداول هذه الفليارات مظهرة على النموذج من المشتري الاول الى الثاني ومن هذا الى الثالث وهكذا دواليك ويجب على كل واحد أن يظهر فليارته على الفور الى ان تصل الى آخر مشتر فيؤثر على الفليارة بأنه متسلم للبذرة ويعطيها لمندوب لجنة البورصة ويأخذ السمسار الذي اصدر الفليارة علماً بذلك ويرسل اليه في اليوم التالي على الاكثر اذن المعاينة .

ويجب ان يتم هذا الاصدار قبل افتتاح البورصة بربع ساعة والا فلا يقبل في حالة ما يحدث ان عميلاً غير تاجر او ان يكون تاجراً مقيماً في داخلية البلاد يكون متسلماً لفليارة فعلية في خلال ٢٤ ساعة من الاعلان الذي يصل اليه من سمسارة . ان يعين اسم المحل الموجود في الاسكندرية المسكف بالتسليم لحسابه وان يوصل قبول هذا المحل للتسليم . والا كان للسمسار مطلق الحق في تصفية عملية الفليارة تحت مسؤولية العميل الذي عليه تبعها وذلك باخطاره بالتصفية بتلغراف او بخطاب موصى عليه .

المادة ٨٠ - اذا اتضح للمشتري ان الامضاء الموقع بها على اذن المعاينة لا ترضيه فيجب عليه انه يخطر سمساره بذلك في ميعاد نهايته اليوم التالي لاستلام الاذونات ويجوز للسمسار عندئذ إما ان يقدم اذونات معاينة مرضية اخرى بدلا منها وإما ان يضع تحت تصرف عميله البذرة اللازمة على ان يدفع ثمنها تدريجياً عند التسليم وفي نفس الجملات المعدة للتسليم ، وفي هذه الحالة الاخيرة يجب ان يكون التسليم على الفور بواقع ٤٠٠٠ اردب يومياً على الاقل فاذا تأخر السمسار عن أي واحد من هذين

اللامرين في بحر ٢٤ ساعة يجوز للطرف صاحب الشأن ان يعمل على تصفية المركز بمعرفة لجنة البورصة ويكون السمسار مسئولاً عن كل ما يحتمل وقوعه من الفروق

المادة ٨١ — اذا وقف سمسار الفليارة لنيابه عن الجلسة فانه يعتبر المشتري الاخير لها وكذلك يكون الحال اذا لم يظهر الفليارة ولو انه لم يصرح بانه متسلم .

المادة ٨٢ — يجب ان تشمل الفليارات الموضوعة في التداول رقم مرة الاصدار الخاص بها ورقم تصاعدياً يوضع . بناء على طلب السمسار على الفليارة بمعرفة مندوب لجنة البورصة الذي يأخذ علماً بذلك

المادة ٨٣ — يجوز التعامل باذونات المعاينة في البورصة حتي اليوم السابع بعد يوم الاصدار . ويجوز استبدالها باذونات معاينة موقع عليها بامضاءات مرضية ولكن يجب ان يكون التعامل في كل اصدار على حدة بمعنى ان اذن معاينة من اصدار لا يجوز استبداله الا باذن من نفس الاصدار .

المادة ٨٤ — يجتمع السماسرة من جديد في اليوم الثامن بعد اصدار اذونات المعاينة في المكان المعين يأخذون علماً بالمبادلات التي حصلت بسبب ما قد يقع من التعامل ، لكي يمكنهم ان يصلوا بين العميل الذي اصدر الاذن والعميل الذي يتسلمه نهائياً . حامل اذن المعاينة ملزم بأن يرده الى السمسار الذي اشترى بواسطته . وفي حالة ما يحدث بسبب التعامل ان يعرض بدلا من هذا الاذن .

اذن معاينة آخر عليه امضاء اخرى يجب قبوله بشرط ان يكون صادراً مطابقاً لتصوص المادة ٧٤ بأن يكون من نفس اصدار الاذن المستبدل وان يكون مظهراً مع مسئولية من اصدر اذن المعاينة المسحوب .

المادة ٨٥ — تتبع التصفيات العادية وغير العادية سيرها الطبيعي حتى اليوم الثاني السابق لليوم المحدد لاصدار اذن التسليم وتسوي الفروق بين مصدري اذونات المعاينة والقيارة وبين جميع المظهرين وآخر شخص في حيازته القليارة او اذن المعاينة وحين تحديد اللجنة الاسعار التي لم تتم بها هذه التصفيات تحدد لذلك سعر القليارة

المادة ٨٦ — في اليوم الثاني عشر بعد اصدار اذن المعاينة يرسل العميل المصدر اذن التسليم مباشرة الى آخر عميل متسلم مقابل دفع قائمة الثمن وتوضع هذه القائمة على اساس السعر المحدد للتصفية الاخيرة لبذرة القطن يضاف اليه او يستزل منه الفرق الذي تعينه شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية لنوع بذرة القطن الموضوع تحت التصرف

المادة ٨٧ — يجب ان يشمل اذن التسليم نفس الرقم الموضوع على اذن المعاينة وان يشمل كذلك الرقم التصاعدي للقليارة الصادرة مقابل هذا الاذن وكذلك يتضمن اذن التسليم البيانات الموضوعة على اذن المعاينة طبقاً لاحكام المادة ٧٧

المادة ٨٨ — اذا لم ينفذ عقد ، اما لعدم اصدار اذن المعاينة او اذن التسليم في الميعاد المين ، واما لعدم تسليم البضاعة في الوقت

اللازم . واما لعدم دفع السمسار ، قيمة اذن التسليم ، واما لاي سبب آخر ، تقوم لجنة البورصة ، بناء على طلب صاحب الشأن وتحت مسؤوليته بتصفية العملية في السوق ويكون الطرف المقصر مسؤولا عن الفرق بين ثمن اذن التسليم و ثمن تصفيته . ولا يجوز باي حال ان يلزم السمسار بان يدفع القيمة السككية لما تساويه البذرة ، وتزول عن السمسار مسؤولية دفع الفروق اذا لم يصل الى لجنة البورصة اخطار كتابي سابق من صاحب الشأن ، في خلال ٢٤ ساعة ، بعد اليوم المحدد لدفع اذن التسليم ، وفي حالة عدم الدفع يكون كل موقع على الفياارة مسؤولا امام من ظهرها له بالترتيب العكسي للتظهير وفي حالة عدم التسليم يكون مسؤولا امام من ظهرها في ترتيب التظهير

المادة ٨٩ - لمن اصدر اذن معاينة الحق في ان يعطى بدلا منه . لمن في حيازته الاذن ويطلب التسليم اذن معاينة آخر من نفس الاصدار ومن نفس النوع عليه امضاء اخري بعد ان يظهره على مسؤوليته

المادة ٩٠ - اذا اجريت في المقصورة عمليات على اذونات معاينة يجب ان تعلق في اللوحة الاسعار المتداولة لهذه الاذونات

المادة ٩١ - يجوز للمشتري ان يطلب اذن التسليم قبل اليوم المحدد وذلك بدفع قيمة قأمة الثمن وعلى البائئ ان يقدم اذن التسليم مقابل الدفع . فاذا طلب منه ذلك قبل الساعة الاولى بعد الظهر وجب عليه تقديم الاذن قبل الساعة الخامسة بعد الظهر واذا طلب منه ذلك بعد الساعة الخامسة بعد الظهر جاز له تقديم الاذن في اليوم التالي حتي الظهر

المادة ٩٢ - اذا دفع اذن تسليم قبل ميعاده يجب على آخر من في حيازته الفليارة المرقومة بنفس الرقم ان يخطر كتابة لجنة البورصة في الحال بان الفليارة قد دفعت وتزيع لجنة البورصة دفع الفليارة باعلان تعلقه في البورصة . فاذا لم يعمل الاخطار يجب الزاما ان تشمل التصفيات الفليارة

المادة ٩٣ - يجب على المسلم ان يتسلم البذرة في اليوم العاشر من الشهر التالي على الاكثر والا كان عليه ان يدفع التعويضات المحددة في مذكرة العقود . وعدا ذلك لمن يسلم البذرة الحق في ان يتقدم الى قاض الامور المستعجلة ليحكم بان ترفع في الحال البذرة المبعة التي لم تسحب في الميعاد المحدد آنفا كما ان البائع ملزم بان يسلم الى المسلم كمية لا تقل عن ٤٠٠٠ اردب يومياً . ولا يجوز ابدأ الزام البائع بان يسلم أكثر من ٤٠٠٠ اردب يومياً مهما كان عدد المسلمين . وفي حالة ما يوجد جملة مسلمين لكمية تزيد على ٤٠٠٠ فان الكمية التي ستسلم توزع بين المسلمين بنسبة الكميات التي يحملون اذونات بها

المادة ٩٤ - في حالة ما يثبت ان من اصدر الفليارة لا يملك فعلا كمية بذرة القطن المراد تسليمها أو ان البضاعة مرهونة ويست بدون موافقة الدائن المرتهن فالمشتري ان يطلب تصفية العملية بوسطة لجنة البورصة ويكون على الطرف المقصر ان يتحمل الفرق بين ثمن اذن التسليم وثنى التصفية . ومن يثبت عليه من المصدرين انه ارتكب مثل هذه المخالفة عمداً يشطب اسمه من جدول الاعضاء المنضمين

المادة ٩٥ — تحفظ الفليارات في محفوظات لجنة البورصة وصولاً الى تحديد المسؤوليات . ولا يجوز بيع نماذج الفليارات الا بمعرفة لجنة البورصة ويجب ان تكون مهوره بختمها

غرفة المقاصة

المادة ٩٦ — تنشأ لدى بورصة البضائع في الاسكندرية غرفة مقاصة تجري فيها ، في التواريخ المحددة بعد المقاصة . بين الدائنين والمدينين بسبب ما يقع من تصفيات عادية أو غير عادية بين السماسرة . أو بين السماسرة والاعضاء المنضمين وبعد الى بنك في الاسكندرية تختاره لجنة البورصة بالقيام بعمل غرفة المقاصة

المادة ٩٧ — كل اعضاء البورصة سواء اكانوا سماسرة أم أعضاء منضمين يجب ان يكونوا اعضاء في غرفة المقاصة . يجب على كل سماسر أو عضو ينسحب من البورصة وبالتالي من غرفة المقاصة ، ان يخطر لجنة البورصة بالانسحابه بأعلان سابق يرسل قبل ذلك بخمسة عشر يوماً يعلق وهذا الاعلان في البورصة ويطلب السماسرة اصحاب الشأن الى المستقبل ان ينقل مراكزه والا كان لهم الحق في تصفية هذه المراكز في المقصورة بعد اخطار اللجنة وتحت مراقبتها

المادة ٩٨ — على عضو غرفة المقاصة الدائن بالباقي من تصفية ان يرسل الى المدين بقائمة مفصلة محررة طبقاً للنموذج الذي تستعمله لجنة البورصة . ويجب ان يرسل هذه القائمة في اليوم الثاني بعد تعليق اسعار المقاصة العادية وفي اليوم التالي لتعليق اسعار المقاصة غير العادية (ويستثنى من ذلك ايام الاحد وايام

العطلة) على الاكثر في الساعة الاولى بعد الظهر ويعترف المدين في الحال بصحتها وذلك باعادة ورقة الاقرار المرافقة للقائمة ممهورة بخطمه . فاذا وقع خطأ يجب ان تكون المراجعة في بحر اليوم . بحيث يمكن ان يبعث الى غرفة المقاصة في اليوم الثاني بعد تعليق اسعار المقاصة العادية وفي اليوم التالي لتعليق اسعار المقاصة غير العادية في الساعة الخامسة بعد الظهر على الاكثر بحافظة تفصيلية باسماء جميع المدينين والدائنين في تصفية . أي انه يجب على جميع الاعضاء ان يقدموا الى غرفة المقاصة حافظتهم يرافقتها أوراق الاقرار للقوائم التي عليت بحسابهم كستندات تثبت مطلوباتهم وعلى المدين في تصفيته ان يدفع ما عليه الى غرفة المقاصة قبل ظهر اليوم الثاني من ايام العمل في حالة التصفيات العادية وقبل ظهر اليوم الثاني من ايام العمل في حالة التصفيات غير العادية وبقبض العضو الدائن الباقي له من غرفة المقاصة بعد ظهر اليوم نفسه . وفي حالة ما يتوقف سمسار تكون التسوية طبقاً لاحكام المواد من ٢٩ الى ٣٣ المادة ٩٩ - على العميل الذي ليس عضواً في غرفة المقاصة ان يدفع الى سمساره الباقي عليه من التصفية على الاكثر في اليوم السابق لليوم المحدد للدفع ، كما انه لا يقبض الفروق المستحقة له الا في اليوم التالي ليوم الدفع . محظور على السمسار ان يحل بهذا الحكم والا كان عقابه الوقف في المخالفة الاولى والشطب في الثانية .

المادة ١٠٠ - يجب ان تحفظ الشهادات باقرار حسابات اعضاء غرفة المقاصة بترتيب الاسماء كما هي واردة في الحافظة

المقدمة لمعرفة المقاصة . (٢) بدون الباقي في كل حافظة بالفروش والمليمات

المادة ١٠١ - يجب ان تشبك معاً حوافظ التصفية وشهادات اقرار القوائم والفيشات ويرسل بها جميعاً بعد مراجعتها الى غرفة المقاصة قبل الساعة الخامسة بعد الظهر من اليوم السابق لليوم المحدد للتصفية حتى ولو كانت الحافظة ليس بها باق يقبض من غرفة المقاصة أو يدفع لها . يوضع على كل المستندات ختم يبين بحروف كبيرة مقررة بوضوح اسم عضو غرفة المقاصة

المادة ١٠٢ - كل مخالفة لاي حكم من الاحكام السابقة تجعل عضو غرفة المقاصة عرضة لانذار أو غرامة تحدد هالجنة البورصة بحسب خطورة الحالة

مذكرات العقود

المادة ١٠٣ - تحرر مذكرات العقود المشار اليها في المادة ٤٦ من اللائحة العامة لبورصة البضائع المنسأة طبقاً للنماذج المرافقة لهذه اللائحة . وتتضمن هذه المذكرات في وجهها تعداد شروط البيع والشراء فيما يختص . بما بين السمسار والعميل من العلاقات منذ ابتداء العملية حتى التسليم وتطبع على ظهرها الشروط الخاصة بتسليم البضاعة وتسلمها وبالمنازعات التي قد تنشأ من هذا الخصوص

تحرر لجنة البورصة الجزء الاول من المذكرة ويحرر شركة المحاصيل العمومية الجزء الثاني . ولكل واحدة من هاتين الهيئتين ان تعدل جزء المذكرة المعهود اليها بتحريره ولكن يجب عليها

قبل ذلك ان تعرض الى الهيئة الاخرى مشروع التعديل
تفحص لجنة البورصة أو شركة المحاصيل العمومية مشروع
التعديل بحسب الاحوال وعلى الهيئة التي استشيرت ان تبعث الى
الاخرى برأيها مسيئاً

فاذا اتفقت الهيئتان فعلى لجنة البورصة بعد أخذ رأي الجمعية
العمومية للمساهرة والاعضاء المنضمين ان تعرض التعديلات المراد
ادخالها على مصادقة وزارة المالية بواسطة مندوب الحكومة .
فاذا لم يمكن الاتفاق فعلى الهيئة التي لم تقبل اقتراحاتها ان تعرض
الموضوع بالطريق نفسه الى الوزارة الى تفصل فيه

المادة ١٠٤ - لا يجوز أن تسري التعديلات التي أدخلت
على النماذج الا على العمليات التي عتدت لاستحقاقات محل بعد
الاستحقاقات التي فيها عمليات مسعرة

المادة ١٠٥ - تؤيد العمليات المعقودة من المساهرة أو
بين المساهرة والمياومين بحافظة توضع طبقاً للنموذج المرافق
لهذه اللائحة الداخلية ويجب ان تشمل الحافظة جميع العمليات
المعقودة خلال اليوم . تصدر لجنة البورصة جميع النماذج المرافقة
لهذه اللائحة وتتولى يعيها ويجب ان تكون مهيورة بختمها . استعمال
نموذج ليس عليه ختم لجنة البورصة يكون عرضة لغرامة تتراوح
من جنية الى خمسين جنيهاً عن كل مخالفة
مكافأة مندوب الحكومة

المادة ١٠٦ - حدد التصيب الذي يدفع سنوياً للحكومة
لاعمال مكتب المندوب . بمبلغ ٤٠٠ جنية

احكام موقنة

المادة ١٠٧ - بعض اعضاء لجنة البورصة والمياومين والمندوبين الرئيسيين المسجلة اسمائهم في التاريخ الذي تنشر فيه هذه اللائحة الداخلية من دفع رسم الدخول المنصوص عليه في المادة ١٨ من اللائحة سالقة الذكر.

المادة ١٠٨ - يجوز مؤقتاً ان يزيد عدد المياومين والمندوبين الرئيسيين الذي ستبقى اسمائهم في القوائم الخاصة بهم طبقاً لاحكام المادة ٧٩ من اللائحة العامة على الحد الاقصى المعين في المادة ٣ من هذه اللائحة الداخلية ولكن يجب انه يرجع هذا العدد الى الحدود المعينة في المادة ٣ سالقة الذكر كلما خلت محلات .

صورة العقد الذي يبرم بين المتعاملين في بورصة البضائع المنسأة أساس التعامل فيه النموذج « فولى جودفير » قطن سكلاريدس أو أشمونى .
يجوز استهلاك هذا العقد لتسليم نوفيرويناير ومارس ومايو ويوليه ويجوز كذلك استعماله لتسليم الاشهر الاخرى بشرط ان يكون هناك نص صريح بذلك عند اتمام الصفقة

رقم . . . الاسكندرية في سنة ١٩٣

جناب... نشرف بأن تؤيد لكم عملية التبراء التي اجريتها اليوم لحسابكم عن ... قنطار من القطن المصري على أساس رتبة فولى جودفير سكلاريدس أو أشمونى : تسليم ... المقبل في التواريخ التي تحددها لجنة البورصة بسعر ريالاً ... أي ... قرشاً عن كل قنطار صافي وزنه مائة رطل . ويكون التسليم طبقاً للشروط

الطبوعة في ظهر هذا العقد (١). حتى تتم تصفية هذه العملية نهائياً فان ما قد ينتج من فروق في الاسعار بسبب تقلباتها يسوي بيننا بالتبادل بالشروط الآتية : في صباح يوم الجمعة من كل اسبوع، قبل اقفال جلسة الصباح بربع ساعة ، تحدد اللجنة المنتدبة لذلك سعر المقاصة العادية بالنسبة لكل استحقاق وارد في التسعيرة و يشرع في تسوية الفروق ودفعها بناء على هذا السعر . تسري هذه الاسعار على جميع العمليات المعقودة حتى اقفال جلسة الصباح . فاذا كان يوم الجمعة يوم عطلة تحدد أسعار المقاصة يوم الخميس . يجب ان تدفع الفروق المستحقة عن كل تصفية أسبوعية يوم الثلاثاء التالي على الاكثر . فاذا تغيرت الاسعار بأن ارتفعت بمقدار ١٠٠ بنط (ريال) يجب على اللجنة ان تحدد أسعار مقاصة غير عادية مهما يكن اليوم الذي يقع فيه هذا التغير . تحدد أسعار المقاصة غير العادية قبل افتتاح جلسة الصباح بساعة وتشمل العمليات المعقودة حتى اليوم السابق . يجوز للجنة التسعيرة ان تقرر اجزاء تصفيات غير عادية كلما رأت ذلك ضرورياً بسبب تقلبات الاسعار حتى ولو كانت الفروق اذذاك اقل من الرقم الوارد فيما سلف . مرخص للجنة في أن لا تأمر باجراء مقاصة غير عادية في يوم السبت ولا في اليوم السابق لليوم الذي تجري فيه مقاصة عادية . فاذا حدث ان قررت اللجنة اجراء تصفية جديدة وذلك قبل سداد الفروق الناتجة من أية تصفية وكانت التصفية .

(١) استغنيانا عن نشر الشروط المذكورة لان القاريء يجدها في النص

التي أمرت اللجنة بإجرائها يختلف اتجاهها عن اتجاه التصفية التي لم تدفع
 فروعها ففي هذه الحالة يجوز للجنة أن تجمع بين هاتين التصفيتين
 بحيث أن تكون تسوية معاً في اليوم المحدد لتسوية التصفية الجديدة
 فإذا وقع أن طراً على الأسعار تقلبات قبل تسوية التصفيتين
 المجتمعتين وكانت هذه التقلبات في اتجاه التصفية الأولى فالجنة
 البورصة أن تقرر تصفية ثالثة وتدجها في التصفيتين الأوليين
 ويصدر هذا القرار بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين. يجب أن
 تدفع الفروق المستحقة عن كل تصفية غير عادية على الأكثر
 في اليوم الثاني من أيام العمل بعد التاريخ الذي قررت فيه التصفية
 وتصبح هذه الفروق مستحقة الدفع اعتباراً من نفس اليوم المحدد
 للدفع. فإذا لم يطالب أحد السماسرة بالفروق عن العمليات
 المفتوحة وأدخلها في الحساب الجاري لا يترك عليه من قبل السماسر
 أنه قبل أمهال عميله إلا إذا كان هناك نص كتابي يقضي بالامهال
 فإذا قدم العميل تأميناً قديماً أو أوراقاً مالية أو خلاف ذلك فوجود
 هذا التأمين لا يمكن أن يبرر عدم سداد الفروق المستحقة عن كل
 تصفية أسبوعية أو غير عادية وتصبح هذه الفروق واجبة السداد
 في التاريخ المحدد لدفعها إذ يجب أن يبقى التأمين حراً كاملاً في
 يد من قدم إليه وذلك إلى أن تصفى نهائياً كل العمليات التي أجراها
 العميل الذي قدم التأمين. فإذا وقع أن نقص التأمين الذي قدمه العميل
 وذلك بسبب التقلبات في الأسعار، وكذلك إذا حدث أن لم
 يدفع العميل الفروق الناتجة من كل تصفية عادية أو غير عادية
 فليسماسر في أي وقت أن يعمل على تصفية مركز أي عميل له

وتكون التصفية بمعرفة لجنة البورصة. يخطر الطرف صاحب الشأن بذلك بكتاب او برسالة برقية وذلك بدون حاجة الى اي تنبيه او اذار سابق. يبقى العميل مسئولا عن كل ما قد ينتج من التصفية من فروق في الاسعار. يجب ان تشمل طلبات التنفيذ المقدمة الى لجنة البورصة ، فضلا عن اسم العميل ، الساعة التي يجب ان تحصل فيها التصفيات المطلوبة بطريق المزاد. تكون هذه التصفيات تحت مسؤولية السمسار. يخطر السمسار العميل صاحب الشأن بنتيجة التصفية بخطاب موصي عليه. تقدم اذن التسليم موقعا عليه من أحد الاعضاء المنضمين الذي هو في الوقت نفسه عضو في شركة المحاصيل، يعتبر تصفية نهائية للعملية المعقودة بموجب هذا العقد. فاذا لم يقدم البائع أذونات المعاينة الى المشتري في اليوم الاخير المحدد بمعرفة لجنة البورصة فالمشتري ان يتقدم الى لجنة البورصة ليطالب اليها أن تشتري هذه الاذونات بمعرفتها وذلك لحساب البائع الذي أخل بعهدها وتحت مسؤوليته. وقد خصمنا من حسابكم . . . في المائة نظير السمسرة عن هذه العملية الذي قمتا بها لحسابكم وذلك فضلا عن . . . ملزم رسوم تمغة . هذه العملية خاضعة لجميع احكام القانون ولائحة البورصة واللائحة الداخلية لبورصة البضائع بالاسكندرية وهي تعتبر كجزء . متمم لهذا العقد .

وتفضلوا بقبول تحياتنا

صورة العقد الذي يرم بشأن بيع البذرة في بورصة البضائع المنسأة.

صورة عقد البذرة الذي يرم بين المتعاملين في بورصة البضائع

المنسأة لا تختلف عن عقد القطن الا فيما يختص بالوزن فان التعامل جار على ٥٠٠ أردب على الاقل لكل شهر واذا حصل تغيير بقدره قروش او اقل عن كل اردب تجري تصفية غير عادية علاوة على التصفيات العادية كما هو حاصل في القطن .
اما بقية الشروط فهي مطابقة لشروط عقد القطن

كتب الينا حضرة الخبير الزراعي المسيو نيقولا براهيمونس المعروف
بمباحثه الزراعية ما يأتي فنشرناه مع الشكر

ظهر من اختيار قرن كامل ، أي منذ ادخل المغفور له محمد علي باشا زراعة القطن الهندي الى مصر ، ان عدة انواع من القطن توالدت وتنابت في اثناء زراعة هذا الصنف من ذلك الحين الى اليوم

فكنا نري أنواعاً عديدة من القطن تظهر وتسود عدة سنوات ثم تخلفها أنواع أخرى وهلم جرا . وهنا يجدر بنا أن نسأل هل كان هذا التناوب والتعاقب بين الانواع ناشئاً عن اسباب عارضة أو عن اسباب معينة ؟

من الواضح ان طواريء الجو والامراض المختلفة وأصل النوع وبالاجمال المحيط الذي ينمو فيه القطن ، كل ذلك كان مساعداً على احداث ذلك الاختلاف بين الانواع . فان القطن الذي زرع أولاً في بعض انحاء الوجه البحرى انتشر شيئاً فشيئاً حتى امتدت زراعته من الوجه القبلى الى سواحل البحر المتوسط ، ومن ضفاف النيل الى حدود الصحراء ، فنجم عن انتقال البذور

القطنية الى الجهات المختلفة ان شجيرات القطن كانت عرضة لمؤثرات الاوساط المتباينة ، فأثر ذلك ولاشك في طبيعة الشجيرات نفسها على أن تأثير الوسط او المحيط لا يكفي وحده لايضاح ذاك الاختلاف العظيم والتعاقب المتوالي بين أنواع القطن ، ثم لا يكفي على وجه اخص لايضاح الاسباب التي تقضي الى انقراض انواع القطن المصري المختلفة . وان الاسباب التي تجعل شجيرات القطن هدفاً لذلك الاختلاف المتوالي يجب البحث عنها على ما يظهر في تكوين بنية الشجيرة نفسها حيث يحدث تغيير داخلي في خواصها نجعل عوامله ، ولكننا نعلم انه يؤدي الى انحطاط نوعها

وجدير بنا لمعرفة تلك العوامل التي تؤثر في القطن ان نتذكر هنا ان أنواع القطن المصري ليست أصيلة خالصة ، بل هي على العكس سليلات انواع مختلفة متعاقبة كالقطن الهندي والقطن الاميركي والقطن المعروف بـ سي ايلند (Sea Island) وقطن الاناضول ، وقطن ماكو او جوميل السوداني الاصل ، وربما كان هناك ايضاً قطن قديم في مصر نفسها . فوجود جميع هذه الانواع معاً في بلاد تختلف اراضيها اختلافاً بيناً في الخصوبة كالقطر المصري ، أدى الى حدوث اختلاف كثير في نمو الشجيرات ، وهذا هو السبب الاكبر في عدم ثبات الانواع على مظاهرها النباتية .

ولقد تولد عن اقتران تلك الانواع المختلفة انواع اخرى ابقى عليها المزارعون ووسعوا نطاق زراعتها عند ما رأوا مزايا ذات قيمة وشأن سواء كان بالنظر الى مقدار محصولها او الى جودة شعرتها واليك اسماء هذه الانواع حسب تواريخ ظهورها

القليبي ، والجالينقي ، والجمولي ، والاشموني ، والبامية ، والميت عفيف ،
والعباسي ، واليا نوفيش ، والنو باري ، والفولتس ، والاصيلي ،
والسكالار يدس ، وأحدثها نوعاً زاجورا ، ونوع يليون

وكل نوع من القطن تصرف العناية الي انتقائه يمتاز ببعض
مزايا خاصة مكتسبة لم تكن للانواع الاصلية التي اختاره المستقي
منها ، هي كانت كامنة في تلك الانواع فما ظهرت الا بعد العناية
بانتقائها . على ان تلك المزايا لا تستمر طويلا بل تضعف
شيئاً فشيئاً ثم تنحط في مدة تراوح بين عامين وعشرة اعوام . فيظهر
اذ ذلك ان النوع المستقي لم يبق متميزاً بزيادة محصوله ولا بصفات
شمرته ، ويقال حينئذ ان «النوع قد شاخ» ومهما بذل من الجهد
في الانتقاء او غيره فلا وسيلة الى ايقافه في منحدر الانحطاط
لان انحطاطه أصبح أمراً لا مناص منه ولا سبيل الى وقاية الزراعة
من تأثيره ونحن نري لدينا عدة امثال تؤيد هذا القول واحدها
نوع سكالار يدس الذي بات غير صالح للزراعة . وما يقال عن هذا
النوع يقال مثله او اكثر منه عن الانواع الاخرى السابقة له
كالميت عفيفي والنو باري وغيرها . فانها اصبحت كلها اثرأ بعد عين
وتدكاراً نباتياً جليلاً

ولقد رأينا بين الانواع التي تعاقبت زراعتها في هذا القطر
بعض انواع كانت اطول عمراً من غيرها . فيحسن بنا وبهمنانا
نبحث عن الاسباب التي ابقت لها مزاياها الخاصة حينئذ طويلا :
ان جميع الانواع التي تعاقب زرعها — ماعداً انواع
النو باري والزاجورا واليليون . التي استنبئت بالتجارب العلمية

الاصطناعية — تولدت كلها عن انتقاء شجيرات طبيعية، وذلك ان الاختصاصين أمثال كانافاس وكارتاليس وزافيري وانطون باراشيمونس وفولتوس وسكلاريدس وغيرهم، عثروا اتفاقاً في الغيطان على شجيرات رأوها تختلف عما حولها فعزلوها عن سائر المزروعات واعتنوا بزرعها ونشرها في البلاد وسموها باسمائهم . وهذه هي طريقة الانتقاء الطبيعي

وإذا كان المتقي سعيد الحظ فاهتدى الي الشجيرات المنتقاة وهي في أوائل عهدها فان شجيراته تحفظ مزايها سبعة أو ثمانية أعوام . أما اذا لم يهتد اليها الا بعد السنة الرابعة والخامسة من عمرها ، فانه لا يجدر من الوقت ما يكفي للحصول على البذور اللازمة لنشر زراعتها ، ومتى جاء الوقت المأمول لتوسيع نطاق زراعتها وجدها في أوائل انحطاطها فلا يجني منها الا خيبة الامل . وكل امرئ يصر على زراعة أى نوع بدأ انحطاطه وهوي في منحدر العمر فانه لا يرى مناصاً من الخيبة . وأدل الشواهد على صحة قولنا ما اصاب انواع الميت عفيفي والاشموني وفولتوس وما بدأ في هذا العام من مظاهر الانحطاط على نوع سكلاريدس

وما تقدم يستنتج انه لا يجدر بنا ان نؤمل الحصول على انواع قطنية ذات مزاي تاجية يمكن ذرعها ردحاً طويلاً من الزمن ، بل يجب علينا بالعكس ان نعتقد اعتقاداً راسخاً ان الزراعة المصرية محتاجة الى مراعات مبدأين واجبين كل الوجوب . اولها ان نغتنم الفرصة لزراع نوع جديد من القطن سحابة الاعوام العشر من عمر هذا النوع اي حينما تكون بذرته حديثة قوية قادرة على

انتاج قطن جيد وافر المقدار. والثاني ان نواصل البحث والتنقيب عن انواع اخرى لزرعها بدل الانواع التي يتطرق اليها الانحطاط وهذا ان المبداً يبلغان من الاهمية مبلغاً عظيماً حتي ان اغفالهما يقضي الى خسارة عظيمة وخطوب جسيمة في غالب الاحيان : ومهما شق الامر على المزارعين والغزاليين فان الضرورة تقضي عليهم بمراعاة هذين المبدأين ، وبذل الجهد في تلافي كل طارئ. يخشي وقوعه من جزاء التعامل فيهما. ولما كنا مضطرين الي ايجاد انواع جديدة من القطن بين مدة وأخرى ، بتنا في حاجة الي اتباع طريقتين لبلوغ الغرض: اولهما ان نتتفي الشجيرات الحسنة الصالحة من بين الشجيرات القطنية في الغيطان كما فعل الذين سبق ذكرهم من الاختصاصيين في ذلك . وهذه الطريقة ذات عيوب كثيرة اخصها ما تقدمت الاشارة اليه فيما يختص بعمر البذرة . الثانية هي طريقة التجارب العلمية والاصطناعية، وهي افضل من الاولى لا مكان لمراقبة مميزات الشجيرات ودرجة ثباتها علي جودتها

تلك هي خلاصة مباحثي ارسلتها اليكم لعل فيها فائدة وجدوي لقراء كتابكم من المزارعين وغيرهم ممن تهتمهم مصلحة البلاد

مصر : ٢٥ يناير سنة ١٩١٧ نبوقلا بار اسيموس

جدول الاصطلاحات

Arbitrage, <i>opération d'</i>	المطبة الراحة
Arbitrage, <i>l'</i>	التحكم
Au mieux <i>vendre</i>	باع بأحسن ما يمكن — بالاحسن
Caisse de liquidation	صندوق التصفية
Change, <i>le</i>	الكمبرو
Change, <i>lettre de</i>	السفتجة
Chambre de compensation } ou clearing-house }	غرفة المقاصة
Compensation, <i>la</i>	اللتوية — المقاصة
Corbeille de la bourse	مقصورة البورصة
Cote <i>la</i>	التسيرة
Cours. <i>les</i>	الاسعار
Découvert, <i>la</i>	المكشوف
Découvert <i>vente à</i>	البيع على المكشوف
Déport, <i>le</i>	بدل التأجيل غير العادي في التسليم
Disponible <i>marchandise</i>	البضاعة الحاضرة
Doublé, <i>opération de</i>	المطبة القوطية المضاعفة
Ferme ou Fixe <i>opération</i>	المطبة الثابتة أو العادية
Filières, <i>émettre des</i>	أصدرا القليارات (أوامر المانة والتسليم)
Fluctuations, <i>des prix</i>	تقلبات الاسعار
Fongible, <i>marchandise</i>	البضاعة التلية — التي يمكن إبدال بعضها من بعض

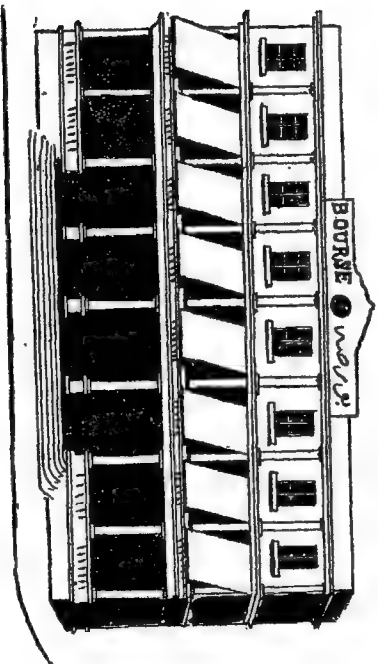
Liquidation, la	التصفية — المتأخر
Liquidation, <i>ordinaire</i>	التصفية العادية
Liquidation, <i>extraordinaire</i>	التصفية غير العادية
Marge	التأمين — التغطية
Multiplies, les	المضاعفات (في العمليات الشرطية)
Ordre de visite	أمر المآينه
Ordre de livraison	أمر التسليم
Parité, la	المقارنة أو المقابلة
Prime, une	مبلغ التعويض
Prime, opération à	العملية الشرطية
Prime simple, opération à	العملية الشرطية البسيطة
Prix fixe, vente à	البيع بسعر محدد
Réponse des primes	تبليغ القرار في العمليات الشرطية
Report, le	بدل التأجيل
Report, opération de	عملية التأجيل
Stellage opération de	العملية الشرطية المركبة
Terme vente à	البيع الاجل
Terme marché à	السوق ذات الاجل
Type	النموذج

فهرست

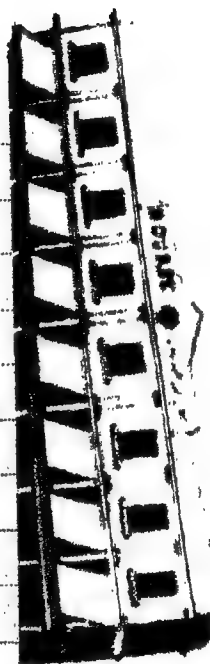
صفحة	صفحة
٣٠ مقررة لحضرة صاحب العزة	٧٦ المقارنة بين الاسعار
يوسف محاسن بك	٧٨ المقارنة بين الموازين
١٠ نمبر	٧٩ المقارنة بين النقود
١٢ البورصة التجارية العامة	٨٠ التصنيفات
١٤ بورصات البضائع المفسدة	٨٦ صندوق التصفية
البورصة الملكية الاسكندرانية	٩٥ صندوق الضمان
٣٠ نظام البورصة	طرق بيع القطن في داعلية البعده
٣٤ اعضاء البورصة	٩٧ حلقات القطن والبيع فيها
٣٩ البضائع وشروط قبولها	١٠١ البيع بسعر محدد
٣٩ الضريبة على المضاربات	١٠٢ البيع بسعر يحدد في خلال
٤١ مجلس التحكيم ومجلس التأديب	مدة معينة
٤٢ طرق الاعمال في البورصة	١١١ وظائف البنوك في تجارة
٤٨ العمليات ذات الاجل	القطن
٤٨ العمليات التابئة	بورصة ميتايد البصل
٥٨ العمليات الشرطية	١٢٦ شركة البورصة
٧١ العملية الراحلة	١٢٦ نظام البورصة
	١٣٢ مجلس التحكيم والمنازعات

صفحة	صفحة
١٧٥ حاصل الحليج	١٣٢ مجلس التأديب
١٧٦ نفقات القطن المختلفة	١٣٣ مندوب الحكومة
بورصة ليفربول	١٣٤ نماذج القطن
١٧٨ ملاحظات عامة	١٤٠ انواع القطن المصري
١٨٠ نظام البورصة	١٤٧ مراتب القطن
١٨١ بورصة الكونترات	١٥٢ العوامل المؤثرة ورتب القطن
١٨٢ بورصة الاقطن الحاضرة	١٥٥ فرق الاسعار بين الانواع والرتب
١٨٤ التحكيم في شؤون القطن	شروط تسليم القطن :
١٨٦ قانون البورصة	١٥٩ المباع بمقتضى كونترات
١٨٩ مرسوم بفرض دقة	١٦٤ المباع بضاعة حاضرة
١٩١ اللوحة العامة	١٦٥ المباع باسم « غريته »
٢٢٨ » الرافلية	١٦٥ المباع تسليم محطة القبادي
٢٧٣ صورة كونترات القطن	١٦٦ المباع بسعر محدد في خلال
٢٧٦ » » البيرة	مدة معينة
٢٧٧ تقرير المنيو بار شيمونس	١٦٦ نظام الخبراء بشؤون القطن
٢٨٢ جدول الاصناف	١٦٩ نظام السامرة
	بيرة القطن
	١٧١ حليج القطن

بورصة البضائع المسجلة بالسجل التجاري



مفكرة





0573725